





هذا الحجاز تأمَّلوا صفحاته سفر الخلود ومعهدُ الآثارِ

ماذا لو قال السعوديون:
الشعب يريد إسقاط النظام؟

الدور السعودي في إخماد ثورة البحرين



الشهرة في التماهي مع الطغاة



الشعب يريد
إسقاط النظام؟

هـذا الـعـدد

الدولة المذعورة

لم يكن رد فعل الأمير نايف في لقائه السري ـ المعلن عنه لاحقاً ـ مع رؤوساء تحرير الصحف المحلية بحضور وزير الثقافة والإعلام عبد العزيز خوجة على سؤال حول تأثير الثورة المصرية على الداخل السعودي طبيعياً ولا عادياً، فقد بدا وكأنه يدافع عن مصير دولة آل سعود. ولكنّه نسي أن جوابه هو من سنخ أجوبة مبارك والقذافي وعلي صالح وحمد آل خليفة بأنهم (يختلفون عن الآخرين)، وهي ما يمكن أن نطلق عليها (أجوبة ما بعد رحيل بن علي)، فكل من جاء دوره في الرحيل كان يقول (لست مثل الذي سبقني..)، وإذا هم جميعاً في مركب واحد وإن كانت قلوبهم شتى.

الأمير نايف يقول (نحن لسنا مصر)، حسناً من تكونوا إذن؟ وقد استعمل غيركم (الخصوصية)، حتى أن القذافي قال بأنه كيف يستقيل من منصب هو قد تخلى عنه من عام ١٩٧٧، وأنه مجرد زعيم تاريخي، ومجد، وكرامة الأمة..والحمد لله رب العالمين على نعمة العقل والدين!

يعتقد آل سعود بأن عدم التنازل لمطالب الشعب علامة ضعف، ولا بد من الصمود حتى تمرّ العاصفة، لأن الإستجابة لها يعني الغرق، والمواجهة يعني الإنكسار، ولا سبيل سوى الإنحناء للعاصفة مع الثبات على الموقف. هذا الموقف التقليدي الذي اعتاد عليه آل سعود منذ نشأة دولتهم..يتركون الحركات الإحتجاجية تأخذ مداها بدءً من لحظة إنفجارها إلى أن تصل إلى درجة الإنهاك ثم تنقّض عليها وهي في حالة بائسة، عاجزة، واهنة..

مشكلة آل سعود أنهم يتمسّكون بأساليب قديمة يعتقدون بأنها مازالت صالحة للإستعمال، ولا يدرون بأن هذه الأساليب تصلح لكل الأجيال باستثناء الشباب الذي يتسلّح بعدم الإكتراث، حين يصبح العناد محرّضاً فعّالاً على المواجهة مع السلطات، وخصوصاً تلك التي تحاول إستخدام القوة السافرة من أجل إخضاع الشباب.

لا شك أن التوسّل بالقمع في مثل هذه الظروف يعتبر أمارة هلع، كالذي يملؤ المقبرة صراخاً وهو يمشي وحيداً بين قبورها في حلكة الظلام، فهو يغطّي على خوفه برفع الصوت كيما يسمع الآخرين بأنه ليس خائفاً. الحكومة السعودية مذعورة ليس لأن رياح الثورة هزّت بقوة جدارنها من الجهات الأربع فحسب، بل إن المناخ الذي صنعه الإعلام العربي والعالمي وكذلك حملات التواصل الإجتماعي الداعية إلى التظاهرات جعلتها في حالة فزع غير عادي، وقد يدفع بها خوفها إلى ارتكاب أخطاء كارثية عن طريق استعمال القوة المفرطة ضد المتظاهرين..

ما ظهر في الأيام التي سبقت الموعد المحدّد للتظاهرات (١١ مارس)، أن المناخ العام بات مهيئاً بدرجة كافية لأي نشاطات احتجاجية شعبية، وأن ثمة انفرازات واضحة بدأت معالمها من خلال الموقف من التظاهر، فقد كان إصدار وزارة الداخلية بياناً (تحرّم) فيه التظاهر باعتباره مخالفاً للشريعة الإسلامية، وما أعقبه من بيانات مماثلة صدرت عن كل من (هيئة كبار العلماء)، و(مجلس الشورى)، و(هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، إضافة الى عدد من رجال الدين والمشايخ المقرّبين من المؤسسة الدينية الرسمية قد أحدث انقساماً داخلياً على أساس مع أو ضد التظاهر أو بالأحرى التغيير، ولذلك بدا واضحاً أن (مجلس الشورى) الذي يفترض فيه تمثيله مصالح الناس بات وكأنه مؤسسة تابعة بصورة كاملة للنظام السياسي، ما يعزّز مطالب التيار الإصلاحي في هذا البلد المطالب بتغييرات جوهرية، بما فيها إنتخاب أعضاء مجلس الشورى، وفصل السلطات الثلاث، وتحقيق مبدأ المحاسبة والرقابة..

ماذا يعني ذلك أيضاً؟ إنّ أول نتيجة يمكن أن نخلص إليها من كل ما سبق أن الدولة السعودية تحشد كامل قوتها لمواجهة الأغلبية الشعبية، وهذا بحد ذاته أول الأخطاء المهلكة، لأنها بذلك تضع نفسها أمام تحديات الإستقرار والوحدة. فالخيار الأمني لم ينجح حتى الآن في أي دولة عربية، وحتى سلطنة عمان التي تنبّهت في مرحلة مبكرة إلى أنها تقترف جريمة في حال واجهت المحتجّين في الشارع ولذلك لجأت على نحو عاجل إلى إجراء تعديلات وزارية وتهيئة أجواء جديدة مشجّعة على الإصلاح.. بالنسبة للدول المعاندة مثل ليبيا واليمن والبحرين، فإن النتائج شبه محسومة، وأن مؤشرات السقوط بدأت تلوح في الأفق، وبالتالي لا سبيل إلا التواضع والإنصات لمطالب الناس المشروعة..

السعودية ألفت التعايش في حال الخوف الدائم، وأدمنته، ولذلك فهي تبطش لأنها تستجيب لخوفها، وتنكّل لأنها تدرأ عن نفسها هلعاً يهيمن عليها من الآخر، الذي قد يكون عدوّاً واضحاً أو حتى صديق يخشى منه الإنقلاب في لحظة ما..كانت تشتري حلفاءها بالمال، وتحافظ عليهم بالمال، لأنها فزعة من سوء المنقلب..

يمكن القول بأن هذه المرحلة هي أسوأ ما مرّ على آل سعود منذ قيام الدولة السعودية ١٩٣٢، لأن مصادر الخطر الموجّهة إليهم الآن ليست معروفة، هل هي من الداخل أو من الخارج، هل هي من الولايات المتحدة وأوروبا (أي الحلفاء الداعمين) أم هي من خصومها العلنيين (إيران، وسوريا وحلفائهما)، أم هي من الدول الثورية (مصر وتونس، واليمن والبحرين..)، أم هو الشعب في الداخل الذي تأخذ حركة الاحتجاج فيه وتيرة متسارعة وغير قابلة للضبط..

من وجهة نظر باحثين غربيين، أن الشعور بالحصار هو ما ينتاب آل سعود هذه الأيام، وهو ما يجلب جملة مخاوف قد تدفع بهم للتصرّف بطريقة غير منطقية وربما حمقاء، ولابد من قرار تاريخي..ونخشى أن يكون هذا القرار يأتي في الوقت الضائع.

السعودية: المظاهرات.. إحدى الكبائر!!

لم تكن المسألة مجرد أن تقوم مظاهرات في مدن سعودية يوم ١١ مارس الجاري، كأي مظاهرات في الدول المجاورة او دول العالم الأخرى.

فهذه البلاد المسماة بالسعودية نادراً ما يعبر شعبها عن نفسه عبر التظاهر، لا لعدم رغبة منه في ذلك، وإنما لمنع هذا النوع من التعبير كما أنواع التعبير الأخرى الأدنى من التظاهر.

وهذه البلاد المسماة بالسعودية، لم يرد الحاكمون لها أن تجتمع ارادة شعبهم على أمرٍ واحد يتخذ تعبيراً له في الشارع. هذا النظام السعودي يعتمد في بقائه على (تمزيق المجتمع) من اجل (وحدة السلطة).. وخروج تظاهرات في مدن سعودية متعددة وترفع شعاراً واحداً وتطالب بأهداف مشتركة، كان يعني للنظام نهاية سياسة فرق تسد. وكان يعني إيذاناً بتشكيل إرادة شعبية وحسّ وطني تمّ تغييبه الى اليوم، يمكن ان يرتفع بوعي المواطنين وطموحاتهم الى تقرير مصيرهم بعيداً عن العائلة المالكة التي لم تبق أي قوة سياسية سواها.

مظاهرات السعودية تختلف عن غيرها في البلدان الأخرى.

هي محرمة دينياً حسب المؤسسة الرسمية التي تمثل نحو ربع سكان البلاد هم اتباعها من الوهابية.

والمظاهرات محرّمة لأن مشايخ هذه المؤسسة منتفعون من بقاء آل سعود، ومنتفعون من الإستبداد الذي تحالفوا معه ليشكلوا استبداداً دينياً سياسياً قلّ نظيره في هذا العالم. يأمر الأمير بتحريم المظاهرات فيحرمها المشايخ، ثم يعود فيستخدم كلام المشايخ وفتاواهم لتبرير منعها وقمع من يقوم بها، ثم يأتي مجلس الشورى المعيّن ليؤكد على الفتاوى، وهكذا يأتي كتاب السلطة ومخبروها ليقوموا بذات الإدانة.

والمظاهرات في السعودية مكلفة، ربما أكثر من أي بلد في العالم.. لقد حذرت وزارة الداخلية في بيان صريح بأنها أمرت قواها باستخدام كل ما لديها من وسائل لما أسمته بحفظ النظام. ولا نحتاج الى اثبات، فقد تم اطلاق النار يوم التاسع من مارس في القطيف وجرحت نحو ١٥ مواطناً متظاهراً. وسبق لآل سعود ان قتلوا في ذات المنطقة العشرات حين اطلقوا النار على المتظاهرين من الأرض كما من الجو في نوفمبر ١٩٧٩.

والمظاهرات في السعودية تصبح لأول مرة في التاريخ: خلاف الوطنية، وخلاف الدين، ومؤامرة على الوطن، وعمالة للأجنبي: الأميركي تارة والإيراني تارة أخرى. لم نرَ تهويلاً من خطر التظاهرات على الأموال والأعراض إلا في السعودية، وعلى لسان مشايخ جهلة متآمرين مع أسيادهم من الأمراء الفاسدين المفسدين.

تحريم التظاهرات ـ حسب رأي مشايخ الوهابية ـ جاء على قاعدة انها ستؤدي الى فساد أكبر من الفساد الذي يراد مكافحته وازالته!

ومعنى هذا الحرفي: التمسّك بالفاسدين آل سعود وحاشيتهم من ذوي الفساد الأقل، حسب رؤية الوهابية، والدفاع عنهم، وتحريم مقاومتهم ومواجهتهم وتعطيل النصوص الدينية بشأن ذلك.. وكل هذا خشية ان لا يظهر فساد أكبر من ذلك!

لا قيمة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي يزعم المشايخ أنهم قائمون عليه. فهؤلاء الجهلة بالسياسة يفتون حسب جهلهم وما يتوقعونه او ما يقول لهم آل سعود أنهم يجب يتوقعونه من نتائج سلبية، وبالتالي فحسابات (المصالح والمفاسد) لا تأخذ مصالح الشعب كله، وإنما نفرٌ منه، أي مصالح المشايخ وآل سعود ومن يلوذ بهم.

المظاهرات في السعودية إحدى الكبائر، لأن فيها خروج على (ولي الأمر) السعودي. ولا يجوز هنا إلا النصيحة، وبالسرّ أيضاً. يتحدثون عن الأبواب المفتوحة كبديل عن التظاهرات. ملايين الشعب يجب أن تقف في طابور تنتظر لتقول نصيحتها للحاكم، فإن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها. هذا إن قبل بسماعها بادئ ذي بدء. ونحن نعلم بأن آل سعود لا يحبّون الناصحين، كانوا كذلك ولازالوا.

النظام لا يريد سوى نصيحة مكتومة الأنفاس. ورجاله لا يريدون قراءة النصيحة في عريضة أو منشور أو مقالة،

فهم أمّيون!

فأي تخلّف وجهل أكثر من هذا؟!

والمظاهرات في السعودية، تعني لدى الطغاة في الرياض ومن يؤيدهم من مشايخ الفتنة: حرباً طائفية داخلية. حيث التجأ آل سعود كعادتهم وعادة مشايخهم الى الكذب والزعم بأن المظاهرات والدعوة لها لا يقوم بها إلا المواطنون الشيعة الذين ـ بزعمهم ـ يتآمرون على المملكة وعلى عقيدتها السلفية الطاهرة النقية!

لدى آل سعود استعداد لافتعال حرب طائفية داخلية، من اجل البقاء في السلطة. الطغاة ديدنهم واحد: إنهم يلعبون على التمايزات الطائفية والمناطقية والقبلية، واستخدامها كمصدات لحماية النظام من الغضب الجماهيري ومن مطالب الجمهور بالإصلاح السياسي.

معركة الإصلاحات التي يفترض أن تجمع المواطنين معاً، وتخلق لديهم حسّاً وطنياً قوياً بالتعاضد والتآزر، حوّلها النظام الى صراع شيعي سنّي داخلي. فيما راح وزير خارجية النظام يهدد بأن حكومته ستقطع الإصبع الذي يتدخل في شؤون المملكة!

إنها معركة أخرى مفتعلة مع الخارج.. ولكن أية خارج؟

هل هي أميركا التي نصحت حلفاءها الأمراء بأن لا يستخدموا العنف تجاه المظاهرات التي هي حق صادقت عليه الحكومة السعودية ضمن مصادقتها على ميثاق الأمم المتحدة (المادة ١٩)؟ اي هل امريكا هي التي يقصد آل سعود قطع إصبعها؟ أم هي إيران، التي تستخدم كشماعة ومتّكأ لكل طاغية يريد البطش بشعبه. مثلما كانت اسرائيل بالأمس وصارت اليوم حليفة حبيبة.

إذن.. المظاهرات في السعودية تمثل معركة كبيرة، ليس لدى الجمهور فيها سوى الإرادة والنزول الى الشارع. في حين يستخدم النظام كل أسلحته الدينية (الفتاوى) والإعلامية والقمعية والمخابراتية.

يمكن قمع إرادة الناس ورغبتهم في التغيير عبر القمع، كما شهدنا ذلك يوم ١١ مارس، حيث طائرات الهيلوكبتر تحوم على معظم المدن السعودية الكبيرة، وحيث رجال الأمن يرابطون في التقاطعات والشوارع الكبيرة منعاً لخروج أية تظاهرة وقمعها في مهدها، وحيث الرصاص الذي أطلق على المتظاهرين مساء التاسع من مارس الحالي.

القمع بهكذا وسائل يمكن أن يلغي التعبير عن الإرادة الشعبية من أن تتمظهر علناً.. ولكن الى حين. ولربما يعبّر عن تلك الارادة بصورة راديكالية عبر العنف، كما فعلت القاعدة. فالإنسداد قد يدفع المواطنين باتجاه خيار العنف.

القمع الحكومي لن يمنع التظاهر الى الأبد. والحقيقة فإن التظاهرات وقعت رغم إرادة النظام. صحيح أنها وقعت في أكثرها وبمشاركة عشرات الآلاف أحياناً خلال العقود الماضية في المنطقة الشرقية، إلا أن تكرارها في مناطق أخرى في الغرب والوسط والشمال (في الجنوب كانت هناك مظاهرات مسلحة من قبل اهل نجران) أمراً ليس مستحيلاً، خاصة في ظل هذه الظروف السياسية القلقة حيث بوادر سقوط العديد من الأنظمة العربية، خاصة تلك المحيطة بالسعودية، مثل اليمن، أو التي تجبر على التغيير أو ربما السقوط كما في البحرين.. فهذه الثورات ستضيف الكثير من الزخم الى حركة الشعوب ولن يكون الشعب في مملكة آل سعود بأقل من الآخرين، ولا مشاكله انتهت حتى يتوقف احتجاجه.

وما يدعم هذا الرأي، الإعتصام الذي حدث يوم ١٣ مارس الجاري امام وزارة الداخلية والذي يطالب باطلاق سراح آلاف المعتقلين السياسيين الذين مضى على اعتقالهم سنوات طويلة دونما محاكمة.

اذا كان نظام آل سعود ذكيّاً بالقدر الكافي، فإنه يفهم بأن المواطنين (الأشرار كما سمّاهم وزير الداخلية) يريدون الإحتجاج، وأن عدم تحقق ذلك التعبير بالسلم إنما جاء بسبب القمع.. وأن القمع لا يمكن أن يبقي الشعب الى الأبد هكذا محروماً. وأن الحل الصحيح يعتمد على قدرة آل سعود في نزع الرغبة في الإحتجاج والتظاهر ضد نظامهم، وليس في منع التعبير عن تلك الرغبة.

إن كان آل سعود أذكياء بالقدر الكافي، فعليهم أن يبادروا الى الإصلاح (ولا نظنّهم فاعلين). لا وقت مفتوحاً لهم كما يرغبون. سيف الوقت مسلط على رقابهم، وليس ـ كما فعلوا مراراً في الماضي ـ ثلاّجة يضعون فيها مطالب الجماهير! والأوضاع الإقليمية تزيد من الضغط عليهم. غير أن (جيل العجزة) الحاكم، لا يستطيع اتخاذ قرارات سريعة، ولا أن يقلص الفارق مع شعبه الشبابي، أو يقرب بين (الهجن) و(الفيس بوك وتويتر)، ولا أن يتخلى عما تعلمه من استخدام القوة و(السيف الأملح) الذي يهدد الأمراء الشعب به كلما طالب بحقوقه.

لهذا، وكما هو متوقع قد يكون مصير آل سعود ودولتهم الزوال، قبل أن يتحقق الإصلاح!

ماذا لو قال السعوديون: الشعب يريد إسقاط النظام؟!

متسع الحريّة في المملكة السعودية: كتب مقاله في ٢٠١١/٢/٢٢ واعتقل في اليوم التالي

د. خالد الماجد

بالمختصر.. وطننا بما فيه ومن فيه يشعرنا - وعلى الدوام - أننا غرباء الدار.. كأننا لاجئون أو ضيوف ثقلاء على الأسرة (الأولى)!

نأكل ونشرب على استحياء.. ونمتنّ كثيراً كلما طالت مدة البقاء.

عيبٌ علينا التبرّم أو المطالبة أو الانتقاد. فما على المحسنين من سبيل!! ليس لنا من الأمر شيء.. وما لنا حقّ في شيء.. وكثير علينا كل شيء.. ومنّة علينا كل شيء.

إن حُرمنا فعدل.. وإن أُعطينا ففضل!! فتبّاً لهذه المواطنة!! وتباً للعبودية!!

ثمّة سؤال ملح: هل حالنا أحسن من حالهم في تونس ومصر؟

حين سمعتُ التصريح السعودي المرحّب بالانتقال السلمي للسلطة في مصر، وبقيام حكومة وطنيّة تحقّق آمال وتطلعات الشعب المصري.. قلتُ: ومرحباً بهذا الترحيب.. ولكن الأقربين أولى بالمعروف!!

ماذا لو أن المصدر المسئول قال ـ مثلاً: ونبشّر الشعب بالانتقال السلمي للسلطة، من الملكيّة المطلقة إلى الملكيّة الدستوريّة، وقيام نظام شوري حقيقي؟!

كانت لافتات الثائرين تطالب بـ: الحرية، العدل، المساواة؛ وتشجب: البطالة الفساد الظلم.

كانت تطالب بإسقاط النظام الفاسد، الذي ينظم ويكرّس ويشرّع الجريمة الواقعة على الشعب من أصحاب النفوذ، وأذنابهم المسبحين بحمدهم.

وأي شيء هذا الذي أغضب المصريين والتوانسة فأسقطوا نظاميهما ليس موجوداً عندنا؟!

أما حريّة الرأي فبيننا وبين مصر فيها أمد بعيد.. كتب عبدالحليم قنديل مقالاً عن حسني مبارك قبل سنتين، لو كتبه أحدنا عن أمير لجدع أنفه، ولغيّبته السجون.. الممتلئة الآن بالآلاف!!

وأجزم أن أعلى فاتورة فساد مالي دُفعت منذ آدم عليه السلام وإلى يومنا هذا، وربما إلى قيام الساعة، هي فاتورة فسادنا المالي!! حتى أنك تحار من أين تبدأ.

من إقطاعات لأفراد ترسم حدودها الهليكوبتر.. ضاق بها البر والبحر، (فلطشت) جميع الطعوس الزينة العامرة وغير العامرة.. وسيّجت الجبال الشاهقة.. ويحتاج من يريد النزهة مسافة قَصْرٍ ليجدَ طعساً يجلسُ عليه هو وعياله البائسون!

وعندنا - فقط - يمكن للكبراء اقتطاع الشواطئ وما يلي الشواطئ من البحر!! والله (يخلي) الرمال الدافنة للبحار الدافئة، لإقامة الشواطيء العامرة!!

وبينما ثلثا المواطنين لا يملك الواحد منهم أرضاً يقيم عليها بيتاً كئيباً يؤويه وأولاده.. ويكتفي (بصندقة) تحرقهم صيفاً، وتكسر عظامهم شتاءً!! في وطن مساحته مليونا كيلو متر مربع!

ومما مجموعه ٢ تريليون بالتقديرات المتسامحة لعائدات الوطن السنوية.. لا يأتي الشعب إلا ٤٠٠ مليار؛ يذهب ثلثها في عمولات المشاريع للسارقين.. فأين الباقي؟!

وبينما (الشرهات الراهية) حكرٌ على العائلة (الأولى) ومن التصق بها أو احتيج إلى شرائه من النخب.. لا يجد من يعيش تحت خط الفقر من المواطنين ما يسدّ رمقهم إلاّ ما تتفضّل به أكوام الزبالة!!

ووظائف الدولة الكبرى: إقطاعيات تدر بخيراتها على كبرائها.. تصفهم ضمن كبار رجال الأعمال.. وبعضهم تجاوز التصنيف العالمي لأغنى الأغنياء!! فمن أين جاءتهم الثروة؟!

وتُسنُّ الأنظمة والعقوبات لتزيد من الأرصدة التي لم يعد يشبعها النهب التقليدي!! وإلاّ كيف لنا أن نفسّر ما يحدث في منح التأشيرات، وإصدار الفسوحات والتصاريح، وإرساء المشاريع والإمتيازات، والنقل في الوظائف، حيث صار لكل بند منها عمولة خاصة؟!

ويقف نظام ساهر.. اللص المرابي.. شاهداً على مدى البجاحة في سرقة الشعب المخنوق المنهك!!

أقسمُ لو أن هؤلاء الجشعين لم يجدوا ما يملأون به أرصدتهم إلاّ لقمة يتيم، أو أرملة، لانتزعوها من أفواههم انتزاعاً!!

يتحدثون في مصر عن ٧٠ مليار دولار، مجموع ثروة عائلة حسني مبارك!! وهذه المليارات ربما هي زكاة ثروة بعض كبرائنا!! فكم ستكون ثرواتهم لو جُمعت؟!!

والفواتير عندنا على الضعفاء فقط... أما الأقوياء فأموالهم مصونة عن فواتير الكهرباء والماء والهاتف والطيران والفنادق والرسوم والجزاءات وكل شيء.. يأخذون ولا يعطون!! والمفتون مشغولون بتحريم التصوير بأوراق


د. خالد الماجد

العمل على الضعفاء المساكين!!

والمحسوبية في كل مؤسساتنا.. فالتعيينات للأولاد والأحباب والأقارب.. والفتات يذهب للمسبحين بالحمد.. وأما بقية الشعب المؤهل فتكفيه الأحلام السعيدة!!

ويستطيع كل أخرق غبي أن يصل لكل ما يبتغيه مما لا يستحقه – لا هو ولا اللذون خلفوه! – ولو خالف ألف نظام بأحد مؤهلين: قرابة للسادة.. أو دفع للمادة!

وعلى مستوى النفاق للسادة حدّث ولا حرج!!

تجد الجرائد والمجلات، والقنوات والإذاعات، والشعراء والأدباء والعلماء، والمثقفين والتجار، والكبار والصغار، والنساء والرجال، والعقلاء والأغبياء، متزاحمين.. تراصت صفوفهم.. وبحّت حلقوهم... وتقطّعت أعناقهم.. وهم يمدحون هذا الأمير وذاك الوزير.

وبمجرد أن يكون أحدهم حاكماً أو مسئولاً تخلع عليه صفات الإخلاص والنجابة.. والحكمة والحذاقة!!

فأما إذا جلس على العرش فإنما هو قدّيس.. لا يجوز عليه الغلط.. ولا يغيب عنه الصواب.. ولا تفتقده الحكمة.. ولا يطفح منه الكيل.. والاستدراك عليه من الكبائر!! فعله حجة.. وقوله يرفع الخلاف.. ويقيّد المباح.. فهو قطب رحى الحق والعدل والإنسانية!!

ويتسابق المأجورون من مجيدي التسلّق إلى نصب الأسماء المحصورة المتكررة من الكبراء على كل منجز في البلد مهما صغر.. إلى حدّ يثير الاشمئزاز.. الشوارع، الجامعات، الكليات في الجامعات، المعاهد، المدن، المراكز، الكراسي البحثية، المستشفيات، الأحياء.. في كل مدينة وقرية وهجرة نفس الأسماء.. نفس المسميات!

والجريء عندنا - البالغ في جرأته مبلغ التهور - من يكتفي بنقد (هامان)!

وبينما الناس يستطيعون قلب أنظمة حكمهم لمجرد احتراق مواطن على عربة خضار.. لم نستطع إقناع السلطة بتغيير أمير لم تصلح به دنياً، ولم يقم به دين.. ولم يندفع به ضرر.. وغرق المئات من رعاياه مرتين.. وهو مشغول بمحاربة التدين وجمع الحطام.. عن الكف عن الفساد ومحاربته!!

لم نستطع طرد وزير فاشل مؤهّله الوحيد: الجرأة على طرد منتقديه من مكتبه، وكأنه وزير في ملك أبيه أو أمه!! بل ولا تغيير مدير جامعة بائس فتان مفضوح!!

لكأنما صارت وظائفنا العامة مراتع لهم.. يسرحون فيها ويمرحون!!

أم تراه الظلم حرك الثورتين؟!!

فماذا نقول عن سجنائنا الباقين في سجنهم.. بلا محاكمة ولا جرم.. من سنين تجاوزت سني يوسف عليه السلام التي أهلته للنبوة؟!.. وكأنهم أسرى عدو لا يرقب فيهم إلاً ولا ذمّة!!

وإذا كان سجّانوهم يرفضون أن يخبرونا عددهم، فهذا لا يطمس الحقائق.. فنحن نجزم أنه ما من أسرة إلا ولها سجين منها أو من جيرانها أو من قرابتها!! مما يجعل العدد بالآلاف!

حتى البهائم لها حرمة وكرامة؟! فكيف بمواطن مسلم كريم!! كيف لا نخاف عقوبة الله علينا جراء السكوت على هذا الظلم العظيم!!

وأمّا كرامة الشعب فذاهبة في تقبيل الأيدي والأكتاف، وانتظار الساعات الطوال لتصل إلى يوم كامل بلا ماء ولا طعام، لتقديم المظالم لبعض الأمراء المسئولين!

وذاهبة مع كل عطاء منقوص زهيد يأتيك ومعه ألف منّة.. تغلّفه (يافطة) تقول: (مكرمة ملكية)!

لئن كان العطاء من المال الخاص فليس كل الشعب يقبل الصدقة!

ولئن كان العطاء من المال العام الذي هو ملكنا فكيف يكون المرء كريماً من مال غيره؟!.. لماذا المن والأذى؟!!

وتكاد تنعدم الغيرة على مواطنينا إذا انتهكت حقوقهم في الخارج.. ومن انتهكت حقوقه في الداخل.. فلا يطمعنّ في النصرة على الخارج!!

ونحن في رعب دائم.. فالهاجس الأمني جبل على رؤوسنا.. تضيقُ بنقاطه شوارعنا.. ويهدّد به من يروم الإصلاح منّا!!

بالمختصر.. وطننا بما فيه ومن فيه يشعرنا – وعلى الدوام – أننا غرباء الدار.. كأننا لاجئون أو ضيوف ثقلاء على الأسرة (الأولى)!

نأكل ونشرب على استحياء.. ونمتنّ كثيراً كلّما طالت مدّة البقاء.. عيب علينا التبرم أو المطالبة أو الانتقاد.. فما على المحسنين من سبيل!! ليس لنا من الأمر شيء.. وما لنا حق في شيء.. وكثير علينا كل شيء.. ومنّة علينا كل شيء.. إن حرمنا فعدل.. وإن أعطينا ففضل!!

فتباً لهذه المواطنة!! وتباً للعبودية!!

لكن.. أيها العرب.

المراهنة على دوام صبر الشعوب على الظلم والإهانة.. وعجزها عن الفعل، فشلت في دولتين عربيتين إلى حد الآن.. وهي في طريقها للفشل في باقي الدول.. ولا أمنة لأحد!

المراهنة على عدم وجود البديل.. والتخوّف من الفتنة، وحصول الفرقة بالتناحر القبلي أو المناطقي أو الطائفي، بعد سقوط الأنظمة الفاسدة فشلت أيضاً.

فالفتنة والخراب والفرقة والتناحر في الأنظمة ومعها..

وأما الشعوب فما أزكاها!! فمع طول ما ظلمت وقهرت وأفقرت.. لم تسفك دماً.. لم تهتك عرضاً.. لم تنهب مالاً.. لم تمزق وحدة.. بل حفظت الأمن.. وحرست مقدرات الدولة!!

رسمت الثورتان خطّة طريق للشعوب التي تتطلّع للتخلّص من النظم الفاسدة: أنه بإمكان الشعوب القيام بالوظيفتين وفي الوقت نفسه: إشعال الثورة... وقمع الفتنة.. أن تكون الثائر والحارس!!

يا أيتها الأنظمة العربية!!

باتت الشعوب تملك الرؤية.. وتهتدي للمخرج.. وتعرف الوسيلة.. وتسخو بالثمن.. ولها نزوع شديد جارف إلى الحياة الحرة الكريمة..

مواقفكم إلى الآن لا تبشر بخير.. وأنتم على الدوام تبرهنون على: أن أشد الدكتاتوريين رفضاً لمطالب الشعب أكثرهم فهماً لها!

حينئذ لا مناص من نتيجة تونس ومصر!! كما تقول العامة: (من بغاه كلّه.. خلاّه كلّه)!!

وكل ثورة وأنتم بخير..





قوات سعودية لقمع المطالبين بالحرية في البحرين

أعادة مراجعة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط

الموقف الأميركي من التحولات السياسية في الخليج

فريد أيهم

تبدو الولايات المتحدة حائرة في مواقفها، فقد فاجأتها الثورات العربية، بزخم غير مسبوق. كيف تستوعبها، او تحتوي عناصرها، وتقلّص خسائرها منها؟ ما موقفها من حلفائها في المنطقة، وكيف يمكنها اقناعهم بأن التغيير أفضل لها ولهم من أن تجتث عبر ثورات واضطرابات؟

علينا ابتداءً أن نذكّر بالحقائق التالية:

أولاً ـ ان الولايات المتحدة ليست صانعة للثورات حتى تستطيع أن تتحكم فيها أو تديررها أو تؤثر على من يصنعها. معظم من يقوم بالثورات والتحركات في الشارع جهات وجماعات وافراد لم تقبلهم واشنطن او ناصبتهم العداء، أو جديدين على الساحة السياسية. وبالتالي فإن من يطالب الولايات المتحدة بان تتدخل هنا أو هناك عليه أن يدرك حقيقة أن المسألة ليست انقلاباً عسكرياً، ولا تغييراً سطحياً من قبل اشخاص معروفين ومحددي المعالم، ولا هي ـ اي الثورات ـ معروفة القيادة بالضرورة أو للغرب واميركا بالذات اتصال بها. بعض الأنظمة المستبدة هي أكثر معرفة بهذا الحال من اولئك الاغبياء الذين يطالبون واشنطن بالتدخل. هذا يعني أن للتدخل الأميركي حدوداً في التأثير على الثورات. والتأثير هو في عموم السياسات في المحيط الإقليمي والدولي، وليس في السياسات التفصيلية على الأرض وما يجري من عمل شعبوي يومي. المبادرة ليست بيد الأميركيين حتى يلجأ اليها الحكام خاصة في الخليج.

ثانياً ـ يجب أن ندرك حقيقة أن الولايات المتحدة ودول الغرب الأخرى ليست صديقة الثورات! حتى ولو قامت تلك الثورات من أجل الديمقراطية ومن أجل الحريات، وحتى لو استخدمت الوسائل السلمية في التغيير. تركيبة النظم الغربية قائمة على كره التحولات الراديكالية، وعلى نظام غير أخلاقي يرى دعم الأنظمة المستبدة التي توفر للغرب الحد الأقصى من المصالح. أمريكا تدعم وتصنع انقلابات اقرب من دعمها الى ثورات. امريكا في الغالب الأعم تجهض ثورات ولا تصنعها. وقد تدعم بعض الثورات او تركب موجها إن كانت موجهة لأنظمة لا تتماشى مع مصالح الغرب كما حدث مراراً في المعسكر الشرقي. فلو قامت ثورة في دمشق أو طهران أو غيرهما فستكون سبّاقة لدعمها وبتملق. أما أن يعتقد البعض بان أمريكا في الأساس ستدعم الثورات ضد حلفائها فهذا من التضليل الشديد.

ثالثاً ـ ان سياسة الولايات المتحدة والغرب عامّة في وضع مراجعة، وهي سياسة تعتمد التكيّف مع المعطيات الجديدة في العالم العربي. لقد أخذتهم الأحداث/ الثورات على حين غرّة، وأحرجتهم بشعارات الحرية ودعوات الديمقراطية. لا يستطيع الغربيون التخلّي عن حلفائهم المستبدين، ولا يمكنهم مصادمة ثورات جماهيرية ترفع شعارات غير قابلة للتجريم! فما هو الحل؟ الحل هو استيعاب الموج من خلال عمليات فلترة عديدة، تبدأ بالدفع بإجراء إصلاحات في البلدان الحليفة التي لم يصلها الفيروس الثوري، من أجل احداث تغيير غير شامل عادة ما تأتي به الثورات.

بالنسبة لدول الخليج، فإن دول الغرب عامة قد أبدت خشيتها عليها، وتسلسلت في التصرف البطيء معها خطوة خطوة حتى تجنبها وتجنب نفسها ومصالحها المهالك.

منذ ثورة تونس بدأت أميركا تحذر مشايخ الخليج بأن يأخذوا حذرهم ويبادروا للإصلاحات.

في الحقيقة فإن أميركا دائبة النصح لهم، ولكن بدون ضغوط وبدون إلحاح وبدون إعلان.

فمادام كل شيء هادئاً والمصالح لم تتضرر، فإن المخاوف الأميركية تبقى مجرد تحليل، فإذا ما وقعت الواقعة يكون بإمكان واشنطن تصعيد الضغط على حلفائها لتعديل مواقفهم.

في فترة سقوط بن علي كانت كلينتون في الدوحة تحاضر الخليجيين في منتصف يناير الماضي وتنتقدهم بأن دولهم تواجه خطر الغرق في عاصفة الإضطرابات والتطرف إن لم يعمدوا الى تحرير انظمتهم السياسية. وعبرت عن احباطها بأن رسالة اوباما الى حلفائه العرب لم تلق اذناً صاغية، مضيفة: (إن مؤسسات المنطقة تغرق في الرمال في كثير من الأماكن وبأشكال متعددة، وإن الشرق الأوسط الجديد والديناميكي يجب أن يتعزز على أسس أصلب). وحذرت كلينتون بأن الوضع الراهن غير قابل للإستمرار وأن (الذين يتمسكون بالوضع الراهن كما هو قد يتمكنون من الصمود أمام مشكلات بلدانهم لفترة قصيرة، ولكن ليس للأبد. وإن آخرين سيملأون الفراغ إذا فشل القادة في إعطاء رؤية إيجابية للشباب وسبل حقيقية للمشاركة السياسية؛ فالعناصر المتطرفة والمجموعات الإرهابية والجهات الأخرى التي تتغذى من الفقر واليأس، موجودة على الأرض وتنافس على النفوذ).

بعد سقوط بن علي، وفيما الثورة المصرية تتصاعد، طالبت كلينتون مرة ومن ميونيخ في ٥ فبراير الماضي.. طالبت حكام المنطقة بإجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية وواسعة محذرة من عاصفة هوجاء!. وأشارت كلينتون في كلمة أمام مؤتمر أمني الى تزايد أعداد الشباب وتزايد استخدام تكنولوجيا الانترنت الحديثة بما يهدد النظام القديم في منطقة مهمة لأمن الولايات المتحدة. وسلطت كلينتون الضوء على حث واشنطن لاصلاحات سياسية سريعة في الدول المتحالفة معها بالشرق الاوسط والتي لا تتضمن مصر والاردن فقط، وانما السعودية واليمن أيضاً. واعتبرت الإصلاحات (ضرورة استراتيجية) فـ (بدون تقدم حقيقي تجاه أنظمة سياسية شفافة وعرضة للمساءلة، فإن الفجوة بين الشعوب وحكوماتها ستزداد وستزيد حالة عدم الاستقرار عمقا. كل مصالحنا ستكون معرضة للخطر).

وواشنطن تفهم ذرائع الأنظمة، لذا قالت كلينتون بأن على حلفاء أميركا أو من أسمتهم (زعماء المنطقة) الوفاء بتعهداتهم ـ التي قدموها لواشنطن ـ وعدم استغلال تهديد التطرف كذريعة لتأخير التغيير السياسي. وتابعت: (الانتقال الى الديمقراطية سيكون مجدياً فقط اذا كان مدروساً وشاملاً وشفافاً).. وحذرت من أن الاصلاحات غير الكاملة يمكن أن تؤدي الى حركات احتجاجية يختطفها شموليون جدد يلجأون للعنف والخداع والانتخابات المزورة للبقاء في السلطة، أو طرح جدول أعمال يدور حول التطرف.

لم يقبل حكام الخليج هذه النصائح والإنتقادات العلنية، وما هي إلا أيام حتى جاءت ثورة ١٤ فبراير البحرينية، ثم تلتها مظاهرات سلطنة عمان، وبعدها مظاهرات السعودية ـ على الاقل في المنطقة الشرقية حيث منابع النفط وصناعته، هذا غير التحول الكبير الذي طرأ على الثورة اليمنية والتي شارفت على الإنتصار.

لكن ما يهمنا هنا هو كيف تفكر واشنطن. وهل تستمع الأنظمة الخليجية والحليفة لنصائحها؟

واشنطن بدأت بالنصح، وزادت من وتيرة النقد وعلنيته، وواضح من تصريحات كلينتون أن الهدف من الإصلاحات التي تطلبها من حلفائها ـ في الخليج خاصة ـ أموراً عديدة: ١/ حماية الأنظمة الحليفة والحفاظ على استقرارها. ٢/ ديمومة المصالح الأميركية والغربية في المنطقة. ٣/ منع التطرف والعنف من النمو كخيار بديل عن الإصلاح. ٤/ عدم تطور الأمور الى ثورة تطيح بالمصالح والحلفاء.

العاقل الوحيد بين حكام الخليج، ونقصد به السلطان قابوس، بادر الى التغيير بمجرد أن رأى أمارات التحوّل في الشارع عبر عنها تظاهر بضع مئات من المواطنين في عدد من المدن العمانية. وقد اتخذ خطوات قد لا تكون كافية، لكنه قام بإقالة معظم الوزارة، ومنح البرلمان سلطات تشريعية أكبر، مع حزمة إقتصادية تنموية.

هذا لم تفعله العائلة المالكة في السعودية، بل عمدت الى القمع أكثر. ومثل هذه الحلول التنازلية الوسطى لا تروق لآل سعود فقد جبلوا على العنف والحق الإلهي في التسلّط.

أيضاً فإن النظام في البحرين الذي يواجه ثورة شعبية بالرصاص والعنف، لم يقبل بأنصاف الحلول (ملكية دستورية) ولا الأنظمة الخليجية الأخرى خاصة في قطر والسعودية والإمارات تقبل بذلك، وحرّضوه على العنف ما أدى الى نجاح تيار التشدد داخل الأسرة المالكة البحرينية، وعدم التنازل أمام دعوات الإصلاح.

جيفري فيلتمان، مساعد كلينتون لشؤون الشرق الأوسط امضى الشهر الماضي أياماً خمسة في البحرين لإقناع المعارضة بتخفيف سقف مطالبها، ولإقناع العائلة المالكة بتقديم تنازلات أكبر. لم ينجح، وخرج وهو مغضوب عليه من الطرفين.

تبع فيلتمان وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس الذي غادر البحرين يوم ١٢ مارس الجاري وكان واضحاً في نقده بل وتحذيره وربما تهديده لعائلة آل خليفة من أنها قد تفقد الحكم إن لم تستجب للإصلاحات. قال غيتس بعد لقائه بملك البحرين بأنه ينبغي على البحرين إجراء إصلاحات سياسية جوهرية سريعة، مؤكداً (الوقت ليس في صالحكم) و(أن إصلاحات محدودة لن تكون كافية). وأضاف: (أوضحت لهم انه في ظل هذه الظروف ـ ومع الأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي تقف وراء كل أشكال المظالم السياسية والاقتصادية ـ فإن الخطوات المحدودة لن تكون كافية.. الإصلاحات الحقيقية ضرورية). وهدد غيتس بالقول: (أبلغت القادة البحرينيين بأنه لا يمكن العودة للوراء. هناك تغيير ويمكن أن تتم إدارته أو أن يتم فرضه. من الواضح هو أننا نفضل أن تتم الاستجابة لهذا التغيير).. مضيفاً بأن (الحكومة في موقف صعب) وحدد المشكلة بأن (الأنظمة السنيّة الأخرى في المنطقة قلقة من أي تنازلات محتملة للغالبية الشيعية في البحرين) على حد تعبيره. وقال غيتس (اعتقد أن الحكومة بين المطرقة والسندان. هناك جزء كبير من السكان السنّة وجيرانهم يراقبون الوضع عن كثب).

واضح إذن اليوم بأن دول الخليج وخاصة السعودية وبعض أجنحة الحكم في البحرين لم تقبل بتنازلات على قاعدة لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم.. وقد تغلبت إرادة الإستبداد على إرادة الإصلاح، وكانت النتيجة انه بعد أقل من ٤٨ ساعة على تصريح غيتس دخلت القوات السعودية الى البحرين لتشعل فتيل الأزمة وتحولها من مواجهة بين نظام مستبد وشعبه، الى مواجهة طائفية سنية شيعية، والى صراع إقليمي طائفي.

الأنظمة الخليجية تقول لا لواشنطن إن تعلق الأمر بأصل الكرسي؛ فهذه الأنظمة تستجيب لواشنطن في معظم الأمور من أجل البقاء على كرسي الحكم، ولذا لا تقبل النصائح اليوم إن تعلق بالكرسي ذاته.

ويبقى الباب مفتوحاً في البحرين امام عدد من الإحتمالات: انهيار نظام الحكم كاملاً، أو حرباً طائفية دموية لا تبقي ولا تذر، أو تدخل أميركي في الساعات الأخيرة يتوج بتنازلات متبادلة بين المعارضة والحكومة يبرد الأزمة المشتعلة. أميركا أعطت الضوء الأخضر للتدخل الخليجي، ورأته أفضل الإحتمالات السيئة، ولكن هل سيجر هذا التدخل الى تدخل إقليمي إيراني مقابل، إن وقعت مجازر بحق الأكثرية الشيعية في البحرين؟

واشنطن في حيرة. لا يمكنها الإصطفاف كاملاً لا الى دعاة الديمقراطية ولا الى حلفائها الحقيقيين دعاة الإستبداد.

اصطفافها الحقيقي مع مصالحها وهذا ما تستدعيه المواقف الحالية.

التظاهر في السعودية

مأمون فندي في رؤيّة مأزومة

محمد السباعي

كتب مأمون فندي، الباحث في مركز شاتام هاوس البريطاني، والمقرّب من آل سعود مقالاً في صحيفة (الشرق الأوسط) في ١٣ آذار (مارس) الجاري بعنوان (لماذا فشلت في السعودية؟)، في إشارة إلى الدعوة للتظاهر التي أطلقتها مجموعات معارضة للنظام السعودي وحدّدتها في ١١ مارس.

فندي الحائز على شهادة الدكتوراه عن رسالة حول المعارضة السياسية في السعودية، خلص فيها إلى أن الأخيرة هي دولة بلا أمة/ وطن، واستعرض خلالها أدبيات المعارضة السياسية في السعودية من خلفيات أيديولوجية متعددة سلفية، وشيعية، وإخوانية..

الهدف من المقدّمة المقتضبة هو أن فندي حين يكتب عن الشؤون السعودية يعي ما يقوله، وما يخلص إليه من نتائج، بصرف النظر عن طبيعتها. بكلمة أخرى، أن ما يكتبه فندي يفترض أن يتأسس على دراسته الأكاديمية، لا نقول ذلك على سبيل لزوم الركون الى ما توصّل إليه خلال البحث الأكاديمي الذي بموجبه حصل على شهادة الدكتوراه، ولكن أيضاً من غير المعقول أن تكون النتائج على النقيض تماماً مع البحث، وإلا فلا بد أن تكون هناك تطوّرات يتطلب البحث فيها، كونها مسؤولة عن هذا التحوّل المفاجيء والوقوف على النقيض من نتائج سابقة. نلفت أيضاً إلى أن فندي لا يكتب هنا مقالاً صحافياً، بل شدّد منذ البداية على أن السؤال عن فشل التظاهر في السعودية هو في الحقيقة (سؤال أكاديمي)، ويضيف (يجب ألا يسيّس أو تلوّن فيه الحقائق، وذلك بهدف الوصول إلى إجابة قريبة من الحقيقة).

فندي في مقالته المومأ إليها أعلاه، يؤسس لحقائق إفتراضية لتأكيد ما اعتبره فشلاً، مقارنة مع مصر وتونس وليبيا واليمن.. فقط، لقد سقطت البحرين عن سابق تصوّر، والسبب واضح، خصوصاً حين يكون المقال منشوراً في صحيفة مثل (الشرق الأوسط)، وحين يكون الكاتب للأسف أيضاً مأمون فندي. فالبحرين خارج الفعل الثوري العربي، من وجهة نظر فندي والجريدة التي يعمل فيها، والدولة التي تقف وراءها. مهما يكن، فندي يقدّم مجموعة حقائق نتاولها على النحو التالي:

الحقيقة الأولى المزعومة: يقول فندي بأن (المشكلة الحقيقية للأنظمة الجمهورية في مصر وتونس وليبيا واليمن، هي الفجوة ما بين الإدعاء والممارسة، التي تؤدي حتما إلى تآكل الشرعية، ومنه إلى التمرد والاحتجاج انتهاء بالثورة). حسناً، ولكن كيف؟ يجيب فندي: (إدّعت هذه الأنظمة أنها أنظمة جمهورية، تكون السلطة فيها للشعب، وتتداول فيها السلطة بعد فترتين من الرئاسة.. بل وبالغ الرئيس المصري المعزول حسني مبارك في الادعاء بأن النظام سيكون شريفاً، وقال: "إن الكفن ليس له جيوب". لكن الممارسات كانت عكس الادعاءات بصورة فجة وفاضحة.. إذن هي أنظمة ملكية توريثية تدعي أنها جمهورية). ثم يقول (النظام السعودي لم تكن لديه تلك الفجوة ما بين الإدعاء والممارسة في طبيعة نظام الحكم، هو نظام ملكي ويتصرف كنظام ملكي. لم يدع أنه ملكية دستورية، ولم يدّع أنه جمهورية، كان الادعاء على قدر الممارسة. وبغض النظر عن رأي المعارض والمؤيد لطبيعة الادعاء وطبيعة الممارسة، لكن الفجوة التي كانت قائمة بين القول والفعل في مصر وتونس وليبيا، واليمن، ليست موجودة في علاقة الحاكم بالمحكوم في المملكة العربية السعودية).

مأمون فندي ينفي أن تكون السعودية ملكية دستورية أو جمهورية، ليثبت ما أراد نفيه بأنها ملكية شمولية إستبدادية وهذا سبب كافٍ للتظاهر

لنقف للحظات أمام هذا النص الفذّ، الذي يستحيل صدوره من لديه خلفية أكاديمية، فضلاً عن أن يكون خبيراً في شؤون الحكم السعودي. يبدو أننا أمام لعبة المعنى الذي تتطلب من فندي القراءة عنها، حتى يستطيع هضم ما تعنيه عبارة (مديونية المعنى) التي تحدّثت عنها الفلسفة الفرنسية طويلاً من أجل فهم مايعنيه أن يكون أداء النظام السعودي متطابقاً مع الإدعاء. هل يكفي أن يزعم آل سعود بأنهم يمثّلون (ظل الله في الأرض)، حتى نقول بأنهم بالفعل كذلك، وأن آل سعود هم في حالة إنسجام مع ذواتهم، وأن المصالحة مع الذات بلغت أقصى درجاتها كيما نقول بأن ذلك أحد عوامل فشل التظاهر في السعودية.. وهل سقط زين العابدين بن علي لأنه اعتمد مبدأ التوريث أيضاً، رغم أننا لم نسمع عن وريث له من أبنائه، مع أنه بقي وفيّاً للجمهورية العلمانية. بالمناسبة ثمة نقطة إيجابية في كلام فندي غير ظاهرة وهي اعتبار الجمهوريات العربية مجرد أنظمة ملكيّة، في إشارة إلى أن النظام الملكي هو أسوأ أشكال الحكم. لا ندري إن كان يقصدها، ولكن سنحسبها له، في محاولة لاستخراج ماهو إيجابي في مقالته.

نتفق تماماً مع فندي في أن آل سعود لم يقولوا بأنهم يسوسون البلاد والعباد وفق نظام ملكية دستورية، ولم يدّعوا بأنهم جمهوريون، وهذا النفي لكل أشكال الملكية يبقي في نهاية المطاف مجرد شكل وحيد وهو الملكية المطلقة، وهذا وحده كفيل بأن يكون عاملاً للتظاهر والاحتجاج وليس لعدمه، بدليل أن العرائض التي رفعت للملك والأمراء الكبار منذ ١٩٩١ مروراً بعريضة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) في يناير ٢٠٠٣، وصولاً الى عرائض الاصلاحيين والاسلاميين السلفيين المتنورين التي رفعت في شباط (فبراير) الماضي تجمع على مطلب واحد وهو تحويل الدولة السعودية إلى ملكية دستورية. وهذا يعني أن ربط التطابق بين الإدعاء والممارسة لا يحبط المطلب الشعبي بإصلاح النظام، وقد يأتي يومٌ يتصعّد فيه المطلب إلى حد إسقاط النظام حين تصرّ العائلة المالكة على تجاهل المطلب الشعبي، لأنها تصل في نهاية المطاف الى نقطة التصادم. فالعلاقة بين الإدّعاء والممارسة تطابقاً وافتراقاً تلعب دوراً في وعي العلاقة وليس في التحريض على تغيير أسسها، فهب أن الدولة إسلامية كالسعودية ولكن في جوهرها وأدائها تقترب من



فندي: قلم للبيع!

الدولة العلمانية، فذاك يسهم في فهم الدولة ولكن شرط تغييرها يتطلب آلية أخرى بل ومنهجية أخرى، كالظلم، واحتكار السلطة والثروة، وتشجيع الفساد، والإستبداد، والتدخل الأجنبي، وهدر الكرامة الوطنية..

الحقيقة الثانية: يقول فندي ما نصّه: (طول فترة الفرد في الحكم)، حسناً، وكيف يكون ذلك أيضاً؟ لنتأمل في الجواب الصادم (فبينما جدّد النظام السعودي شعبيته من خلال قادة جدد يتناوبون على الحكم بتوجّهات مختلفة، لم يجدد لا النظام في تونس ولا في مصر ولا في ليبيا ولا اليمن شرعيته)، ويسوق مثالاً بأن طيلة فترة حكم القذافي في ليبيا تداول على السلطة في السعودية أربعة ملوك سعوديين وهم الملك فيصل، والملك خالد والملك فهد والملك عبد الله.. يقول: (تغيّر ملوك السعودية أربع مرات، والقذافي باق في مكانه). كنت أتمنى لو أن أحداً قرأ مقالة فندي قبل نشرها، اللهم إلا أن يكون المستوى الذهني في (الشرق الأوسط) لا يستوعب أكثر من ذلك.

وسنصرف النظر عن عبارة (توجّهات مختلفة)، لأنها تتطلب بحثاً مستقلا، ونقف عند حديثه عن تغير ملوك السعودية وبقاء القذافي في موقعه، (تغير ملوك السعودية أربع مرات، والقذافي باق في مكانه)، وكأنه يتحدث عن انتقال ديمقراطي للسلطة في السعودية، ونسي أن الذي يضطلع بمهمة تغيير ملوك السعودية هو عزرائيل (عليه السلام)، وليس الشعب، ولا صناديق الإقتراع، ولا حتى التوافق العائلي، ولذلك لا نجد أياً من ملوك آل سعود من بقي على قيد الحياة في ظل وجود ملك آخر، فليس لدينا مثلاً (الملك السابق)، وإنما (الملك الراحل)، وأن الملك فيصل قضى نحبه قتلاً على يد إبن إخيه الأمير فيصل بن مساعد، والملك خالد قضى عليه مرض القلب، أما الملك فهد، والذي حكم البلاد والعباد في الفترة ما بين ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٥، وقد تبدّل أربعة رؤساء أميركيين إبان حكمه وهم (رونالد ريغان، جورج بوش الأب، بيل كلينتون، جورج بوش الإبن)، أما كيف حكم الملك فهد البلاد والعباد، ولا نظن أن فندي بعيداً عن أجواء القصر، فمنذ إصابته بالجلطة الدماغية سنة ١٩٩٦ وحتى يوم رحيله في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٥، كانت البلاد شبه مشلولة، حتى أن ملفات الدولة تراكمت في الديوان الملكي، وصار ولي عهده (الملك الحالي) عبد الله دونما سلطة، فيما كان الثلاثي (سلطان وسلمان ونايف) يبنون إمبراطورياتهم استعداداً لمرحلة يكون فيها خصمهم عبد الله ملكاً.

الأنكى من ذلك، أن الملك فهد بشهادة الأقربين والأبعدين والحلفاء والخصوم فقد أهلية الحكم بعد إصابته بالجلطة التي لم تقعده على كرسي متحرك فحسب، بل أفقدته العقل وهو شرط أساسي في القوامة السياسية وولاية الأمر، ومع ذلك أصرّ أشقاؤه السديريون على أن يحكم العباد والبلاد طيلة عقد كامل دون رقيب أو حسيب. أليس في ذلك، مايدعو للسخرية يا دكتور مأمون فندي وأنت المتخرّج في جامعة أميركية، يفترض أن تكون قد زوّدت طلابها بدروس في الديمقراطية والحكم الصالح.

يقول فندي: (تغير ملوك السعودية أربع مرات، والقذافي باق في مكانه)، ونسي أن تغيّر الملوك كان بقرار عزرائيل وليس عبر صناديق الإقتراع

أما في الوقت الراهن، فنحن أمام ظاهرة جديدة، فالمرض لم يقتصر على الملك وإنما أصبح عزرائيل عليه السلام في حالة تأهب دائم للإستدعاء في مهمة جماعية، لأن الحال الصحية للملك سيئة للغاية، وكذا حال ولي عهده الأمير سلطان الذي زاد على مرضه بالسرطان مرض الزهايمر، وحتى الأمير نايف، وزير الداخلية هو الآخر أيضاً مصاب بسرطان الدم، والأمير سلمان حاكم الرياض، والرجل الرابع في ترتيب الأمراء الأقوياء والنافذين في العائلة المالكة، هو أيضاً يعاني من أمراض القلب..فهل يجرؤ أحدٌ سواء من داخل العائلة المالكة أو خارجها على تقديم اقتراح بإعفاء أحدٍ من مسؤولياته بعد أن فقد الأهلية للقيام بالأمر.

يتحدّث فندي عن (إنجازات) تاريخية للملوك السعوديين، وكأنه يتحدّث عن عباقرة أو أنبياء، ولكن حين يأتي للملك خالد لم يجد ما ينسبه إليه من إنجاز فاكتفى بـ (طيبة القلب)، بديلاً عن الإنجاز التاريخي.

يقول فندي (استخدم ملوك السعودية النفط لبناء دولة حديثة)، في المقابل (حوّل القذافي ليبيا إلى خرابة، بنفس أموال النفط، لذا قامت الثورة في ليبيا ولم تقم في السعودية). وأضاف إلى ذلك الفساد المستشري في الجمهوريات الديكتاتورية حسب قوله، مقارنة مع السعودية. وهنا سنضطر لاعتماد لغة الأرقام، لأننا أمام تحدٍّ حقيقي مع زعم أن الملوك السعوديين استخدموا النفط في بناء دولة حديثة، ونسي الفارق بين السعودية وليبيا في حجم الإنتاج النفطي.

ونختم بالحقائق التالية لبيان تهافت المقاربة الفندية حول فشل التظاهر في السعودية:

ـ نقلت وكالة (يونايتد برس) في ٢٢ شباط (فبراير) ٢٠٠٧ عن إقتصاديين وقانونيين سعوديين بأن الخسائر التي تتكبّدها المملكة نتيجة الفساد تقدّر بنحو ٣ تريليونات ريال (٨٠٠ مليار دولار).

ـ كشف رئيس ديوان المراقبة العامة أسامة فقيه في تلك الفترة عن أن المشاريع الحكومية التي لم يتم تنفيذها إلى الآن وصلت الى ٤٠٠٠ (أربعة آلاف) مشروع بقيمة ستة مليارات ريال.

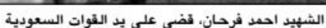
ـ في ٢٨ أيار (مايو) ٢٠١٠ نشرت صحيفة (الشرق الأوسط) نبأ عن مشروع مدينة الملك عبد الله الرياضية في جدّة بكلفة ٣٧ مليار ريال (١٠ مليارات دولار) وهي الأضخم في تاريخ بناء الملاعب في العالم.

ـ نسبة تملك البيوت تعتبر الأقل خليجياً وتصل الى ٢٢٪ بينما في الإمارات تصل إلى ٩١٪ وفي الكويت إلى ٨٦٪ بحسب صحيفة الرياض في ٢٨ يونيو ٢٠٠٧. يقول عضو اللجنة العقارية بغرفة الرياض د.عبد الله المغلوث في ١٦ نيسان (إبريل) ٢٠١٠ أن نسبة إمتلاك المواطنين للعقار (السكن) تعد الأقل في العالم وحتى بين دول العالم الثالث. وأكّد ذلك أستاذ الإقتصاد في معهد الدراسات الدبلوماسية د. محمد القحطاني في ندوة حول أزمة السكن في السعودية في أغسطس ٢٠٠٩.

ـ ذكر أعضاء في مجلس الشورى السعودي أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في السعودية يصل الى ٣,٨ مليون نسمة.

ـ مؤشر الأوضاع المعيشية في العالم لعام ٢٠١٠ احتلت فيه السعودية ذيل القائمة وحازت على المركز ١٦٩ من أصل ١٩٠ دولة شملها المؤشر، بينما احتلت تونس المرتبة ٨٣ ومصر ١٣٥، وتقدّمت السعودية على العراق بنقطة واحدة حيث جاء في مركز ١٧٠.





الشهيد احمد فرحان، قضى على يد القوات السعودية



من مظاهرات المطالبة بالحريات في البحرين

آفاق التدخل السعودي في البحرين

عبدالحميد قدس

لقد صمّم جسر البحرين ـ السعودية لمثل يوم ١٤ مارس. اي للتدخل العسكري المباشر لحماية حكم آل خليفة من غضب الشعب.

لم يكن الغرض الإقتصادي او الإجتماعي من بناء الجسر هو المطلوب، وإنما كان الغرض أمنياً بحتاً.

مشكلة البحرين معروفة منذ نحو ثلاثة قرون: حكم أقليّة لا يؤمن إلا بالتمييز الطائفي منذ نشأته، ولا يعتمد إلا على القوة. وحين دعا الملك البحريني الى إصلاحات قبل نحو عقد من الزمان، فإنما كان لديمومة عمر النظام، حيث كانت الإصلاحات شكلية لا تمسّ الجوهر، بحيث وجدت انتخابات وأشكال من المجتمع المدني دون ان يتغير على أرض الواقع شيئ. التمييز قائم في شتى مؤسسات الدولة وخاصة الأجهزة الأمنية والعسكرية التي لم تقبل توظيف مواطنين من الأكثرية الشيعية، ما ينبيء عن أن تلك الأجهزة إنما صممت لغرض استخدامها ضد تلك الأكثرية.

لا يقبل النظام بديمقراطية عددية، ولا بديمقراطية توافقية، حتى مع بقاء حكم العائلة المالكة.

وكما في حالات كثيرة، استخدمت الورقة الطائفية بقوة في القضية البحرينية، وتحوّلت القنوات السعودية والقطرية والخليجية الأخرى (العربية والجزيرة بالذات) الى قنوات تأتيك بالأخبار من كل الدنيا إلا عن البحرين.

منطق حكام الخليج يقول بأن الديمقراطية يمكن أن تقبل في أي مكان إلا فيها هي. وممنوع أن تنجح تجربة ديمقراطية سلمية في البحرين، مادام الأكثرية هناك شيعة.

لا يختلف المتظاهرون في البحرين عن غيرهم من طلاب الحرية ممن رأيناهم في تونس ومصر واليمن وليبيا. الإختلاف ان جلدتهم (شيعية) خطرة بالنسبة لنظم استبدادية ما عرفت يوماً معنى الإيمان ولا حقوق الإنسان.

لا يجوز قتل المتظاهرين في اي مكان إلا في البحرين. ولا يجوز تلبية مطالب المتظاهرين ودعاة الحرية وحقوق الإنسان، لأن ذلك عمل طائفي وتشجيع على الطائفية! ولا يتم التساهل في الدماء والقتل والإفتراء إلا على أرض البحرين.

مصدر الطائفية في العالم العربي الأساس هو في السعودية. في نجد الوهابية بالذات. هذه الوهابية التي لم تترك مسلماً إلا كفّرته، ولكن حقدها يزداد على الشيعة أكثر من أي أحد آخر، حتى ولو كانوا مغتصبي فلسطين.

الأحقاد تحرّك السياسة، بل هي عنصر فاعل وأساس في السياسة الخارجية السعودية.

لا تحتاج السعودية الى إقناع بالتدخل في البحرين. على العكس هي هددت قبل أن تتدخل بأنها ستفعل ذلك إن تنازل آل خليفة لمن أسمتهم بـ (الروافض)!

السعودية كانت منذ البداية ضد أية اصلاحات في البحرين. من يتابع الموضوع منذ عقد سيجد أن آل سعود شديدي الإستياء من أي تغيير ولو طفيف في النظام السياسي البحريني. ولطالما تلقى حاكم البحرين التقريع ليس من الرياض فحسب بل ومن أبو ظبي التي هي الأخرى ـ ولسبب ما نجهله ـ تتحكم بها عقد طائفية تمتد من مواطنيها الشيعة وتصل الى لبنان، مروراً بالبحرين.

لكن الغشاء الطائفي ولعبة السياسة الطائفية وتغيير الإصطفافات والمعركة من كونها بين شعب يتوق الى الحرية الى نظام مستبد كما هو في بلدان عربية أخرى، الى معركة طائفية بين الشيعة والسنة.. هذا

الغشاء الطائفي لا يخفي أن هناك منطق مصالح يدعمه.

كل دول الخليج ـ مع تفاوت بينها ـ لا تريد ديمقراطية بحرينية تفتح لهم مشاكل مع شعوبهم. ولهذا تعتبر البحرين مجسّ اختبار، وأرض معركة فاصلة بين الإستبداد في الخليج ودعاة الحرية والديمقراطية بين أبناء شعبه.

وأمـا السعودية، المستبدّة الكبرى في المنطقة العربية وليس الخليجية فحسب، فهي تخشى أن يؤثر التحول الديمقراطي الذي كان منتظراً في البحرين على المنطقة الشرقية السعودية التي تقطنها غالبية شيعية، والتي تحوي غالبية مخزون النفط وصناعته.

وهي إضافة الى ذلك، لا تريد ان تشعر بتطويق لها من كل الجهات بدول ديمقراطية أو نصف ديمقراطية.

بالأمس ٢٠١١/٣/١٤ أرسلت السعودية الى ميناء عدن سفينتها تبوك وهي تحمل ٧٠ عربة مدرّعة لدعم نظام علي عبدالله صالح، ولإجهاض روح الثورة التي تقترب من تحقيق أهدافها.

إذن تلتقي الأهداف كلها عند مصبّ قمع الحركة التحررية في البحرين، لتتحول الى قوات عسكرية خليجية تنطلق لإنقاذ نظام حكم يرفض أكثر شعبه استمراء الإستبداد. وهذا الحال في واقعه إنقاذ للذات السعودية والقطرية والإماراتية من مطالب إصلاحية مماثلة.

الجمهور الخليجي الذي يرفض أن تستخدم الجيوش في قمع طلاب الحرية في دوله، لا يمكنه أن يقبل أن تتحول جيوشه الى بلدان أخرى لقمع المتظاهرين والمطالبين بالإصلاح والتغيير.

حين تأسس مجلس التعاون الخليجي بداية الثمانينات الميلادية الماضية، فإنما وضع بعين الإعتبار التعاون لحماية النظم الخليجية من أي اعتداء خارجي على أحدها.

اكتشف الحكام الخليجيون بأن الخطر الخارجي تضاءل، بفضل القواعد العسكرية الأميركية الكثيرة، فقيادة الأسطول الأميركي الخامس يقع في البحرين، وأكبر قاعدة جوية موجودة في العديد بقطر، فضلاً عن قواعد رأس مسندم ومصيرة بعمان، وأخرى في الإمارات والكويت والرياض.

لم يدر بخلد هؤلاء الحكام أن الخطر يمكن أن يكون داخلياً، وعبر ثورات شعبية بدأت شرارتها في البحرين يوم ١٤ فبراير الماضي.

إذن فلتتحول قوى (درع الجزيرة) الهزيلة في مواجهة العدوان الخارجي، الى قوى فاعلة في قتل البحرينيين في الشوارع وهم يرددون: سلمية.. سلمية!

الآن وقد تدخلت جيوش السعودية وقطر والكويت والإمارات، ولازالت القوات السعودية في ازدياد يوماً بعد آخر.. كيف نقيّم النهاية لهذا السيناريو الدموي، خاصة بعد قيام القوات السعودية بقتل العديد من المتظاهرين منذ اليوم الأول لعملها في ١٥ الشهر الجاري؟

الفلسفة القائمة لدى آل خليفة وآل سعود تقول بأنه يجب السيطرة على الأرض مهما كلّف الثمن. اعلان حال الطوارئ في ٢٠١١/٣/١٥ يعني تعطيل الدستور والبرلمان وتكميم الأفواه واستخدام كل القوة المتاحة ولثلاثة أشهر حسب الإعلان آنف الذكر من أجل ترتيب الوضع الداخلي.

المخطط له: قمع التظاهرات ومنعها من الخروج، بالرصاص الحي والقمع، وبأي طريقة كانت. وتحمّل النقد الخارجي والداخلي، وتعويضه بالحرب الطائفية. تحمّل مسألة العصيان المدني كون الأكثرية لن تعود الى أعمالها ما يعني تعطيل الحياة العامة الإقتصادية والتعليمية وإيقاف مؤسسات الدولة أو بعضها على الأقل، ومحاولة جبر نقص القوى البشرية الشيعية في أجهزة الدولة بغيرها أو حتى باستيرادها من السعودية.

حين يتم فرض الأمن، لن تكون هناك إصلاحات إلا على مزاج الحكم وفي حدود دنيا أقل مما كانت عليه. لن يستطيع أحد من المعترضين أن يفرض رأيه على الحكومة. وقد سبق لرئيس الوزراء خليفة بن سلمان أن قال في بداية انتفاضة التسعينيات البحرينية بأن مواطنيه الشيعة الذين يمثلون الأكثرية ما هم إلا سجاد أعجمي، يزداد تألقاً كلما دعست عليه برجليك!

حين تأتي المعارضة البحرينية منصاعة تحت رجل النظام ويتم الإتفاق معها على اصلاحات متدنية، تعود قوات درع الجزيرة الى ديارها منصورة مظفرة.

هذا هو المخطط. فهل سينجح؟

لقد بدأت المواجهات الدموية فعلاً.. ولكن السؤال: هل ستصمت واشنطن؟ نعم! اللهم إلا في حالتين: ان تتطور المواجهات الى العنف فيحمل المواطنون السلاح (وهو ليس متوفراً).. او إذا ما تدخلت ايران وهددت باستخدام قوتها (وهذا امرٌ قد يضغط على واشنطن ولا يضغط على آل خليفة) فالحماية الخارجية هي لأميركا. ربما يفيد التهديد الإيراني في تقليص حجم الدموية الحكومية تجاه الشيعة، ولكن لا يبدو أن لإيران أدوات التدخل العسكري المباشر، ولا أميركا راغبة أو قادرة على الدخول في حرب مع إيران، فيصار حينها الى تسكين الهجوم الحكومي ويبدأ التفاوض بين المعارضة والحكومة البحرينية.

تبدو أسرة آل خليفة وكأنها تريد أن تتفاوض مع المعارضة من موقع أقوى. ويبدو في الأفق الآن استحالة شعبية لقبول ذلك. ترى الى أي مدى ستستمر المواجهة والدولة بمعظم أجهزتها معطّلة؟ شهر.. إثنان.. من الصعب التنبؤ ان الأزمة ستنتهي في ثلاثة أشهر كما حسبها آل خليفة وآلات الخليج الأخرى.

بالطبع هناك أمور ليست في الحسبان قد تقع، وتؤثر على المعادلة. ضغط دولي ما في حال تزايد أعداد الضحايا؛ اهتزاز الوضع الداخلي للسعودية نفسها، مع ملاحظة أن هذه الأخيرة شددت من قبضتها على المدن والبلدات الشيعية في المنطقة الشرقية خشية أن تثور بسبب الإستياء المتصاعد من نهج الحكومة الطائفي ومما يجري في البحرين حيث الروابط الإجتماعية قوية للغاية. وربما تتطور الأوضاع الى السلب إذا ما تم تهديد مناطق النفط، إن في البحرين أو في السعودية، وقد تنقلب الموازين إن تمّ تدمير جسر البحرين الذي يعد سر الحياة لعائلة آل خليفة.

أياً تكن الأمور، فالتدخل السعودي لن يحل أزمة الحكم في البحرين، حتى وإن أدّى الى قمع المتظاهرين وحركة الإحتجاجات الديمقراطية. من الصعب ـ حسب التجارب الإقليمية ـ أن يقضى على مثل هذه الإحتجاجات، خاصة بعد أن أعطيت بعداً طائفياً، تحرّكه أكثرية السكان المهمشين.

إنه وقت صناعة التاريخ

الهياج السعودي، واختيار الملك

كريستوف ويلكى

باحث في هيومن رايتس وتش

لن يحتاج الملك عبدالله أن يكسر حصالته ليحقق وعده بمنح ٣٦ بليون دولار للمواطنين السعوديين. فوجود احتياطي من النقد الأجنبي يتجاوز ٤٤٠ بليون دور، وأسعار النفط التي تتجاوز ١٠٠ دولار للبرميل، تجعل يوم الاحتياج بعيدا.

لكن من غير المرجح أن الحزم النقدية سترضي مطالب السعوديين. الملك يحتاج أن ينفق من رأس المال السياسي.أصبح الشباب السعودي محتشدا سياسيا ويطالبون بتغييرات لحكم أسرة آل سعود المطلق والذي عفا عليه الزمن. ويريدون أن يكون لهم قول في شئون بلادهم الخارجية.

علق الكثير من السعوديين الأمل على عبدالله حين تولى العرش في ٢٠٠٥.الملك الجديد كسر المحرمات بتعزيز دور المرأة، وإعلانه بشكل علني احترام الأديان الأخرى.ودعم أيضا تعبيرا أكثر حرية وقضاء أكثر عدلا. لكن بالنسبة للسعوديين العاديين، ظلت التغييرات الملموسة بعيدة المنال، والاضطهاد اليومي للبيروقراطية التافهة وغير الخاضعة للمساءلة، والحكام غير القابلين للمس والسياسات القمعية تحولت لإنتاج نوع من القيود المدعومة، خاصة للشباب السعودي (حوالي ٤٠٪ منهم عاطلون عن العمل).

في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، مات على الأقل عشرة أشخاص في فيضانات بجدة،والتي وجه لها الكثيرون اللوم بسبب البنية التحتية سيئة التخطيط. المشاهد الدرامية للإنقاذ بالهليكوبتر ذكرت السعوديين بفيضانات مماثلة هناك في نوفمبر/تشرين الثاني والتي قتلت ما يزيد على ١٢٠ شخصا. وقتها، طالب الملك بالمساءلة. وبعد عام، لم تعد المساءلة تلك الكلمة الطنانة.

ضد جدار الصمت

منصات التعبئة في السعودية عام ٢٠١١، كما في أماكن أخرى في العالم العربي، فيسبوك وتويتر. خلال غياب الملك مدة ثلاثة شهور مؤخرا للعلاج، أصيبت الحكومة بالشلل حيث تبعت الجماهير المسحورة الانتفاضات الشعبية التي تكشفت في تونس ومصر والبحرين واليمن وليبيا. حتى خالد التويجري رئيس الديوان الملكي، قام بفتح صفحة على الفيسبوك ليسمح للمواطنين بعرض وجهات نظرهم (سرعان ما تم تجاوز الاشتراك بها) أنشأ الشباب السعودي صفحات خاصة بهم على الفيسبوك تحت شعار (الشعب يريد إصلاح النظام).

المطالب تظل، في الوقت الراهن، مقتصرة على شاشات الكمبيوتر، وحتى الآن لم تنبعث من شوارع مدن السعودية رائحة المطاط المحترق، وقد تم تجنيب الناس حصاة في رأسه أو ضربة من هراوة شرطي.

تمنع السعودية المظاهرات العامة.لا يوجد أحزاب سياسية. الملك يصنع القانون السعودي و يفرضه وله يد في تعيين القضاة. ومن المقرر أن التسجيل للمرشحين لخوض الانتخابات البلدية في إبريل/نيسان ٢٠١١، لكن من المحتمل ألا تشارك فيها النساء.

هناك رقابة صارمة على المطبوعات والتلفزيون المحلي؛ وزير الإعلام (أيضا على الفيسبوك) أعلن موافقته على محتوى رؤساء التحرير والرقباء. اللائحة التنفيذية لأول يناير ٢٠١١ تسعى للتضيق على وسائل الإعلام على الإنترنت، وحتى المبادرة الملكية على الفيسبوك كانت السلطات تغلق مواقع حقوق الإنسان بشكل متكرر (والمواقع الخطيرة الأخرى) على الفيسبوك وفي أي مكان آخر.

يظل الكلام بشكل علني مخاطرة بالنسبة للسعوديين. في ١٦ فبراير، مجموعة من الأساتذة الجامعيين والمثقفين والذين أعلنوا نيتهم لتكوين حزب سياسي، الحزب الإسلامي الوطني، تم القبض عليهم من قبل المخابرات الداخلية. على نطاق أوسع، يبدو أن المسؤولين يحسبون أن بإمكانهم إعادة جني مطالب المشاركات الشعبية داخل الزجاجة بإمطار المواطنين بالنقود، وتخفيف القيود قليلا على بعض التعبيرات المعتدلة، بينما تضيق الخناق على هذه المظاهر من المعارضة المنسقة.

الإفراج عن بعض المساجين السياسيين جزء من هذا المزيج؛ من بينهم الأستاذ الجامعي فهد العبدالكريم والذي تجرأ على أن يفكر على صفحته على الفيسبوك حول مستقبل المملكة بدون الأسرة الحاكمة. لكن رد الفعل المتسق للأسرة الحاكمة قمعي. في ٢٠٠٤، اعتقلت عناصر المخابرات منظمي



كريستوف ويلكى

الالتماسات المطالبة بملكية دستورية، تعليم أفضل وإنهاء الفساد. في ٢٠٠٧، قاموا باعتقال ناشطين يخططون لتشكيل مجموعات سياسية – والتي لا يزال أعضاؤها في السجن. في يونيو ٢٠١٠، كان لدى الحاكم المحلي داعية حقوق إنسان مزعج،شيخ مخلف الشمري، وتم اعتقاله واتهامه (بإزعاج الآخرين) الآن يواجه تهم متعلقة بالإرهاب حول مقالات ينتقد فيها رجال الدين المتطرفين.

لكن وسط هذا النمط من التضييق، حدث شيء جديد: كسرت السعودية حائط الصمت والخوف. عقلانية مطالبهم انعكست في رسالة على الفيسبوك موجهة للملك في ٢٣ فبراير: مراجعة للقوانين الأساسية، وبرلمان منتخب، ومحكمة دستورية، وحماية لحقوق الإنسان، وتعزيز لوضع المرأة.

الملك عبدالله في الثامنة السبعين، ولي العهد سلطان أصغر سنة بالكاد ونائب رئيس الوزراء الأمير نايف (الثالث في الترتيب) في أواخر السبعينات. الملك يفقد الوقت : كلا من حسابه الخاص، ومن نموذج حكومته التي عفا عليها الزمن.السعوديون يعرفون ذلك، حين ينظرون حولهم في المنطقة ليكتشفوا أن قيادتهم التي لا تستجيب تصبح الاستثناء وليس القاعدة.

إنه وقت صناعة التاريخ، والملك عبدالله لا يزال يحوز احترام شعبه ليفعل ذلك. لكنه يحتاج ليكشر حصالة رأس المال السياسي ليحول السعودية إلى دولة حيث يسيطر الحكام عن رضا وحيث المواطنون – رجال ونساء على السواء – أحرار في التعبير عن أنفسهم والمشاركة في تشكيل السياسة.

العلاقات السعودية الأميركية

قلق من غياب الدعم وخوف من الإصلاح

هاشم عبد الستار

من الصعب توصيف العلاقات السعودية الأميركية اليوم بأنها علاقات متوترة. ولكنها على أية حال ليست في أفضل حالاتها. والأسباب كثيرة ومتراكمة، وكلها ترتبط بالمواقف السياسية الأميركية في المنطقة.. ولكن ما جعل العلاقات بين البلدين تميل الى البرود، والى اعلان الإنزعاج من الطرفين في الرياض وواشنطن، هو الموقف الأميركي من الثورات العربية.

ففي الوقت الذي تحاول فيه واشنطن وحليفاتها الغربيات تكييف نفسها وسياساتها مع المعطيات الجديدة في العالم العربي، عبر استيعاب الثورات، وعدم مصادمتها، بل وفي بعض الأحيان اعلان دعمها، ترى السعودية ودول الخليج واسرائيل بأن أميركا (تفرّط) بأصدقائها، وتتركهم يتهاوون تحت ضربات شعوبهم دون أن تمدّ لهم يد العون. بل العكس من ذلك ـ حسب وجهة النظر السعودية ـ فإن واشنطن أخذت تمارس ضغوطاً على من تبقّى من حلفائها المخلصين (كالسعودية ودول الخليج الأخرى) لكي تقوم بعمليات إعادة تأسيس هيكلية في نظمها السياسية، بحيث تكون تلك النظم قادرة على الإيفاء بمتطلبات المرحلة القادمة، عبر الإستجابة لرغبات شعوبها في الحرية والديمقراطية.

سقوط حسني مبارك أقنع السعوديين بأن واشنطن يمكن أن تحمي ملكهم إن تعرّض لغزو خارجي. أما في حال جاء التهديد من الداخل فإن واشنطن ستتردد في دعمهم، وتمارس ضغطاً عليهم، حتى لا تقتلع الثورات نظامهم الحليف، وهو ما لا يريده السعوديون.. بل أن بعض الأمراء، من الدرجة الثانية من آل جلوي، قال على قناة القذافي نفسه بأن أميركا تحارب الإسلام! وتريد اسقاط الأنظمة المسلمة خدمة للصهيونية!! في اشارة الى النظام السعودي نفسه.

اهتزاز الثقة بواشنطن تكرر مراراً عبر التاريخ، فحين سقط شاه إيران، غضبت السعودية وحليفات واشنطن الأخريات لعدم إنقاذ الشاه. اليوم المسألة تتعدى نظاماً واحداً بل مجموعة نظم عفا عليها الزمن أخذت تتساقط كأوراق الخريف. وفي خضم هذا طفى على السطح عدم الثقة بين واشنطن والرياض.

نصحت واشنطن دول الخليج مراراً بالإصلاح منذ تفجر الثورة التونسية، ولكن السعوديين رفضوا النصائح، وأصرّوا على المضي قدماً في سياسة الإستبداد، حتى بعد أن تحركت الشعوب الخليجية في البحرين وسلطنة عمان والسعودية نفسها.

لم يخف السعوديون وكتابهم غضبهم من أن الثورات وقعت كلها تقريباً في دول جناح الإعتدال العربي، واعتبروا ذلك جوائز قيّمة تقدّم لطهران التي تمثل عقدة العقد للرياض. ومما زاد من غضب السعوديين، هو أنهم كانوا يمنّون النفس بأن تقوم واشنطن بإسقاط النظام في طهران بالحرب أو بإشعال الثورات المحلية، ولما لم يحدث ذلك، لعدم قدرة واشنطن أصلاً على إشعال حرب جديدة او على اشعال ثورة شعبية، انزعج السعوديون بأن الضغط توجه من طهران اليهم هم، حلفاء واشنطن!

لا تتفق الرياض وواشنطن على كيفية انقاذ علي عبدالله صالح. أميركا تدرك بأن الرجل انتهى. أما السعودية فتغالب نفسها وهي ترى حلفاءها القبليين قد نزلوا الى الميدان مخالفين لرأيها، حيث سقطت سياسة الريال أمام الثورة.. ومع هذا لازال السعوديون يعتقدون بأنهم قادرين على إنقاذ علي صالح ومن ثمّ إنقاذ أنفسهم من تطويق الثورة لجنوب مملكتهم، فأرسلوا بالأمس القريب أكثر من سبعين مدرعة الى ميناء عدن يعتقد أنها ستستخدم ضد المتظاهرين، فضلاً عن ملياري دولار رصدا لمكافحة الثورة اليمنية.

بديهي أن الرياض ستخسر المعركة في اليمن، وسيسقط صنيعتها علي صالح، لكن ما أساءها هو أن واشنطن لا ترى الخطر بعين سعودية!، بل بعين براغماتية مصلحية شمولية أمريكية.

أما في موضوع البحرين، فقد تعرضت العائلة المالكة فيها لضغطين: أميركي يريدها أن تتنازل لإنتاج نظام سياسي يمكنه البقاء؛ وسعودي يطالب بعدم التنازل واعتماد سياسة التشدّد باعتبارها الحل. انتصرت وجهة نظر السعودية التي أبدت استياءها الشديد من بعض تصريحات المسؤولين الأميركيين، خاصة



وزير الدفاع روبرت غيتس. لكن واشنطن قبلت فيما يبدو بأنصاف الحلول: اعتماد العنف تجاه المعترضين لفترة مؤقتة. فأرسلت قوات السعودية، والآن يجري التفاهم الأميركي مع الرياض لا مع المنامة. المهلة التي منحت لآل خليفة باستخدام العنف الأقصى لن تدوم طويلاً، فالعالم يراقب ما يجري في البحرين دقيقة بدقيقة. والعنف له حدود، والشارع البحريني المطالب بحقوقه لم يملّ أو يتراجع رغم الخسائر البشرية الفادحة، ولازال محافظاً على سلميّة التظاهرات.

من المرجح أن يزداد البرود في العلاقات السعودية الأميركية إن فشلت الحملة العسكرية السعودية في البحرين، وإن سقط علي صالح في اليمن، وإن زادت واشنطن من الضغط على حلفائها لفرض الإصلاحات المانعة للثورات!

هل تكرر السعودية تجربة عام ١٩٢٣؟

الدور السعودي لإخماد ثورة البحرين

يحي مفتي

منذ أحداث الثورة البحرينية في ايامها الأولى في ١٤ فبراير الماضي، أفادت الأنباء بوصول قوات سعودية عبر جسر البحرين ـ السعودية لدعم نظام حكم آل خليفة. الآن الخبر يتكرر وبالصور عن وصول قوات سعودية اضافية، ضمن ما سمي بقوات درع الجزيرة.

الباحثون في تاريخ البحرين من الذين يتابعون الأوضاع البحرينية اليوم سيتوقفون عند أوجه التشابه بين ٢٠١١ و١٩٢٣م. في هذا العام الأخير، اعترضت الأكثرية الشيعية على التمييز الطائفي وطالبت بإصلاحات إدارية، وغيرها. يومها كان الوجود الأجنبي قارّاً في تلك الجزيرة، حيث المعتمد السياسي البريطاني هو صاحب الكلمة العليا والنهائية.

تدخل الملك عبدالعزيز يومها فأشعل فتنة طائفية لا تبقي ولا تذر، بدأت من سوق المنامة، وموّلها ممثله في البحرين عبدالعزيز القصيبي، ثم حرّض الدواسر على الإصطدام، وعدم الخضوع الى آل خليفة، فوضعوا شروطاً على حاكم البحرين، وهددوا بالخروج من البحرين (أي الدواسر) والإستقرار في المنطقة الشرقية السعودية. الإنجليز وشيخ البحرين يومها رفضا التصرّف السعودي، ورحلوا عبدالعزيز القصيبي، فيما استقبل ابن سعود الدواسر (بعضهم طبعاً) وأسكنهم في الخبر التي لم تكن سوى صحراء تصفر فيها الرياح، وأتى لهم بسعف النخيل من القطيف والأحساء لبناء بيوت لهم.

في عام ١٩٢٣ أصرّ الإنجليز انه لا يمكن بقاء نظام الحكم في البحرين ما لم يتم إصلاحه ولو جزئياً. وكانوا يقولون: لا يمكن بقاء نظام الحكم إذا ما استمرّ في سياسة التمييز الطائفي الحادّة. وقد بدئ فعلاً ببعض الإصلاحات الإقتصادية واصلاح نظام الغوص والتمليك وما أشبه.

بعد ثمانية عقود، وبعد تأزم سياسي وعنف متواصل، يقرر ملك البحرين التنازل ولو قليلاً فيجري بعض الإصلاحات لم تكن كافية لتنفجر الأمور بعد عقد، فيطالب المواطنون بالإصلاح السياسي وبدستور تعاقدي وبمساواة بين المواطنين، وبتنازل من العائلة المالكة عن بعض صلاحياتها للأكثرية الشعبية.

لم يقبل آل خليفة.. وآل سعود معهم. وقد كان هؤلاء الأخيرين ينتقدون حاكم البحرين لأنه أجرى ابتداءً إصلاحات سياسية، وكانوا يصرون عليه بأن لا يمضي فيها، لأنها تؤثر على بقية دول الخليج.

انفجر الوضع، واستنجد الحكم بالورقة الطائفية، وبقوات السعودية وأموالها.

تأزم الوضع أكثر في ١٣ مارس، وأبلغ الأمراء السعوديون آل خليفة بأنهم لن يسمحوا بأن تحصل الأكثرية الشيعية ـ حتى ولو كان عبر الإنتخاب ـ على مكانة سياسية يمكن لها أن تشجّع الشيعة في السعودية على المطالبة بمثلها.

البحرين كما اليمن حديقتان خلفيتان للسعودية. وإن أي تغيير فيهما سيؤثر بلا شك على الوضع السعودي برمته.

مشكلة الأمراء السعوديين أنهم يدفعون الحكم في البحرين كما في اليمن لاستخدام القوة تجاه الجمهور والبقاء رغم أنف الشعب.

ولقد قدّم السعوديون تنازلات للأميركيين بشأن ليبيا (غطاء سياسي للحظر، وأموال وسلاح للمعارضة، وزيادة انتاج النفط لتهدئة الأسواق) مقابل كبح الثورتين اليمنية والبحرينية. وكأن هاتين الثورتين بيد أميركا تلعب بهما.

يريد النظام في الرياض كما في صنعاء والمنامة تجربة العنف في حدوده القصوى، بدلاً من التنازل من أجل قيام ملكية دستورية، شبيهة بما يجري الترتيب له في المغرب. وقد بدأت موجة العنف، وتلاها التدخل السعودي لدعم نظام الحكم ومواجهة الأكثرية التي تقول بسياسة (لا يفنى الغنم ولا يجوع الذئب).

لا تستطيع السعودية تحمّل مناخ ديمقراطي مجاور، وقد خرّبت التجربة البحرينية ودفعت بالإنقلاب عليها عام ١٩٧٥ حيث ألغت العائلة الخليفية البرلمان وحلّت الدستور، ولاتزال السعودية سبباً اساسياً في ديمومة العنف والقمع في كل المنطقة. لكن هذه المرة، يبدو مناخ التغيير عاصفاً جارفاً ليس له بؤرة واحدة يمكن إخمادها، وإنما تتعدد بؤرها وتأثيراتها.



في كل الأحوال لن تنجح السعودية في فرض نظام ديكتاتوري في البحرين. والعائلة المالكة الخليفية قد تخسر مقعدها الى الأبد إن لم تقبل بأنصاف الحلول واعتمدت على العنف والقمع. هذا الزمن لم يعد فيه الرصاص حاسماً في حماية الديكتاتوريات والبيوتات الملكية الفاسدة المستبدة.

أما التدخل السعودي العسكري في البحرين، فهو أشبه ما يكون باحتلال سعودي، كان البحرينيون ـ بمن فيهم آل خليفة ـ لا يحبّذونه. لقد أراد البعض أن يصور دعاة الثورة الديمقراطية في البحرين بأنهم عملاء للأجانب، وان الصراع ليس بين الشعب الثائر والعائلة المالكة الفاسدة، بل بين ايران والسعودية على الغنيمة البحرينية. الآن لا نرى سوى السعودية التي تتدخل بشكل مباشر، ولكنها تبكي من التغطية الإعلامية لقناة العالم، فيما العربية وقناة الجزيرة لا تريان ثورة في البحرين بالمرّة.

إنها العين الطائفية، وتحويل مطالب الحرية والديمقراطية الى الخانة الطائفية.

بئسها من أنظمة فاسدة.

ماذا تعني الثورة في اليمن لآل سعود؟

محمد قستي

الوقت متأخر جداً لإنقاذ علي عبدالله صالح.

فالنظام في صنعاء فقد مبررات وجوده منذ فترة طويلة، وتوضح ذلك أكثر فأكثر بعد انتهاء الحرب الحوثية السادسة قبل أقل من عام. لكن النظام، لعب جيداً ورقة كان قد خبّأها، وهي ورقة القاعدة التي ظهرت فجأة على السطح لتبرر استمرار وجود علي صالح في الحكم ودعم الغرب له. الغرب لم يرد أن يسمع بأن علي صالح كان والى وقت قريب متحالفاً مع بعض عناصر القاعدة في اليمن، وأنه تواطأ معهم في أكثر من قضية بدءً من محاربة الحوثيين، وانتهاءً بتصفية معارضين يتبعون الحراك الجنوبي.

ومما أبقى علي صالح في الحكم عامل (قتل البديل).. فهو لم يسمح لشخصية بأن تظهر بديلة عنه، كما لم يسمح ببروز اتفاق وطني يمكن أن يفضي الى بديل، بل أنه منع اجتماعات المعارضة حتى اذا ما أريد لها أن تنعقد في الخارج (دمشق) حتى لا يظهر ذلك البديل.. الى أن جاء الشارع اليمني وصنع بديله الخاص به.

الذي تغير الآن الشيء الكثير: لم يعد وجود شخص بديل أمراً حاسماً في ظل الإتفاق المتزايد على أن على علي عبدالله صالح أن يرحل. رحيل علي صالح هو الشعار الموحد للجميع من الحوثيين في الشمال، الى الحراكيين في الجنوب، مروراً بأحزاب المعارضة في البرلمان ـ اللقاء المشترك.

هناك رفض لأي حوار مع علي صالح ـ بعد أن كان هذا الأخير هو الذي يرفض لقاء الآخرين المعارضين عند منتصف الطريق. لا حوار إلا في موضوع التنازل عن الحكم، وعدم السماح للرئيس مواصلة حكمه حتى ٢٠١٣ كما يريد، مع ملاحظة ان حاكم صنعاء قدم تنازلات عديدة تتعلق بمسألة توريث الحكم، والرئاسة الدائمة مدى الحياة، والسبب هو أن الشعب لم يعد يثق بوعوده، فقد وعدهم مراراً وكذب، فلماذا يصدقونه هذه المرة خاصة إن كانوا قادرين على إسقاطه.

حركة الشارع تكسب زخماً أكبر يوماً بعد آخر، وهي تقترب من تحقيق أهدافها. نزول المعارضة بجميع أشكالها الى الشارع دعماً للشباب: انسحابات متواصلة من أعضاء البرلمان ممن ترشحوا على قائمة حزب الرئيس؛ وتحوّل القبائل ضد علي صالح خاصة قيادات أكبر قبيلتين وهما: حاشد وبكيل. اضافة الى أن عدداً من القيادات العسكرية والأمنية اخذت بالإنسحاب والإنضمام الى صفوف المعارضة.. كل هذه الأمور جعلت الرئيس اليمني متوتراً، وقد انعكس ذلك على شكل تصاعد في خشونة رجال أمنه وتزايد عدد الضحايا والشهداء في ساحة التغيير وغيرها.

لكن السعودية التي تشهد بأم عينها كيف يتبدد نفوذها يوماً بعد آخر في ذلك البلد، لاتزال تلحّ على حلفائها ـ أو القلّة المتبقية منهم ـ بأن يبقوا على تحالفاتهم مع علي عبدالله صالح، وأن لا يتركوا السفينة، بالرغم من أنها قد شارفت على الغرق. ولكنها تعلم فيما يبدو بأن زمن حليفها قد انتهى، شأنها في ذلك شأن أميركا ودول الغرب ودول الخليج الأخرى، التي باتت متأكدة بأنها لا تستطيع إنقاذه حتى لو أرادت. ليست هناك من وسيلة لحماية نظام لا يريده شعبه. هذا درس متكرر بات يفاجئنا منذ أحداث تونس ولازال. السؤال يدور حول تقليص الخسائر فحسب.

دول الخليج مشغولة بنفسها بشكل كبير، وليس لديها فائض من الجهد والتفكير والطاقة والوقت لإنقاذ حاكم صنعاء، الأولوية ليست له، بل للبحرين. السعودية تعودت اللطمات والخسائر المتتالية:



الخاسران

بدأت بسعد الحريري؛ ومرت بزين العابدين بن علي صديق نايف الحميم؛ ثم جاءت على عمود الخيمة حسني مبارك، الذي مثّل سقوطه ضربة قاصمة لمكانة السعودية في الشرق الأوسط ستجعلها تعيش كدولة من الدرجة الثانية أو الثالثة في التأثير السياسي. والآن على السعودية أن تقلق بشأن ما ينتج عنه مخاض البحرين وأن تتحمل النتائج بادية العيان بسقوط علي عبدالله صالح، الحليف الذي صنعته رئيساً ونصبته منذ ١٩٧٨م بعد أن اغتالت هي ـ وبتخطيط الأمير سلطان ـ الرئيسين الغشمي والحمدي.

كان السعوديون يتحدثون قبل عام عن النفوذ الإيراني الذي يطوق السعودية، وقالوا أن العمامة السوداء ـ كناية عن ايران ـ تطوق المملكة من الجنوب، واعتبروا ذلك سبباً مباشراً لحربهم على الحوثيين الذين تتهمهم السعودية بالعمالة لإيران، بالرغم من أن لا دليل للسعودية على ذلك كما كشفت ذلك وثائق ويكيليكس. السعوديون لم يشأوا أن يجدوا الى جانبهم حركة دينية زيدية تمنع تغلغل نفوذ الوهابية في اليمن، وبالضرورة سيكون نموها وقوتها سواء عبر الإنتخاب أو السلاح أداة إضعاف للنفوذ السعودي في اليمن.

اليوم لا يقول السعوديون أن ما يجري في اليمن وراءه إيران كما هي العادة. خاصة وأنهم واعلامهم يروج الى أن إيران نفسها قد يصيبها ما أصاب العالم العربي من تحولات.

في زحمة الأحداث، اتجهت الرياض ـ وفي محاولة بائسة مرة أخرى ـ الى واشنطن لتعاتبها ولتطالبها بحماية نظام صنعاء، بحجة الخوف من القاعدة، ومن النفوذ الإيراني المحتمل في المستقبل.

عتاب الرياض تقابله واشنطن بالشرح

لأمراء عجزة لا يفقهون ولا يريدون أن يفقهوا: إن قدرة واشنطن على مواجهة هذا النمط من الثورات الشعبية غير ممكن. وأن علي عبدالله صالح لا يمكن إنقاذه إلا من خلال تسوية مع القوى السياسية (أي مع شعبه).

تطييباً لخاطر الرياض طالبت واشنطن المعارضة اليمنية بأن تقبل مبادرة علي عبدالله صالح الأخيرة والتي ألمح فيها الى وضع دستور جديد وتداول للسلطة يتم في نهاية عام ٢٠١١. لكن المعارضة ليست هي التي تقرر وإنما الشارع اليمني. والشارع المتظاهر يرفض التفاوض مع حاكم بلا مصداقية طالما كذب وخادع. وحين اشتد القمع على المتظاهرين في ساحة التغيير، خشيت واشنطن من اتهامها بممالأة حاكم صنعاء، فأدانته يوم ٢٠١١/٣/١٣، وهو يوم إدانة عنف نظام العائلة المالكة في البحرين أيضاً.

مالذي يخيف السعودية مما يجري في اليمن؟

يمكن اختصار ذلك في أمرين: خسارة نفوذ موجود؛ والخوف من تأثير سلبي توله الثورة إن نجحت.

إذا ما أُطيح بعلي صالح، وقام نظام أكثر ديمقراطية في اليمن، فإن أدوات السعودية وتأثيراتها على السياسيين وعلى السياسات في اليمن ستكون أقلّ بكثير. لا ننس أن هناك متذمرين من تصاعد النفوذ السعودي السياسي والديني المتطرف (الوهابية). وهناك اعتقاد شائع ومنذ زمن بأن السعودية تصدر الى اليمن أسوأ ما لديها من فكر متطرف وفساد غير مسبوق.

الثورة في حال نجاحها ستصنع بلداً مستقلاً ذا كرامة، وسيضعف النفوذ الأجنبي السعودي والأميركي وغيرهما. لن يقبل أحدٌ أن تبقى اليمن مزرعة سعودية، ولا أن يكون حاكمها بوّاباً عند القصور السعودية، أو شحّاذا في دواوينهم. لن يقبل حاكم يمني أن تكون للسعودية دولتها الخاصة بها في اليمن.

والأصوات اليمنية التي أخمدت لأجل عيون النظام السعودي، لن تكون صامتة في بلد حرّ متحرر. لن يصمت اليمنيون عن التدخل السعودي، والمنتفعين من آل سعود، سواء كانوا شيوخ قبائل أو وزراء أو موظفين كبار، أو رجال دين.

ولن يكون للمذهب الوهابي حصانته. لن يسمح له بإشعال الفتن بين الشافعية والزيدية. لن يسمح للمدارس السعودية بأن تفرخ الطائفية والفتن والقاعدة. ومشايخ الوهابية السعوديين الذين يطوفون لنشر وهابيتهم في اليمن لن يحصلوا على هذا الامتياز في حين ان زعماء الزيدية في معقلهم اليمني يحرمون من أبسط حقوقهم. هذا زمن فات. وهذه خسارة سعودية أخرى.

ولن تكون اليمن في حال نجحت ثورتها موضعاً للإبتزاز السياسي، مجبرة على متابعة السياسة السعودية، حقاً أو باطلاً.

باختصار فإن الثورة في اليمن ستأتي برجال ووجوه جديدة (الكثير منها على الأقل) غير ملوثة بأموال السعودية وفسادها.

وستأتي الثورة بسياسات استقلالية تقلص النفوذ السعودي السياسي غير المشروع الذي عاث في اليمن فساداً منذ أواخر الستينيات الميلادية الماضية. خاصة في عهد علي صالح (شرطي السعودية) كما يسمى.

وستقلص الثورة نفوذ الوهابية في اليمن بشكل كبير، ولن يسمح بها بإشعال الفتن فضلاً عن التوسع.

فلماذا اذن تدعم السعودية الثورة على صاحبها في صنعاء؟

في الطرف الآخر، السعودية تخاف من انتشار روح الثورة الى أراضيها والى جمهورها. ليست اليمن وحدها من يبث الثورة، فهناك بؤر أخرى أهمها مصر، وبعدها تونس وربما البحرين وليبيا وغيرها.

والسعودية قلقة من أن تكون محاطة بثورات وانظمة ديمقراطية، فلا تستطيع إبقاء سيطرتها على شعبها قوية محكمة.

هناك تأثير مباشر وسريع على الوضع السعودي من جهة أن انتصار الديمقراطية في اليمن سيشجع السعوديين أكثر للمطالبة بالمثل أو القيام بالمثل. اذا كانت السعودية تخشى أن يكون اليمن ملاذاً للقاعدة والعنف والثورات التدميرية التي تؤثر عليها باعتبارها جارة جنوبية، فإن السعوديين يعلمون الآن بأن الثورة الديمقراطية نفسها قد تكون أسوء ما يطرأ في خيالهم. ستكون السعودية مطوقة بتجارب ديمقراطية مختلفة من كل الإتجاهات، وستبدو أنها النموذج الأسوأ في الحكم الإستبدادي. هناك النموذج العراقي والأردني والكويتي وحتى البحريني فضلا عن المصري وغيره.. وهذه الأنظمة هي بالقطع أرقى من الحكم السعودي وأداءه. لا يقل خطر أن تطوق السعودية من أنظمة تتحول باتجاه الديمقراطية من خطر وجود أنظمة ثورية معادية في الجوار السعودي كما كان الحال في الستينيات الميلادية الماضية.

استعدت السعودية منذ سنوات لإقامة سور عنصري بين الحدود السعودية اليمنية، أسوة بما عزمت على إنفاقه، أو ما أنفقته فعلاً: (٢٠ مليار ريال) على سور مماثل في الشمال مع العراق، وذلك لمنع تهريب الأسلحة، ولحماية نفسها من التوترات. الآن يثبت أن تلك المشاريع كانت معدّة للنهب، ويحتمل جداً أن لا يرى أي منها النور، خاصة وأن الأسوار السعودية المادية لا تمنع انتقال العدوى الثورية والديمقراطية. التويتر والفيس بوك وهاتف الجوال ومنتديات الإنترنت واليوتيوب كلها لا يفيد معها لا الحجب الذي تمارسه مدينة الملك عبدالعزيز للتقنية، ولا أسوار شائكة وحيطان عنصرية كتلك التي في فلسطين. التغيير قادم لا محالة سواء كانت هناك أسوار أو غير أسوار.

تزعم السعودية بأنها تخشى القاعدة في بلد ديمقراطي، بالرغم من أنها هي من أنتجها وصدّرها الى اليمن.. ثورات العالم العربي تبين أن خشية السعودية غير حقيقية، فقد عزلت الثورات العربية القاعدة وأضعفتها كنموذج يحتذى. لن تهدد القاعدة اليمن الديمقراطي. هي أقل من ذلك. في الحقيقة فإن السعودية لم تعد تخشى قاعدة اليمن بقدر ما تخشى وصول الحوثيين الى السلطة أو المشاركة فيها عبر الإنتخابات.

وقد تخشى السعودية تمزق اليمن الذي حاربت وحدته ردحاً من الزمن ولاتزال تمسك بورقة الإنفصاليين الجنوبيين فيه. علي صالح يعزف على ذات الوتر: فقد ربط مصيرة بوحدة اليمن، ورحيله بتفككها الى ثلاث دول مزعومة. قد ينفصل الجنوب ويستعيد دولته القديمة، وهذا ليس سببه الديمقراطية، بل استبداد علي عبدالله صالح. واذا ما حدث ذلك، فقد تؤثر الديمقراطية اليمنية والنموذج اليمني في تمزيق السعودية ايضاً، إن لم يبادر قادتها الى الإصلاح. ليس معلوماً أن المواطنين في الشرقية والغربية يريدون مواصلة العيش تحت حكم آل سعود.

الرياض قلقة من نجاح الثورة اليمنية. وهي لن تكل عن مقاومتها. وستعمد الى تخريبها من الداخل، حتى لو نجحت ابتداءً.

لا تستطيع السعودية أن تبقى هادئة إلا أن ترى اليمن (اكبر دولة في الجزيرة العربية سكاناً) غارقة في مشاكلها تعيش عالة على غيرها.

لن تقبل السعودية أن يأتي حكام الى اليمن حتى وإن انتخبوا شعبياً لا يوافقونها الرأي ولا يقبلون مماشات حكام الرياض في الفساد والإفساد. ولن يكون أمامها إلا الإصطدام بالحكم الديمقراطي القادم الى صنعاء.

الرياض تعيش أسوأ ايامها. لم تعتد ان تواجه هذه العدد من الثورات، وبمثل هذا الإنقلاب في المزاج الإقليمي والدولي في غير صالحها. ولأول مرة تشعر بمحدودية تأثير المال في تفكيك الثورات وتدميرها.

الثورة اليمنية شارفت على الإنتصار.. وعلينا أن نطمئن الى أمر واحد هو: أن ما يجري الآن في صنعاء لا يسير حسب ما يرغب به مستبدو الرياض. ولن تكون المحصلة في صالحهم أبداً أبداً!

بعد ثورة مصر.. آل سعود يتحسّسون رؤوسهم

الإصلاح أو عاصفة الثورة

محمد شمس

من هو القادم؟ سؤال جرى تداوله في الإعلام الدولي فور سقوط فرعون مصر وتموّج السؤال وسط الشعوب العربية، التي رقابت ما يجري في مصر بعد تونس، ثم الثورات في ليبيا واليمن والبحرين، وقد التقطت مجلة (ذي ايكونوميست) البريطانية السؤال لتستعمله في مقالة لها في استشراف مستقبل الأنظمة العربية. فلم تكد تنهي تونس منجزها الثوري، حتى برزت أسماء دول أخرى مرشّحة لهبّات شعبية، وكان في مقدمها مصر واليمن والسعودية، التي تخضع لموجة انتقادات واسعة في الشارع العربي بعد أن تحوّلت إلى مأوى للطغاة.

السعودية بحسب تصنيف الديمقراطية للعام ٢٠١٠ والذي أجرته (ايكونوميست انتجلنس يونيت) جاءت في مرتبة ١٦٠ من أصل ١٦٧ بلداً مصنّفاً في العالم، أي أنها تأتي في مرتبة بعد كل من جيبوتي وليبيا، التي تشهد ثورة شعبية وقد دخلت المرحلة الأخيرة من تحقيق النصر الثوري لصالح الشعب.

بحسب تقديرات الجامعة العربية لعام ٢٠١٠ فإن عدد السكان في السعودية يصل الى ٢٧,١ مليون نسمة، وأن نسبة السكّان الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة تصل إلى ٥٠,٨ ٪ وأن دخل الفرد يصل الى ٢٢,٩ دولار، وهو الأقل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يصل دخل الفرد في الكويت الى ٤٠,٦ دولاراً، وفي البحرين الى ٢٤,٠ دولاراً، وفي قطر الى ٦٦,٩ دولاراً، وفي الإمارات الى ٢٧,٢ دولاراً، وفي عمان الى ٢٣,٣ دولاراً (أنظر: الثورة في مصر: هل نهاية أم بداية؟، مجلة الإكونوميست بتاريخ ٣ شباط (فبراير) ٢٠١١)

وفي تصنيف للأداء الفقير للدول الأعضاء في الجامعة العربية، من المفاجيء أن السعودية احتلّت المرتبة الأخيرة (١٦٠) من بين الدول العربية في مستوى الديمقراطية، أي أنها الأسوأ على الإطلاق عربياً، ولا تبتعد كثيراً عن الأسوأ عالمياً (١٧٨ دولة مصنّفة)، وأن حرية الصحافة في السعودية هي أيضاً بدرجة عالية من السوء حيث حصلت على درجة (١٧٨)، أي ما قبل تونس (قبل الثورة) وليبيا والأراضي الفلسطينية.

صحيفة وول ستريت جورنال نشرت مقالاً في ٤ شباط (فبراير) لكل من أدام إنتوس وجوليان بارنيز وجاي سولومون بعنوان (الضغط الأميركي على مبارك يحدث شرخاً مع الحلفاء العرب)، ونجد من المناسب الإضاءة عليه لما يتضمّن حقائق جديرة بالتأمل:

محاولة الرئيس باراك أوباما لإزاحة وبصورة عاجلة الرئيس المصري حسني مبارك لصالح حكومة انتقالية أحدثت شرخاً مع حلفاء عرب رئيسيين، أي السعودية والإمارات العربية المتّحدة، واللتين تخشيان بأن تفتح الولايات المتحدة الباب للجماعات الإسلامية لكسب نفوذ وزعزعة استقرار المنطقة.

وفي مواجهة تأثير تداعيات الحوادث في مصر، بعثت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة رسائل عامة وخاصة للتضامن مع مبارك ونائبه، رئيس الاستخبارات لفترة طويلة عمر سليمان، بحسب ما يقول دبلوماسيون. الرسائل استهدفت دعم الرئيس وسليمان لإدارة الإنتقال وضمان أن الإسلاميين لا يمكن أن يملؤوا فراغ السلطة المحتمل.

دعم دول عربية أمدّ مبارك بجرعة ارتياح، حيث أعلن بأنه لن يشارك في إنتخابات سبتمبر. قد يفسّر ذلك جزئياً لماذا صدّ الرئيس المصري دعوة السيد أوباما لانتقال فوري للسلطة بحيث تشمل المعارضة.

يكشف جلد الظهر كيف أن المأزق في مصر يعيد تشكيل، وعلى نحو عاجل، السياسة الأميركية في المنطقة. في تصنيف نفسها ضد مبارك، الحليف الأميركي لعقود، فإن الولايات المتحدة تواجه الآن الدولة المضطربة من بين الحكومات العربية الصديقة الأخرى، والذي قدّم دعماً لفترة طويلة لأهداف السياسة الأميركية. في غضون ذلك، فإن الاسلاميين في المنطقة، بمن فيهم حماس وحزب الله، يعتقدون بأنهم في حال صعود فيما يتهاوى حلفاء الولايات المتحدة.

وفي ضوء مثل هذا السيناريو، حذّر المدافعون عن الحال القائم في الشرق الأوسط بأن ذلك ممكنٌ، ويكشف كيف أن خيارات السيد أوباما كانت، بمعنى ما، غير مريحة. فقد واجه الرئيس انتقادات في مرحلة مبكرة من الانتفاضة لعدم وقوفه بصورة واضحة الى جانب معارضي الحكومة. الآن، وقد فعل ذلك، ربما قد يكون أربك شركاء إقليميين أساسيين للولايات المتحدة في الحرب ضد القاعدة وإيران. الناس المطّلعون على الوضع قالوا بأن اسرائيل، الحليف الأقرب للولايات المتحدة، قد ردّدت بصورة خاصة أصداء مصادر قلق العرب حول اندفاع الولايات المتحدة لإزاحة مبارك، والتي تشعر بقلق من تقليل واشنطن من شأن الدعم المصري المحلي للإخوان المسلمين والأحزاب الاسلامية.

ومن غير الواضح كم هو التأثير لدى السعوديين على نظام مبارك في القاهرة، بالنظر الى أن حجم دعمها المالي لمصر غير معروف. تقدّم الولايات المتحدة للقاهرة حوالي ٢ مليار دولار سنوياً. مصر والسعودية هما شريكان تجاريان رئيسيان، ويقول الخبراء بأن لدى الأجهزة الاستخباراتية السعودية والمصرية روابط وثيقة.

الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز آل سعود انتقد بقسوة المتظاهرين المصريين في بيان بثّته وكالة الأنباء السعودية الرسمية، ووصفهم بأنهم (مندسّون) بهدف زعزعة الإستقرار في مصر والمنطقة، واتّهمهم بإثارة (فتنة خبيثة).

يقول ريتشارد فونتين، وهو محلل يعمل في

مركز الأمن الأميركي الجديد ومستشار سابق للسيناتور الجمهوري جون ماكين، النائب عن أريزونا، (لست بحاجة لقراءة ما بين السطور كيما ترى (السعوديين) بأنهم يفضّلون الإستقرار).

مسؤولون رسميون من الإمارات العربية المتّحدة، وهي حليف إقليمي رئيسي آخر - للولايات المتحدة - قالوا في الأيام الأولى بأن إطاحة حكومة مبارك يهدّد بتقديم جرعة تنفّس للمتطرّفين الإسلاميين وطهران. قوات الأمن المصرية كانت من بين الأشد عدوانية في العمل على مواجهة حماس وحزب الله، المجموعات القتالية الفلسطينية واللبنانية، والتي تتلقّى السلاح من إيران وسوريا.

(ما يؤلم الرجال والنساء وكذلك القيادة في مصر يؤلمنا جميعاً، وأن موقفنا مع مصر هو حاجة ملحّة)، كما قال وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، في زيارته الى العراق.. (ولكن اعتراضنا على عدد من الأطراف التي قد تحاول إستثمار الوضع لصالح أجندة خارجية).

مسؤول عربي آخر من حكومة متحالفة مع واشنطن قال بأن إدارة أوباما تبدو وكأنها تهين السيد مبارك، بالرغم من تعاونه الوثيق على مدى السنين. وقد يخفّف ذلك من رغبة الدول العربية

لاري دايموند: الجامعة العربية أصبحت، في جوهرها، نادي المستبدّين وحتى الاصلاحات تصبح دائرية من أجل التنفيس ودرء التهديد عن السلطة

في التعاون مع واشنطن في المستقبل، كما يقول المسؤول.

(السعوديون يقفون على النقيض من الموقف الأميركي، الذي يدفع علنياً مبارك نحو التنحي. وبصراحة - كما نحن - ليس على هذا النحو تتم إدارة شؤون المنطقة) بحسب مسؤول عربي، ويضيف (مصر بحاجة لأن يتم التعامل معها باحترام).

لقد إتّخذ السيد أوباما مخاطرة محسوبة من خلال الإنحياز.. مع المعارضة، والتي تشمل جماعة الإخوان المسلمين القويّة، وهي جماعة حظرت من قبل القاهرة وقد همّشت طويلاً من قبل واشنطن بسبب قلقها من روابطها بالتطرّف الإسلامي.

قال مسؤولون أميركيون بأن قرار السيد أوباما بالإبتعاد عن السيد مبارك قد أثار غضباً في دول عربية، والتي يخشى أن تمارس الولايات المتحدة الضغط عليهم في وقت لاحق.

إن القراءة السائدة لدى حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين في المنطقة هي أن الولايات المتحدة (قذفت بمبارك تحت الحافلة)، كما يقول مسؤول أميركي رفيع، ويضيف (ومن الإنصاف القول بأن هناك بالتأكيد قلقاً).

وقال مسؤول أميركي آخر بأن إدارة أوباما تفهّمت قلق العرب بأن الإسلاميين قد يسعون للإستفادة من الانتخابات المصرية لكسب السلطة، ولكنه قال بأن الدول العربية رغم حاجتها لترميم أنظمتها السياسية البالية، يقوم مسؤولون بإعادة تقييم الى أي حد يمكنها الانخراط في حوار مع الاخوان المسلمين. قال المتحدّث بإسم البيت الأبيض تومي فيتور بأن ما يثير الإهتمام حقاً هو (أصوات الشعب المصري).

أنتونني كوردسمان، وهو محلل عسكري نافذ في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، خفّض من أثر مصادر النفوذ الخارجية على مبارك، سواء كانت سعودية أو أميركية. السيد أوباما، يضيف كوردسمان، كان (صوتاً من بين أصوات عديدة)، ويفيد بأن الإعتبارات المحلية كانت العامل الأكبر للنظام في أن يحسب ماذا يفعل لاحقاً.

لقد أمضى مسؤولو البيت الأبيض وقتاً للعمل على لغة جديدة قد يستعملها الرئيس الأميركي لتقديم مطالبه للرئيس مبارك بدرجة أقوى، بحسب مستشارين خارجيين. كان كثيرٌ من اهتمام الإدارة على معاملة الصحافيين في القاهرة، ويشكك مسؤولون أميركيون في أن يكون عناصر النظام المصري خلف الهجمات.

وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون حثّت السيد مبارك على بدء (فوري) للحوار مع قادة المعارضة لتسليم السلطة لحكومة إنتقالية. وقالت السيدة كلينتون (أطالب الحكومة وممثلي المعارضة المصرية الواسعة وذات المصداقية، والأطراف السياسية والمجتمع المدني بأن تبدأ مفاوضات جادّة وفورية لنقل منظّمة وسلمي للسلطة).

يقول خبراء شرق أوسطيون بأن الهدف من خلق حكومة انتقالية جديدة ليست ممكنة حتى الآن. المؤسسة العسكرية المصرية لابد أن تصبح أكثر صرامة لـ (السيطرة على الساحة)، كما يقول مارتن أنديك، وهو سفير أميركي سابق الى إسرائيل. ويضيف (وهذا يتطلب بأن يتحوّل العسكر خلال عشية الى مطوّرين للديمقراطية. فهذا ليس أكثر من امتداد للظروف الجارية).

مسؤولون في الإدارة ينتظرون باهتمام بالغ أحداث الجمعة، وهي اليوم التقليدي للاحتجاج في العالم الاسلامي، وبحسب السيد انديك (الجمعة قد تكون لحظة تيانانمن (نسبة الى ميدان تيانانمن المشهور في الصين)، (فإذا ما حدثت، فسوف لن يكون هناك انتقال منظّم وسلمي للسلطة، ولكنه انتقال دموي ومصادمات طويلة المدى).

هذه المقالة التي نشرت قبل أيام من سقوط مبارك، صدقت بعض توقّعاتها فيما أخفقت أخرى، فلا الإخوان المسلمين قد شكّلوا قلقاً لا للداخل المصري ولا لخارجه، وبدت الجماعة بخلاف كل التصويرات التي أطلقها نظام مبارك، وخصوصاً نائبه عمر سليمان الذي كشفت وثائق ويكليكس بأنه كان وراء تشويه صورة الإخوان المسلمين في الغرب لدرء أي دعوات لتغيير النظام



في مصر، ولا الفوضى حلّت في مصر كما توقّع المراقبون الأميركيون بل على العكس أظهر الشعب المصري عبر اللجان الشعبية بأنه على درجة عالية وراقية من المسؤولية في حماية مصالح الأفراد وكذلك المصالح العامة، ولعل أجلى مشهد تمثّل في تشكيل شباب ميدان التحرير طوقاً بشرياً لحماية المتحف المصري من السرقة.

وفي إطار إستدعاء المشهد المعد قبل الثورة العربية، نستعيد هنا ما ورد في مقالة مجلة (ذي إيكونوميست) البريطانية المنشور في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠، بعنوان (ديمقراطية العرب.. بضاعة مازالت في هيئة عرض ناقص). وجاء في المقال بأن الخريف كان موسماً ناشطاً بالنسبة للديمقراطية العربية - أو على الأقل النظير لها. البحرين، مصر، الأردن قد أجرت جميعاً إنتخابات عامة صاخبة، وانتخب السياسيون العراقيون في آذار (مارس) (٢٠١٠) في نهاية المطاف، الأمر الذي يقترب من نهاية المساومة على كيفية تقسيم الحصص. ولكن ليس من بين هذه التجارب ما يبدو أنها تؤسس لتغيير ديمقراطي عميق.

حتى بإضافة الإنتخابات التي جرت في السنوات القليلة الماضية في أماكن منقسمة مثل الجزائر، والكويت، ولبنان، والمغرب، وتونس، واليمن، بأن ممارسة الديمقراطية عبر العالم العربي تظهر بأنها تنتج في الغالب النتيجة نفسها: تخليد

حكم الرجال الأقوياء النافذين، وتوصيم، وأحياناً (ردكلة = تشجيع نزعة التطرّف) للقوى المعارضة لهم، وتقليل شأن كلمة ديمقراطية، الى النقطة التي يكون هناك غالباً إختلاف ملحوظ وقليل بين البلدان العربية التي تزعم بأنها تمارسها، وبين تلك، مثل السعودية، التي لا تقوم حتى بالتظاهر بممارسة الديمقراطية.

عقدان على نهاية الحرب الباردة حفّزت موجة عالمية من الدمقرطة، وبعد قرابة عقد من محاولة جورج بوش لتحريك موجة مأمولة لديه، يبقى العرب كما يبدو محصّنين، على غير العادة، إزاء انتشار الديمقراطية. فمن بين ٢٢ بلداً في الجامعة العربية (وعدد منها للإنصاف هم في الحقيقة غير عرب)، هناك ثلاث بلدان فقط يمكن لها أن تزعم بأنها ديمقراطيات حقيقية، وحتى هذه البلدان فيها عيوب كبيرة.

العراق، بالرغم من استمرار سفك الدماء، يبدو أنه قد انزاح من حكم الحزب الواحد، ولكنه يفتقر الى اجماع عابر للمذاهب ومؤسسات محتشمة. لبنان يقوم بتعزيز مجتمع تعددي ومنفتح، رغم كونه متشققاً وخاضعاً للاستقطاب بين وداخل الطوائف ومشدود للميول الإقطاعية لدى العوائل القويّة. وقد انتخب الفلسطينيون بحرية مجلساً تشريعياً في العام ٢٠٠٦، ولكن الحزب الفائز تمّ منعه من مزاولة السلطة في المناطق المقسّمة. الآن، لدى كل بلد عربي شكل من السلطة التشريعية التمثيلية، وإن كان أغلبها لديه صلاحية ضئيلة وأن بعضها، مثل السعودية، يتم تعيّينه من قبل الملك.

ويسمح بعض هذه الحكومات الشمولية المزيد من التعددية أكثر من الأخرى. المغرب، على سبيل المثال، قد وسّعت من مساحة النقاش. آخرون، مثل الكويت، تسمح ببرلمان منتخب بصورة مباشرة، ولكن العائلة الحاكمة، التي لا تزال تمسك بزمام الأمر، كانت غالباً ما تتجاوز السلطة التشريعية التي تتبعها. العديد من المشيخات الخليجية الصغيرة تسعى تدريجياً لمنح شعوبها المزيد لإبداء الرأي. ولكن حين يأخذ الحراك الديمقراطي دفعة قوية، فإن الملكيات الحاكمة ملزمة بالتصدي للديمقراطية، للخوف بأنها قد تكون تسقط في يوم ما في حال كان للشعب خيار حقيقي.

وسواء كانت ملكيات أو جمهوريات، فإن الدولة العربية تميل الى التصرّف بطريقة مماثلة. وبحسب لاري دايموند، البروفسور في جامعة ستانفورد في كاليفورنيا والخبير في موضوع الدمقرطة، بأن الجامعة العربية أصبحت، في جوهرها، نادي المستبدّين. وحتى في الأحوال التي تمّ فيها فرض الاصلاحات الديمقراطية، فإن سبيلهم يبدو أكثر دائرياً منه خطيّاً. قد يسمح لكثير من المعارضين، وقد تطبّق ممارسات مثل الإنتخابات، ولكن هي عادة لتزيين النافذة، والتنفيس، وذلك فقط في وقت يشعر فيه الحكّام المستبدّون بأنهم مهدّدون.

الانتخابات المتصدّعة الأخيرة في مصر، والتي شهدت دفع الحزب الوطني الديمقراطي غالبيته البرلمانية من ٧٥ ٪ الى ٩٥٪ في تصويت الدورة الأولى، هي حالة ذات دلالة. وبكلمات حادة لكاتب عمود في صحيفة (الأخبار) اللبنانية (إن التقدّم الوحيد الذي شهدّته العملية الانتخابية كان ارتفع قيمة صوت المصوّت المصري من ٢٠ جنيه مصري الى عدّة مئات).



أسباب العجز الديمقراطي

قد جرت مناقشتها لفترة طويلة. البعض يشير الى الإسلام باعتبارها عاملاً، فيما يشير آخرون الى الطبيعة العائلية والأبوية للمجتمعات العربية. الحقيقة بأن أغلب الدول العربية تعتمد على مداخيل النفط أكثر من النظام الضريبي للمواطنين المتوافقين هي قضية مثارة غالباً.

يلقي البعض باللوم على تأثير التاريخ. فكثير من البلدان العربية هي كيانات مصطنعة أنشئت من قبل الإمبرياليات الأوروبية، وركّزت بالضرورة طاقاتها على بناء الدولة بدلاً من تشجيع المواطنين على المشاركة. يشير آخرون الى العامل الجيوبوليتيكي، ويشدّدون على ـ من بين أشياء أخرى ـ أن الحكّام العرب يستعملون صراعهم الدائم مع اسرائيل لتبرير القمع في الداخل. ولايزال يتمسّك آخرون بالرأي القائل بأن القوى الغربية، وبصورة رئيسية أميركا، قد ساندت الديكتاتوريات العربية لتأمين تدفّق النفط.

كل هذه المناقشات تحظى بجدارة ما ولكن بحاجة الى تحديد وزنها. وكما أظهر العديد من اسيتطلاعات الرأي، فإن العرب كما يبدو متحمّسون لفكرة الديمقراطية. ولكن ما يفهم من الديمقراطية، في منطقة ليس فيها سوى أمثلة ضئيلة، يبقى مفتوحاً على السؤال. رئيس مصر، حسني مبارك، وصف ذات مرة الجيش المصري بأنه مثال الديمقراطية، على أرضية أن القائد العسكري يوزن آراء ضباطه قبل أخذ القرار. وفق هذا التعريف، يستحق حزبه (الحزب الوطني الديمقراطي) هذا الإسم.

الاسلام كأيديولوجية قد يكون أقل من عامل. رغم أن بعض أطياف المعتقدات، مثل السلفية، ترفض (حكم الرجال)، وتالياً الديمقراطية، باعتبارها غير متطابقة مع (حكم الله)، فإن قلّة من الدول الاسلامية غير العربية مثل تركيا، وأندونيسيا وماليزيا هي بشكل معقول ديمقراطية. يبقى، أن الارتياك القائم حول العلاقة الصحيحة بين الدين والدولة يخلق خلافاً حول المساحة المسموحة للنقاش في هذا الموضوع.

كثير من العرب من ذوي الميول الليبرالية، على سبيل المثال، يفضّل الحكم التسلّطي على النوعية المجهولة للدولة الاسلامية الديمقراطية الافتراضية، وهو شيء يعتقد السيد دايموند في مقالة له مؤخراً، بأن ٤٠ ـ ٥٠٪ من الناس في أربع بلدان عربية يرغبون في ذلك. ولحظ بأن المنطقة الأخرى التي جاءت في مرحلة متأخرة الى الديمقراطية، أي أميركا اللاتينية، كانت ملجومة بالخوف بين النخبة من الأيديولوجيات الثورية اليسارية. في المقابل، فإن شادي حميد من معهد بروكنز، ومقره في واشنطن يقول بأن الاخوان المسلمين، والتي سحقت في الانتخابات المزيّفة في مصر، أخفقت في أن تكون أداة تغيير. فهم على ثقة بأن الله والتاريخ إلى جانبهم، كما يقول، وبأنهم راضون.

إن التأثير الشرير للنفط، الى جانب عوامل أخرى مثل المساعدات الأجنبية، من السهل قياسه. وحتى الدول النفطية غير العربية، مثل أنغولا، وروسيا، وفنزويلا تبدو عرضة لحكم الرجل القوي. وهذا ليس لأن الدخل يحرر الدول من المساومة مع مواطنيها فحسب، ولكن أيضاً لأن أي نقل للسلطة يعني بأن الحكّام سيفقدون مباشرة المكافأة بأكملها، ما يجعلهم جميعاً الأحرص على الاحتفاظ بها. تصبح السياسة لعبة صفرية.

ولكن ربما العامل الأكبر هو أن مهارة المستبدّين العرب في الاحتفاظ بمقاعدهم قد تعزّزت الآن بواسطة العادة. فقد تعوّد معظم الناس على حكم تسلّطي كحقيقة من حقائق الحياة. وبحسبما كان يندب فلاّح في منطقة الفيوم المصرية، محتجّاً على الكثير من المرشّحين الذين

يتنافسون على أماكن في بطاقة تأييد الحكومة (الأمور كانت أسهل بكثير قبل جيل، حين كان علينا جميعاً التصويت لنفس الرجل).

لابد أن ما جرى في تونس في نهاية كانون الأول (ديسمبر) الماضي وأدى الى الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، ثم انتقل الى مصر في ٢٥ كانون الثاني (يناير) الماضي سيجعل الفريق الذي أعدّ المقالة يعيد النظر فيما ذكره عن الشعوب العربية، فقد شهدت المنطقة العربية تحوّلات ثقافية كبيرة وعميقة، ولم تعد النظرة النمطية كافية لفهم الواقع العربي. إن ما حصل في تونس ومصر ليس استثناءً فقد يتكرر في أي بلد عربي آخر، فالإستبداد واحد مهما كانت الاشكال التي يبرز فيها، ولكن موقف الشعوب العربية من المحيط الى الخليج هو الآن واحد، ولذلك فإن ثورتي تونس ومصر هما الآن يحظيان بتأييد الشعوب وتتمنى ألا يقف قطار الثورة حتى يأخذ في طريقه كل الحكام العرب. وقد سلكت الثورة طريقها الى ليبيا واليمن والبحرين، وهناك دول أخرى تنتظر.

رد الفعل السعودي على الثورات

لم يتأخر الرد السعودي كثيراً على الثورة الشعبية في مصر، وكأن آل سعود معنيّون دون سواهم في مثل هذه الثورة، التي يخشون وقوعها، ولكنهم مقتنعون تماماً بأنها قدرٌ لا يمكنهم الفرار منه، وإن ما يقومون به ليس سوى تأجيل موعد الثورة عبر ضبط لعبة العصا والجزرة، والتي بدأت منذ عودة الملك عبد الله إلى الديار وإعلانه عن تقديمات إجتماعية بقيمة ٣٦ مليار دولار والتي واجهت موجة انتقادات ساخرة في الداخل والخارج، فيما واجه بيان وزارة الداخلية بحظر التظاهر ومنع التجوّل في ١١ مارس والاعلانات اللاحقة الصادرة من هيئة كبار العلماء، ومجلس الشورى، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتحريم التظاهر والتهديد باستعمال القوة، كل ذلك واجه انتقادات دولية وأولها الإدارة الأميركية التي أقرّت بحق التظاهر في كل أرجاء العالم، وشدّدت على هذا الحق في السعودية. تشديد الإجراءات القمعية، وشراء ولاء بعض الأفراد ، لن توقف في نهاية المطاف الأجل الثوري المحتوم.

الملك عبد الله، الذي كان يرقب ما يدور في مصر من ثورة شعبية يقودها الشباب من منتجعه في أغادير، وصف الجماهير المصرية المطالبة بالتغيير بـ (المندّسة) كما وصف مظاهراتهم بـ (الخبيثة). إنها توصيفات من يصنّف نفسه بـ (الإصلاحي) هكذا يصف من يطالبون بالإصلاح والتغيير. وما كان يبعث على الإزدراء قول الملك بأن (المملكة العربية السعودية شعباً وحكومة إذ تشجب ذلك وتدينه بقوة فإنها في نفس الوقت تقف بكل إمكاناتها مع حكومة مصر وشعبها الشقيق). فهل استطلع آراء الشعب حتى يتحدث بإسمهم، وأن يشجب ثورة مصر بإسم الشعب!

فتاوى تحت الطلب.. والدفاع عن الذات

لم يكن مستغرباً أن تبادر المؤسسة الدينية بكبار علمائها الى استصدار فتاوى تحرّم التظاهر، وتستحضر كل الفتاوى السابقة، فقد اعتاد الناس على مثل هذه الفتاوى التي تستعمل ليس للدفاع عن النظام السعودي، بل هي دفاع أولاً عن الذات، لأن هؤلاء العلماء يدركون بأن زوال نظام آل سعود أو تآكل سلطانهم يعني زوال نفوذ العلماء وتآكله، فهم يدافعون عن أنفسهم. وما يثير الشفقة هو أن يستعمل المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ نفس تعبيرات الملك لصوغ فتوى دينية، ما يكشف عن أنه كان

لم يتأخر الرد السعودي على الثورة الشعبية في مصر، وكأن آل سعود معنيّون دون سواهم لأنهم يخشون وقوعها في دارهم

يدافع عن مملكة آل سعود وليس بيان الحق كما يحاول الزعم. فقد نشرت الصحف السعودية في ٥ شباط (فبراير) الجاري مقتطفات مما جاء في خطبة الجمعة في الرياض للمفتي آل الشيخ يندّد فيها بالاحتجاجات المناهضة للحكومات في مصر وتونس وأماكن أخرى ووصفها بأنها (مؤامرة من أعداء الاسلام لنشر الفوضى). وحذّر من أن الإحتجاجات هذه (لتقسيم الدول العربية والإسلامية). واعتبر آل الشيخ أن (المظاهرات لا هدف لها حقيقياً ولا حقيقة لها، إنما هي أمور جيء بها لضرب الأمة في صميمها وتشتيت شملها والسيطرة عليها وتفريق كلمتها وتقسيم بلادها يعلم ذلك من يعلمه ويجهل ذلك من يجهله). وأشار إلى أن تظاهرات التعبير عن الرأي (لها عواقب وخيمة ونتائج سيئة، بها تسفك الدماء وتنتهك الأعراض وتسلب الأموال ويعيش الناس في رعب وخوف وضلال). وقال آل الشيخ الذي تمّ تعيينه بقرار من الملك، إن تظاهرات ومسيرات التعبير عن الرأي ومحاربة الفساد إنما هي (فوضويات إنما جاءت بتدبير من أعداء الإسلام، فلنكن على حذر ولا يخدعنا ما نسمعه أو يروج لنا، فالمقصود منها إضعاف الشعوب والسيطرة عليها وإشغالها بالترّهات عن مقاصدها وغايتها).

كما انتقد المفتي وسائل الإعلام التي غطّت التظاهرات في مصر، ونشرت صوراً كشفت تجاوزات كبيرة إرتكبها النظام المصري في حق المتظاهرين في ميدان التحرير، ووصف تلك الفضائيات بأنها (جائرة).

ولكن ما هو مستغرب في تصريح المفتي توصيفه مصر بأنها (تعيش حالة ازدهار اقتصادي)، وأن التظاهرات التي تطالب بإسقاط النظام وإحداث إصلاحات (ليست لهدف معين، وإنما غاية بعيدة المدى لضرب الأمة في صميمها وتشتيت شملها وضرب اقتصادها وتحويلها من دول قوية إلى متخلفة نامية حسب ما يخططون).

وعلى غرار تصريحات سابقة له في التظاهرات الاحتجاجية على الموقف العربي المتخاذل إزاء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٨ ـ يناير ٢٠٠٩، حيث اعتبر التظاهر عملاً غوغائياً، فإنه وصف المظاهرات بأنها عمل فاسد وأنها قد تستغل من قبل الحركات الحزبية والحركات المنحرفة التي تطالب بمحاربة الفساد والإصلاح دون الإشارة الى فساد الأنظمة السياسية التي ثارت عليها الشعوب، والذي أدى الى حدوث تل التظاهرات.

الآن وقد انتصرت الثورة في مصر، هل استوعب المفتي ما قاله وما كشفت عنه وثائق أمن الدولة من فساد مالي وأخلاقي لرموز النظام السابق، هل يستغفر المفتي من ذنب الدفاع عن نظام فاسد مجرم ودموي، بناء على أكاذيب أطلقها مثل أن الثورة كانت بتدبير أعداء الإسلام، وأن مصر كانت تعيش حالة ازدهار اقتصادي، وقد تبيّن حجم المسروقات الفلكية التي كانت في عهد مبارك المخلوع.

يتكشّف اليوم حجم طبيعة تماهي العلماء مع النظام الاستبدادي والقمعي لآل سعود، بما يحيلهم شركاء في الظلم والجريمة، وسيتحمّلون كل قطرة دم تسفكها قوات الأمن السعودية بموجب فتاوى علماء المؤسسة الدينية، وليكفّوا عن الضحك على الذات باعتماد مبدأ المجتهد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر، فالصواب والخطأ لا يكون على حساب دماء الناس، فضلاً عن أن القضية اليوم ليست بالمتشابهات، فالحلال بيّن والحرام بيّن، تماماً كما الظلم بيّن والعدل بيّن والحق بيّن والباطل بيّن.



عائض القرني



سلمان العودة

العودة والقرني

الشهرة في التماهي مع الطغاة

حظي الطغاة بمدح فرسان الصحوة مثل الشيخين سلمان العودة وعايض القرني ولم يكن أي منهما مضطراً، ما لم تكن لهما مآرب أخرى خاصة

عمر المالكي

لم تكن زيارة الشيخ سلمان العودة والشيخ عايض القرني إلى ليبيا العام الماضي وبصورة متعاقبة زيارة عادية، أو حتى تأتي في سياق النشاط الدعوي، كما هي عادة مثل هؤلاء المشايخ الذين يجوبون العالم من أجل الدعوة والسياحة معاً. فالعودة والقرني مغرمان بهذا النوع من النشاط، خصوصاً بعد تطليقهما الصحوة في شكلها الإحتجاجي، والتماهي مع صحوة مهادنة، وادعة، متصالحة مع الأنظمة السياسية، على اختلاف أشكالها بما فيها الأشد دمويّة، مثل النظامين التونسي والليبي.

على أية حال، زيارة العودة والقرني إلى ليبيا كانت بدعوة رسمية، فالعودة تلقى دعوة من سيف الإسلام القذافي، الرجل الثاني في ليبيا، كما كشفت عنه ثورة ١٧ شباط (فبراير)، حيث ظهر هذا الرجل الذي لا يمسك، ظاهراً، بمنصب رسمي ويكتفي بمسمى رئيس مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية بأنه يملك سلطة تكاد تأتي في مرتبة موازية لسلطة والده، كما جاء في عرضه الذي قدّمه في خطابه الشهير المتلفز بعد أن دخلت الثورة منعطفاً يقترب من النصر المـؤزّر. أما القرني فكانت دعوته من عائشة إبنه القذافي، وهي الأخرى ترأس جميعة خيرية بإسم (واعتصموا)، ولكن تبيّن لاحقاً بأن هذه المرأة نافذة في شؤون الحكم الليبي.

إنّ أول ما يتبادر للذهن في رد العودة والقرني على سؤال حول تلبية دعوة سيف الإسلام وإخته عائشة، أن مبلغ علمهما حول عائلة القذافي لا يتجاوز ما تعارف الناس عليه من أن عدداً من أفرادها يدير نشاطات خيرية في ليبيا وحول العالم. حسناً، هذا جواب وجيه في حال كانت هذه المعرفة العابرة مقتصرة على سيف الاسلام القذافي وإخته عائشة، فماذا عن تونس والجزائر وغيرهما فضلاً عن أمراء آل سعود الذين حظوا بإطراء العودة والقرني. وماقيمة عالم الدين الذي يزعم بأنه يمسك بجوهر العلوم وأكرمها، وحتى أرذلها أيضاً، وهو لا يستطيع أن يقرأ واقع الحال في بلدان معروفة بأنها محكومة بأنظمة قمعية وخصوصاً تونس وليبيا. ومن عجائب ما تقرأ أحياناً في مقالات الشيخ العودة بأنه تنبأ بوقوع ثورات شعبية في هذه البلدان، فإذا كان الأمر كذلك، هل كان قدومه الى هذه البلدان بدعوة من طغاتها إصراراً على

التماهي مع الطغاة؟ لأن التنبوء بوقوع ثورة ما لابد أن يستند على قراءة دقيقة لشروط الثورة وعوامل اندلاعها، كوجود طغيان وظلم شديدين إستدعيا بزوغ حركة إحتجاجية شعبية ضد الطغاة.

حسناً أيضاً، هل هو نشر الدعوة ما يدفع إلى جردة حسابات مختلفة، وأنّ تقدّم الدعوة إلى ماسواها مبنيٌ على قاعدة: جلب المصلحة مقدّمة على درء المفسدة؟ وهل النتيجة الآن تحققت في ضوء هذا المنطلق، أم أن العار لحق بصاحبه، وكأن الثورة الشعبية في تونس وليبيا هي جواب واضح بأن العودة والقرني أخطئا القصد والمقصد، وأنهما شاركا في ظلم تحت عنوان الصلح وجلب الخير. فلم يكن الإطراء المقيت لنظام بن علي المخلوع مبرّراً، لأن العالم بزمانه لا تهجم عليه العواصف، ولا المدح المثير للشفقة والمتلفز لسيف الإسلام بن علي كفيلا بأن يمسح الوصمة، فقد حظي الطغاة بمدح دعاة لم يكن أي منهما مضطراً له، مالم تكن لهما مآرب أخرى، وفي الغالب خاصة.

في الأول من تموز (يوليو) ٢٠١٠ وصل الشيخ سلمان العودة إلى ليبيا، والتقى سيف الإسلام القذافي، رئيس مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية، وذلك تلبية للدعوة التي وجهّها له الأخير. الهدف من الزيارة كما هو معلن هو (تعزيز مشروع المصالحة الوطنية بين الجماعة المقاتلة والدولة). العودة رأس ندوة في مسجد

الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا استلهمت من العودة والقرني أفكاراً في الجهاد وتكفير المجتمع وبقيت الجماعة أمينة على أفكارهما حتى بعد تراجعهما

(جمعية الدعوة الاسلامية) حول كتاب الدراسات التصحيحية شاركت فيها قيادات الجماعة المقاتلة مثل عبد الحكيم بالحاج وسامي الساعدي. من جهة ثانية، شارك العودة في جولة دعوية واسعة النطاق في أرجاء ليبيا، وكأن إبن القذافي أراد منه جمع ما نشره من أفكار وسط الشباب الليبي في الخروج ضد الدولة، فكان يلتقي مجاميع شبابية في طرابلس وبنغازي والبيضاء، كيما يعود بتلك الأفكار الى منبعها في السعودية.

وقد ظهر في اللقاء بأن العودة كان داعماً رئيسياً لمشروع المصالحة بين الجماعة المقاتلة والسلطات الليبية بقيادة سيف الإسلام القذافي.

ولم يكشف الأخير عن المكافأة التي حصل عليها العودة من الوساطة، على غرار وساطة الأمير بندر بن سلطان في ملف لوكربي والتي حصد من الجانب الليبي نحو مليار دولار، وقد ألمح معمر القذافي إلى ثمن الوساطة، كيما يقطع الطريق على الأمير بندر بأنه قام بذلك تطوّعاً. وسنأتي على ما قاله سيف الإسلام لـ (العربية) حول العودة والمشايخ عموماً الذين يأتون لزيارة ليبيا.

على نفس المنوال، جاءت زيارة الشيخ عايض القرني الى ليبيا والتي جاءت عقب زيارة العودة، حيث بدأت الزيارة في ١٦ رمضان سنة ١٤٣١هـ الموافق ٢٦ أغسطس ٢٠١٠، وهي الأول من نوعها بدعوة من جميعة (واعتصموا) للأعمال الخيرية والتي ترعاها عائشة إبنة معمر القذافي، والهدف من الزيارة هو (دعم مشروع الحوار بين السلطات والجماعة الإسلامية المقاتلة).

أما لماذا اختيار العودة والقرني للدخول على خط الوساطة بين الجماعة الإسلامية المقاتلة والسلطات الليبية. هذا يستدعي تعريفاً مقتضباً بالجماعة التي كان عناصرها ينضوون تحت (الجمعية الليبية المقاتلة) والتي تأسست سنة ١٩٩٠ بعد عودة الأفغان الليبيين. إلتزمت الجماعة السريّة المطلقة في نشاطها داخل ليبيا بسبب هيمنة الجهاز الأمني وسطوته، واكتشفت الحكومة الليبية تحرّكاتهم في ١٩٩٥، ودخلت الأجهزة الأمنية الليبية في مواجهة مع الجماعة دامت حتى عام ١٩٩٩، وكان أبرز قيادات الجماعة أبو صهيب الليبي. وبحسب مؤلف كتاب (القاعدة وأخواتها) كميل الطويل، فإن الجماعة لم تكن على الأرجح مرتبطة بتنظيم القاعدة إرتباطاً تنظيمياً. ولكن سيف الإسلام القذافي أعلن عن أن (الاسلاميين المعتقلين في السجون الليبية والمقربين من تنظيم القاعدة قطعوا أي صلة لهم بالتنظيم الذي يتزعمه اسامة بن لادن)، وهو ما سهّل إجراء حوارات مع قياداتهم في السجن منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦، تحت رعاية سيف الإسلام القذافي، ونتج عن هذه الحوارات مراجعة فكر المجموعة بخصوص حمل السلاح ضد الدولة، والإقرار بحرمة الخروج على الحاكم، وعدم تكفير المجتمع. وقد أطلق سراح الغالبية العظمى من قيادات هذه الجماعة، وتمّ فتح حوار مع المعارضة الإسلامية في الخارج للعودة تدريجياً إلى أرض الوطن، وتمّ الإفراج عن ٢٠٠ من أصل ٤٠٠ معتقلاً على ثلاث دفعات، وكان آخرها الإفراج عن ١٢٠ عنصراً من الجماعة في ١٥ شباط (فبراير) الماضي.

وبحسب الباحثين في شأن تنظيمات السلفية الجهادية في المغرب العربي وشمال أفريقيا أن تيار الإسلام السياسي السلفي في ليبيا يعدُّ الحلقة الأضعف في منطقة المغرب العربي، ويرجعون ذلك إلى مقاربتين في تعامل السلطة مع هذا التيار: المقاربة الأمنية، بتوجيه ضربة موجعة إلى قيادات وقواعد هذه الجماعة، والمقاربة السياسية من خلال تضييق الخناق على الجماعة، والإفساح في المجال أمام التيار الديني المعتدل والوسطي، وهو ما أثمر في نهاية المطاف في اعتناق رموز التيار السلفي المفرج عنهم أو العائدين الى ليبيا من الخارج خيار النأي عن العمل السياسي، والإنصراف نحو النشاط الدعوي المحض.

وكما هو واضح، فإن الجماعة الإسلامية المقاتلة لها جذور سلفية وهابية، وكان العودة والقرني من الذين استلهمت الجماعة منهم أفكاراً في الجهاد والخروج على الدولة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وفيما تراجع العودة والقرني عن أفكارهما في الجهاد والخروج على الدولة وتكفير المجتمع، وتماهيا مع الدولة بكل أشكالها (بما فيها الظالمة والمستبدة)، فإن الجماعة بقيت أمينة على أفكار العودة، الأمر الذي تطلّب دعوته لإقناع الجماعة بأنه بالفعل قد تراجع عن أفكاره السابقة، أو بالأحرى عطّل مفاعيلها إلى حين، بحسب أحد المقرّبين به الذي نقل عن العودة بأنه لم يتخلّ عن ماقاله سابقاً وهي مازالت صالحة ولكن الظروف لا تسمح بالبوح بها أو تسييلها في الميدان.

هناك من يشير الى أن العودة والقرني يجدان في ليبيا مكاناً مناسباً لإعادة تأهيل السلفية الوهابية وتعميمها بسبب تقاسم ليبيا ووسط الجزيرة العربية في كونهما حاضنين طبيعيين للأفكار المتشدّدة والإقتلاعية.

العودة وسيف الإسلام

تحت عنوان (سلمان العودة يمتدح صديقه سيف الإسلام القذافي) ثبّت مقطعٌ على (يوتيوب) من مقابلة مع الشيخ سلمان العودة على قناة (دليل) التي يشرف عليها، إشتمل على اطراء لافت لسيف الإسلام القذافي الذي يدير الآن معارك دموية ضد الثوّار في ليبيا. تحدّث العودة عن زيارته إلى ليبيا، وفي السياق أشاد بصديقه سيف الإسلام بما نصّه:

(أول يوم كان هناك ارتياح، ولكن في المساء كان هناك لقاء مع الدكتور أو المهندس سيف الإسلام إبن معمر القذافي وهذا الرجل وإن كان ليس له منصب رسمي إلا أن له منصب أدبي كبير، وهناك توافق عليه جيد من كافة الأطياف والطوائف وهناك بصمات حقيقة تُحمد له ويُشكَر عليها فيما يتعلق بتصحيح أوضاع الكثير من الليبيين، عودة الذين في الخارج وهذه بدأت بشكل قوي وآخرون يحتاجون الى وقت حتى يستوعبوا فعلاً أن هناك مرحلة جديد تتشكل وتتكون، خروج الناس الذين في السجن، بدايات بصمات جميلة في موضوع التنمية، في روح استيعابية جميلة وكان اللقاء في الحقيقة مشحون بأسئلة فقهية وشرعية وتاريخية الخ).

لم يكن العودة يتخيّل في لحظة ما أن هذا الرجل الذي أشبعه مدحاً وإطراءً مبالغاً سيظهر على الشاشات ليعلن عن حرب أهلية دموية ضد الثوّار، الذي وصفهم بأنهم من مدمني حبوب الهلوسة

والمخدرات، هل وقع العودة تحت وطأة خديعة؟ ربما، ولكن كم يحتاج المرء من الخدع حتى يكون محصّناً أمام هذا النوع من الإقترافات الخطيرة، خصوصاً وأن الدرسين التونسي والليبي كانا واضحين في كون من يحكم تونس وليبيا طغاة عتاة لا يتيه المرء عنهما حتى وإن تلطيا وراء دعوات التسامح والاعتدال..

على أية حال، فإن المقطع الذي ثبّت على الـ (يوتيوب) للشيخ العودة وهو يمتدح إبن القذافي قد أثار حفيظة كثير من المواطنين الذين شنّوا هجوماً على العودة، حيث اعتبروا ذلك من باب التزلّف لسيف الإسلام، حسب صحيفة (المصدر) الإلكترونية التي نقلت عن معلّقين على مقطع الفيديو ونشرته على موقعها في ٢٣ شباط (فبراير) الماضي. وذكرت الصحيفة بأن الإنتقادات جاءت بعد أن



العودة في ضيافة سيف الإسلام القذافي

كشف تهديد سيف الإسلام الشعب الليبي (بسيل من الدماء والدمار والتقتيل، اذا لم يعودوا عن ثورتهم على ديكتاتورية النظام). تضيف الصحيفة في سياق نقد موقف العودة أن (الأحداث كشفت عن فضاعات هائلة أصيب بها الشعب الليبي من قتل وقصف وحرق من قبل النظام الليبي، وهو ما جعل سيف الاسلام القذافي في موقف سيء بعد قيامه بالدفاع عن نظام والده الدموي وهدد الشعب الليبي بالقتل والدمار).

القرني على الأثر

الشيخ عايض القرني الذي لم يركن قصيّاً عن موقف زميله الصحوي العودة، جاء في كلمته (إنني أتيت إلى هذا البلد المعطاء الكبير، بلد المليون حافظ لكتاب الله وقد أسعدت تمام السعادة وانشرح صدري لما رأيت من اهتمام بهذا الكتاب العظيم وإقبال الشعب الليبي المسلم الصادق على ميراث النبوة والوحي الكريم وأشكر أهل الفضل وعلى رأسهم الدكتورة عائشة معمر القذافي على ما تبنته من هذا المشروع العظيم واسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما يحب ويرضى ولا أنسى أخي الأستاذ احمد كجمان والقائمين على هذا المشروع وهذه الجائزة).

وقد شارك القرني، كما العودة، في تعزيز المصالحة بين الجماعة الإسلامية السلفية المقاتلة ونظام القذافي، ونقل تجربة المناصحة التي كان العودة والقرني من فرسانها وأقطابها، حيث جال القرني على السجون الليبية التي يتواجد فيها عناصر سلفية من الجماعة الليبية المقاتلة، فأبلغهم حينذاك بحرمة الخروج على الدولة، وعدم جواز رفع السلاح في وجه الحاكم، وعدم تكفير المجتمع، ولا ندري أين ستصرف مثل تلك الأفكار بعد أن أقام النظام القمعي الدموي في ليبيا حمامات الدم في كل أرجاء ليبيا.

ونقل في التقرير عن زيارته بأنه حاضر في أحد سجون بنغازي الذي يُحتجَز فيه عددٌ كبيرٌ من الجماعة الليبية المسلحة والتي ترفض مشروع الحوار والمصالحة الذي يقوده سيف الإسلام القذافي .يقول القرني: (حاورت أكثر من ٤٠٠ سجين في بنغازي لمدة ساعتين، وكان الحوار مفيداً)، وأشار إلى أنهم (طلبوا شفاعتي لدى السلطات الليبية، ووعدتهم بذلك).

وفيما تسرّب من معلومات لاحقة أن زيارة العودة والقرني جاءت عقب تعثّر الحوار والمصالحة بين النظام الليبي والجماعة الإسلامية المقاتلة، الأمر الذي استدعى تدخّل من قبل صنّاع الفكر الصحوي الذين هم على استعداد لتلبية مثل هذه الدعوات، وقد قام الرجلان بجولات متعاقبة على شمال أفريقيا يشرحون فيها السلفية المعتدلة بدلاً من السلفية الجهادية. وكما تكشف كلمات القرني والعودة فإن لهم حظوة لدى النظام الليبي، وهو ما ظهر في كلمات القرني سالفة الذكر، كما ظهر في تطورات لاحقة، حيث لجأ أبناء القذافي إليهما من أجل التدخّل لمنع سقوط النظام في طرابلس.

يقول القرني بأنه تلقى اتصالاً هاتفياً من الساعدي القذافي في ليبيا، وطلب منه إدانة التظاهرات والإحتجاجات التي تشهدها ليبيا الآن ضد نظام والده. ويضيف القرني بأن الساعدي قال له في المكالمة (إنكم يا شيخ زرتم ليبيا العام الماضي، نريد منكم كلمة عن الأحداث). وعلّق على كلام الساعدي بالقول (وجدتُ من كلامه الظاهر أنه يريد مني إدانة التظاهرات والاحتجاجات على منهج والده؛ فقلت للساعدي بالحرف الواحد: اتقو الله في دماء الليبيين.. إرفعوا السلاح عن الشعب الليبي المسلم.. أنتم قتلتم الآمنين.. ارفعوا المظالم عن الشعب الليبي). ومع التحفّظ على كلام القرني، إذ ليس هناك مصدر محايد لتأكيد ما قاله للساعدي، إلا أن القرني بدا كما لو أنه يريد قطع الصلة بتجربة الوساطة التي قام بها بطلب من أبناء القذافي، ما دفعه للمبالغة في الموقف من النظام الليبي، كقوله (قلت له: لقد قالها قبلكم إبن علي في تونس، ومبارك في مصر، فما نفعهم هذا الكلام. وأكّدت له أن هذا الكلام لا ينطلي على أحد يا الساعدي، يجب أن تخرجوا عن الاتهامات، أنتم تقتلون الشعب أمام العالم الآن).

ولكن ما يلفت حقاً، ولربما يثير الدهشة أن القرني أعاد اكتشاف ليبيا بعد اندلاع الثورة فيها، خصوصاً حين يقارن المديح الذي كاله لليبيا التي وصفها بـ (البلد المعطاء) ولإبنة القذافي وما قاله لاحقاً (قلت له: من المفارقات أنني زرت ليبيا العام الماضي في رمضان، وظننت أن ليبيا التي تسبح على بحر من النفط والغاز دولة متقدمة، وبنيتها التحتية متطورة، والناس أغنياء، ولكنني للأسف وجدت الفقر، وجدت البنية التحتية المهدمة، ووجدت الحاجة عند الناس).

يمضي القرني في نقده للنظام الليبي بالقول (إن هذه الادّعاءات التي يقوم بها الطغاة، واتّهام شعوبهم إذا احتجوا عليهم أو طالبوا بإعادة حقوقهم بأنهم مندّسون، وأنّهم عملاء وخونة، أصبحت لا تنطلي على الشعوب، ولا يصدّقها أحد). حسناً، أليس هو النظام نفسه الذي أراد القرني التشفّع لإطلاق سراح المعتقلين، فكيف أصبح بعد الثورة الشعبية طاغية، فهل أصبح كذلك خلال نصف عام مثلاً؟

يعلّق أحدهم بالقول: لا أدري ما إذان كان القرني يخدع نفسه أم يحاول خداعنا؟ يقول، إنه عندما زار ليبيا في العام الماضي كان يظن أن الناس أغنياء ولكن وجد الفقر والبنية التحتية مهدمه ووجد الحاجة عن الناس. طيب، لماذا لم تقل ذلك في وقتها؟ لنقل أنّك كنت خائفاً. لماذا إذن مدحت إبنة القذافي؟ ولماذا تتبجح بأن المتشددين طلبوا منك أن تشفع لهم عند حكومة ليبيا؟!

عايض القرني يعرف جيداً ماهي تهمه هؤلاء المساجين في سجون القذافي، فهم ليسوا أصحاب سوابق أو تجار مخدرات، إنهم متشددون، لا أدري ما إذا كان عايض القرني يدرك بأن من أنصار ثورة شعب ليبيا هم أنفسهم المتشددون الذين زارهم وحاولوا التهجم عليه، ويتبجّح إنهم طلبوا منه أن يشفع لهم عند حكومة ليبيا.

السؤال هنا ولا يجيب عنه الا عايض القرني نفسه: هل سيكرر زيارته الى ليبيا بعد نجاح الثورة ويلتقي بالمتشددين الذين هم الآن خارج السجن؟؟

ونختم هنا بما قاله سيف الإسلام عن المشايخ الذين يأتون إلى ليبيا، حيث قال في مقابلة خاصة مع قناة العربية في ٢٧ شباط (فبراير) الماضي ما نصّه: (إن هناك دعاة ومشايخ كانوا يأتون إلى ليبيا، وينافقونهم، ويتملقون إليهم، ويأكلون ويشربون عندهم، ويلعقون أحذيتهم، أصبحوا اليوم ضدهم ويقومون بالتحريض عليهم عبر المنابر ووسائل الإعلام). وقد فهم كثيرون من هذا الكلام بأن العودة والقرني كانا من بين من أشار إليهم سيف الإسلام.

لفتة أخيرة في ردود فعل القرني، أن سيف الإسلام تحوّل الى (زيف الإسلام) كما يحلو للقرني أن يطلق عليه، ولو مازال سيف الإسلام على حاله قبل ثورة ١٧ شباط (فبراير) في ليبيا، لبقى هو المثقف، والحكيم، وصاحب الأيادي البيضاء..قاتل الله النفاق والتقلّب من حال إلى حال، ولكن هذا حال من ينغمس في مستنقع السلطان فإنه لا يخرج منه إلا ملطّخاً.

مداولات حول الثورة في السعودية

إن وقعت، فسيتغيّر وجه العالم

محمد فلالي

إعتقد الملك بأن ما اصطلح على تسميته بـ (التقديمات الاجتماعية) والتي بلغت ٣٦ مليار دولار أميركي، سيكون كافياً لإسكات الناس الذين ارتفع سقف توقعاتهم بصورة دراماتيكية منذ انتصار الثورة الشعبية في تونس وتعزّزت بانتصار ثورة مصر، وتواصل زخمها في ضوء التحرّكات الشعبية في ليبيا واليمن والبحرين..

إعتقد الملك بأنه يتعامل مع نفس الشعب الذي رحل عنه قبل ثلاثة شهور للعلاج في الولايات المتحدة، واعتقد أيضاً بأن الجيل الذي يخشى منه هو نفس الجيل الذي كان يرفع العرائض ويطالب بطريقة ناعمة بالإصلاحات السياسية، فإن جاءت فنعمَّ هي وإن أحجم الملك فليس هناك من سبيل إلا الحوقلة والإسترجاع.

إكتشف الملك، وبطبيعة الحال معه كبار الأمراء، بأن الأمر ليس كما تخيّلوا وأن الناس تجاوزت (تقديمات) الملك بصورة عاجلة، وانتقلت الى مرحلة أخرى وطالبت بما هو أهمّ وهو تغيير بنية النظام السياسي، واعتماد صيغة (الملكية الدستورية) بما يجعل الملك مجرد رمزٍ للدولة وليس حاكماً، وهذا ينسحب على العائلة المالكة بأسرها..

كان دون شك مفاجئاً له ولأشقائه، فقبل أسابيع كان الحال هادئاً، وكانت العائلة المالكة تتسلى بلعبة (القاعدة) التي تخوض معها معارك وهمية، وتحقق الإنتصارات المؤزّرة عبر اكتشاف المؤامرات تلو المؤامرات، وخطط الإغتيال، والتفجير..لقد تبدّل المشهد، واختفت (القاعدة) على نحو مفاجيء، وكأنها جزء من برنامج التسلية والتضليل المعدّ سلفاً..وفرض مشهد الثورة العربية الكبرى نفسه على الشاشة والشارع معاً بل وعلى العالم بأسره، وباتت السعودية في قلب الإهتمام الإعلامي، ولكن هذه المرة ليس بسبب القاعدة، ولكن بسبب ما هو أهم من ذلك كله، إنه الشعب الذي اعتقد كثيرون بأنه عاجز عن لعب دور سياسي يفضي إلى إرغام العائلة المالكة على إحداث تغيير ما.

(١)
الملك الراشي

في مقالة بصحيفة (الجارديان) البريطانية في ٢٤ فبراير الماضي، للكاتب جاك شينكر بعنوان (إتهام ملك السعودية برشوة مضّللة في محاولة لتفادي الثورة)، يقول فيه:

كشف ملك السعودية عبد الله عن حزمة تقديمات إجتماعية بعد عودته الى مطار الرياض من أميركا حيث كان يتلقى العلاج الطبي.

وقد حذّر مفكّرون كبار في السعودية من أن التقديمات المالية ليست بديلاً عن إصلاح سياسي جوهري، بعد أن كشف الملك عبد الله عن حزمة رعاية إجتماعية بقيمة ٣٦ مليار دولار قبل مظاهرات ضد الحكومة يجري الإعداد لها الشهر القادم (مارس).

وفي بيان صادر عن مجموعة من العلماء السعوديين دعت العائلة المالكة للتعلّم من الإنتفاضات الأخيرة في الخليج وشمال أفريقيا والبدء بالإصغاء إلى أصوات الشباب المهمّشين في المملكة، حيث يخطط بعضهم لمظاهرة (يوم الغضب) في ١١ آذار (مارس).

العديد من المفكرين الإسلاميين، وكذلك أكاديمية وشاعرة، كان من بين الذين أضافوا أسماءهم للبيان.

يقول شادي حامد، مدير الأبحاث في مركز بروكنز ـ الدوحة: (النظام السعودي يتعلم الدروس الخاطئة من مصر وتونس)، وأضاف: (الإحتجاجات في المنطقة ليست في الأصل إقتصادية، إنما هي حول السياسة. الاقتصاد يلعب دوراً ولكن وقائع الشهور القليلة الماضية كشفت لنا بأن العرب يتطلّعون نحو الحرية، والكرامة، والديمقراطية. وإذا لم تستطع القيادة السعودية رؤية ذلك، فإنها في معضلة).

ملك السعودية، البالغ من العمر ٨٦ عاما، والذي عاد إلى الديار بعد رحلة علاج إستغرقت ثلاثة أشهر، أعلن مباشرة عن حزمة كبيرة من التدابير الرعوية بما في ذلك الإعانات التعليمية والسكنية، وتوفير ١٢٠٠ فرصة عمل، ورفع مرتّبات الموظفين في القطاع الحكومي بنسبة ١٥ بالمئة. ولكن، يعتقد المحللون بأن الملك ـ الذي وعد بإصلاح سياسي واسع حين اعتلى العرش في ٢٠٠٥ من أجل القيام بجهد ضئيل لمعالجة الواقع السياسي القائم ـ قد أساء التعامل مع مظالم السكان.

وتبقى المملكة ملكية مطلقة مع قليل من قنوات متاحة للإحتجاج، حيث يبقى صنع السياسة العامة متركّزاً بصورة شبه كاملة في أيدي العائلة المالكة.

ويقول حامد: (نحن نرى غياب رؤية لدى القيادات السعودية الآن. فهم يحاولون إرشاء الناس لإسكاتهم. إنها مدعاة للسخرية، وقابلة للتنبوء، وليس بالضرورة أنها ستؤتي ثمارها، على الأقل في المدى البعيد ـ لا أعتقد بأن أحداً

يعتقد بان السعودية ستسقط غداً، ولكن هي ليست محصّنة أمام الاحتجاجات. في الحقيقة إنه لمن المدهش تماماً أن يستغل الملك عبد الله هذه الفرصة للتحرك بصورة عاجلة في سياق الإصلاح السياسي).

ورغم الثروة النفطية الهائلة إلا أن السعودية بها ذات المشاكل التي أشعلت فتيل الثورة في الدول العربية الأخرى، فنصف عدد السكان تحت سن ١٨ عاما وعكس بقية دول الخليج التي لا توجد بها بطالة كبيرة فان ٤٠ في المئة من الشباب السعودي من سن ٢٠ الى ٢٤ عاطل عن العمل.

كثير من الشباب ينصرفون الى مواقع الإعـلام الإجتماعي لتبادل المعلومات والأفكار. وتقول مي يماني، مؤلفة سعودية بارزة، بأن (المستوى الذي بلغه الشباب في السعودية في التواصل مع بقية العالم، وخصوصاً العالم العربي يعتبر مذهلاً).

(إن تدفّق الأفكار التي يتقاسمها هذا الجيل لا حدود لها. نفس الألم والمطالب التي يعبّر عنها الشباب العرب في أماكن أخرى تلهم الشباب في السعودية أيضاً. وفي هذا المناخ، فإن الأيام التي يتم فيها إستعمال أموال النفط لإذلال المواطنين قد انتهت).

حتى الآن (أي حتى كتابة المقالة)، فإن الإعلان في موقع (فيسبوك) عن يوم الاحتجاج الشهر القادم (١١ مارس) لم يحظ سوى بحماس قليل، في مقابل دعوات مماثلة في مصر وتونس والتي جذبت عشرات الآلاف من المؤيّدين. صفحة الموقع السعودي تتم متابعتها من قلّة من المئات من المؤيدين فحسب.

ولكن في المملكة حيث القوانين الحالية والعادات الإجتماعية مازالت تعمل لصالح الذكور السعوديين الذين يقتفون الفرع السني من الإسلام، فإن بعض المحللين يرون بأن ما يقرب من ٢٠ مليون من أصل ٢٧ مليون نسمة في المملكة ـ بما يشمل النساء، والمسلمين الشيعة ونحو ٧،٥ مليون عامل أجنبي من آسيا ـ يشعرون بالإنفصال التام عن الدولة، مما يشكل قنبلة معارضة موقوتة.

يقول حامد (كان لدى السعودية موجة احتجاجات وغضب إزاء النظام لعقود، وكانت ـ أي الاحتجاجات ـ هناك دائماً تتحرك تحت السطح. السؤال هو متى ستنفجر). وأضاف، بأن الدعوات من أجل إصلاح كامل للنظام الملكي تبقى غير راجحة: (لدينا نموذجان إقليميان في التغيير: الأول هو نموذج مصر، تونس، وليبيا في إسقاط النظام، والآخر هو النموذج المغربي والأردني بالتحوّل من ملكيّة مطلقة إلى ملكية دستورية، وهذا ينطبق أيضاً على السعودية. لا أعتقد بأن هناك رغبة جامحة لتحطيم النظام بصورة كاملة).

(٢)

فوّاز جرجس: إن سقطت السعودية سيتغيّر العالم

في مقابلة مع صحيفة (إنديبندنت) البريطانية في ٢٥ شباط (فبراير) الماضي، قال الباحث الأكاديمي فوّاز جرجس من كلية الاقتصاد (إل إس إي) التابعة لجامعة لندن بأن ثمة ثورة تجري الآن في الشرق الأوسط. وأضاف بأن الشباب على درجة من الحماسة والثقة بطريقة غير مسبوقة، وما شهدناه في تونس ومصر، واليمن، والبحرين، وليبيا قد يتكرر في أي من بلدان المنطقة.

ولكن إذا كانت الثورة ستتوقف في مكان ما، فمن المحتمل أن تكون في الصحراء على أبواب البيت السعودي، وهو بيت أكبر مزوّد للنفط في العالم.

وبخلاف الفقر الصادم في تونس ومصر وأماكن أخرى، فإن السعوديين هم في وضع أفضل نسبياً. وبالرغم من أن هناك فقراً في السعودية، فإن الحكومة استثمرت مليارات الدولارات على الرفاه.

وليس ما يدعو للدهشة من أن عودة الملك عبد الله الى المملكة تزامنت مع الإعلان بأن الحكومة قد قررت ضخ ٣٦ مليار دولاراً إضافية في مشاريع الإنفاق العام ـ إنها بالتأكيد نتيجة التوتّر، ولكنها أيضاً طريقة مجرّبة ومختبرة لإبقاء الإحتجاج بعيداً.

إن بنية المجتمع في المملكة تجعلها أقل وهناً. إن أدوات الدولة الرئيسية، الحكومة والقادة الدينيين السنّة المحافظين، هم إلى حد كبير متّحدين. العقد الإجتماعي بين هاتين القوتين المتنافستين هو لصالح الطرفين.

النخب في كل جبهة عزّزت هذا العقد الإجتماعي في أوقات الإضطرابات، بالنظر الى أن الملك عبد الله الذي ينظر إليه على أنه إصلاحي ـ يكسب ثقة المحافظين من خلال رفضه القيام بتغييرات راديكالية في المجتمع السعودي في مقابل أن تتفادى القيادة الدينية المتطرّفين في نموذج القاعدة. لا يعني ذلك بأنه لن تكون هناك مخاطر على المؤسسة. الإنتفاضة العربية أصبحت الآن ممكنة الى حد كبير بـ (تأثير الجزيرة)، حيث يصبح الناس العاديون مدركين للفساد والجور في مجتمعاتهم عبر القنوات الإعلامية الجديدة، وأن المملكة ليست محصّنة.

شادي حامد: العرب يتطلّعون نحو الحرية، والكرامة، والديمقراطية، وإذا لم تستطع القيادة السعودية رؤية ذلك، فإنها في معضلة

إن بقية العالم يجب أن تلقي نظرة حذرة على الوضع. ففي حال سقوط السعودية، وهو سيناريو غير محتمل، فسيكون هناك زلزال عبر الاقتصاد العالمي. الشوكتان الرئيسيتان في التضخم الغربي، بحسب الذاكرة الحديثة، كانا بسبب العرض المحدود من منظمة أوبك في العام ١٩٧٣ في اعتراض على تسليح الولايات المتحدة للكيان الإسرائيلي، والثانية بسبب الثورة في إيران. السعودية هي اقتصاد كبير ويحرّك عجلات بقية العالم. كثير منا يعتقد بأن السعودية أكبر من أن تسقط. وإذا ما كنا على خطأ، فإن تأثير ذلك على العالم سيكون مدمّراً.

(٣)

عين الغرب على النفط

يدرك الجميع ـ حكومة وشعباً وغرباً ـ بأن النفط عامل جوهري في كل ما يجري في المنطقة، وحين يطرح موضوع الاحتجاجات الشعبية في السعودية فإن أول ما يبرز للسطح هو النفط، لأن ٤٠ بالمئة من واردات النفط في العالم يأتي من هذه المنطقة، وأن أي إضطراب في السعودية، المصدّر الأكبر للنفط في العالم، يعني أن الاقتصاد العالمي في أزمة.

ديفيد بلير وجاك فارتشي من لندن، وخافيير بلاس من واشنطن كتبوا في صحيفة (فايننشال تايمز) في ٢٤ فبراير الماضي تقريراً بعنوان (السعوديون يسعون الى تهدئة الفزع النفطي) جاء فيه:

تحرّكت السعودية لتهدئة المخاوف العالمية المتنامية حيال أزمة تدفق النفط بعد حركة الشراء المصحوب بالهلع والتي دفعت بأسعار الخام الى الذروة خلال سنتين ونصف ووصل سعر البرميل إلى ١٢٠ دولاراً.

وفي إشارة الى استعداد المنتج الأكبر في أوبك لزيادة الإمـدادات، فإن المملكة دخلت في (محادثات فاعلة) مع الشركات النفطية الأوروبية حول كيفية تعويض النقص الحاص بسبب الأزمة في ليبيا. فقد سألت السعودية (ما كمية ونوعية النفط التي تريده المصافي الأوروبية)، حسب ما أخبر مسؤول كبير بقطاع النفط السعودي لصحيفة فاينانشال تايمز.

يخشى تجار النفط بأن تعطّل صناعة النفط في ليبيا يمكن أن يترك السوق مع الحد الأدنى من العرض إذا ما أصبح منتج كبير آخر في الشرق الأوسط في أزمة (إنه الخوف من المجهول). المخاطر كلها في الإتجاه التصاعدي، حسب أحد كبار تجار النفط: (المملكة العربية السعودية بحاجة الى الرد).

وقال فلاديمير بوتين رئيس الوزراء الروسي، أن ارتفاع أسعار النفط يشكّل (تهديداً خطيراً للنمو الاقتصادي في العالم)، مردداً المخاوف التي عبّر عنها زعماء آخرون.

ويخشى إقتصاديون من أن إرتفاع الأسعار يمكن أن يحدث صدمة للمشاعر، مماثلة لأزمة العام الماضي بخصوص الديون السيادية في أوروبا. النقص الناجم بسبب ليبيا يعني أن السوق تشهد أكبر انقطاع في إمدادات النفط منذ أن دمّر إعصار كاترينا معظم إنتاج الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥.

الأسعار إنخفضت نسبياً الى ١١٤ دولار للبرميل بعد نشر الفايننشال تايمز أحاديث السعوديين، ولكن المستثمرين لا يزال يسعون الى ملاذات آمنة للأصول مع الفرنك الفرنسي مسجّلاً رقما قياسيا مقابل الدولار فيما يقترب الذهب من مستوى قياسي مرتفع. وتشارك أيضا الحكومات في المناقشات مع العربية السعودية، وفقا لمسؤول أوروبي مطلع على المحادثات (وهذا يتجاوز إمدادات الشركات، فإنه يتعلق بالحكومات القلقة بشأن أمن الإمدادات).

السعودية تدرس خيارين، وفقا لمسؤول سعودي:

الأول، وهو زيادة الإنتاج وإرسال مزيد من النفط الخام عبر خط الأنابيب بين الشرق والغرب، وربط أكبر حقول النفط في البلاد في محافظة الشرقية مع ميناء ينبع على البحر الاحمر، للشحن الى أوروبا.

الإحتمال الآخر سيكون ترتيب مبادلة، حيث يتم توجيه نفط غرب أفريقيا المعدّ للمشترين الآسيويين إلى أوروبا، فيما تقوم السعودية بتزويد آسيا بالنفط.

(في الوقت الراهن، هناك مباحثات نشطة من أجل تنفيذ ما هو مطلوب)، حسب مسؤول سعودي. وشدّد على أن المملكة تحتفظ بقدرة انتاجية فائضة تصل الى نحو ٤ ملايين برميل يومياً، وهي كمية تفوق ضعف حجم إنتاج ليبيا والتي بلغت ١,٥٨ مليون بميل يومياً في يناير الماضي، وفقا لوكالة الطاقة الدولية.

وقال المسؤول أن السعودية لم تقرر بعد ما اذا كانت ستزيد الإنتاج اذا ثبت ضرورة إنتاج المزيد، (ثم إن هذا سيحدث، وليس هناك مشكلة على الاطلاق).

وقالت أوستان جولسبي، مديرة مجلس البيت الأبيض للمستشارين الاقتصاديين، أن الولايات المتحدة كانت تراقب التطورات في الشرق الأوسط إلا أن الاقتصاد قد أصبح أقل حساسية لإشعال الأسعار.

الطاقة المستخدمة لكل دولار من الناتج الإجمالي المحلي في الولايات المتحدة الحقيقي إنخفضت إلى النصف منذ السبعينات من القرن الماضي، ولكن كثافة الطاقة أعلى بكثير في الاقتصادات الناشئة.

(٤)

الإقتصاد العالمي يتوقف على (ثورة) ضد آل سعود

كتب جيرمي ورنر من صحيفة (دايلي تلغراف) البريطانية مقالاً في ٢٤ شباط (فبراير) يستعرض فيه طبيعة المخاوف التي تنتاب الحكومات الغربية من أي تطوّرات سياسية غير محسوبة من شانها أن تترك تأثيراً فورياً على الاقتصاد العالمي. ولذلك، يرى بأن تمرّد السكان في السعودية يعني أن العالم بات في ورطة، لأن مصير الإنتعاش العالمي يعتمد على الأحداث في الرياض، حسب قوله. يقول جيرمي في مقاله:

كن حذرا مما ترغب فيه. بعد بداية غامضة، رحب قادة الدول الغربية على نطاق واسع بموجة الاحتجاج والثورات التي تجتاح شمال أفريقيا وأجزاء من الشرق الأوسط. ولكن تحت كلمات التشجيع للناس الذي يقررون مصيرهم بأنفسهم، هناك قلق متزايد ومتفاعل – أمن إمدادات نفطنا والغاز.

تواطؤ الغرب في دعم الأنظمة الاستبدادية التي تُميّز العديد من الدول المصدرة للنفط الكبيرة هو في جزء منه واضح في حقيقة أنه مهما كانت خطاياهم، فإنهم فعلوا، على الأقل، ما يبدو أنه توفير الاستقرار في أسواق الطاقة. وذلك الإستقرار، مع ذلك، جرى القذف به في الهواء بواسطة موجة الإحتجاجات التي تجتاح المنطقة.

في البداية، كان ثمة إعتقاد بأن ثمة فرقاً بين الدول العربية الفقيرة بالنفط مثل تونس ومصر، حيث كانت الإنتفاضات في كثير من فصولها تدور حول مستويات المعيشة أكثر من أي شيء آخر، والدول الخليجية الأكثر ثراء. وقد ثبت على وجه السرعة بأن تلك النظرية خاطئة.

في المملكة السعودية، وحتى القرار المذعور لدى الملك عبد الله بأمر صرف حزمة تقديمات بمليارات الدولارت على التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية قد لا تكون كافية لشراء المعارضة. يبدو أن الناس يريدون شيئا أثمن من المال: الحرية.

مهما حدث، فإن التكهّنات حول احتمال وقوع انقطاعات رئيسية في إمدادات النفط دفع بسعر النفط الى الأعلى..

وهذا جعل واضعي السياسات يقفزون بالتأكيد. ناهيك عن التأثير على التضخم، الذي ازداد بالفعل، ويترتّب على ذلك أسعار الفائدة -- من خلال إستيعاب الأموال التي من شأنها عادة أن تنفق على أمور أخرى، ولارتفاع أسعار النفط عواقب سلبية قوية على الطلب.

وقد ركّز الجميع على دعم النظام المصرفي لمكافحة كارثة يبدو أنهم قد تناسوها وهي قوة استمرار النفط التي يلزم صدّها..وقد إصطفّ المحللون في معسكرين متمايزين: المحذّرون (المتشائمون)، والمتفائلون على نطاق واسع، مع مجال للجدل بينهما.

بالنسبة لأصحاب الموقف التفاؤلي فإنهم يشيرون إلى حقيقة أنه على الرغم من أن ليبيا منتج مهم، فإنها لا تمثل سوى أقل من ٢ في المائة من الإنتاج العالمي. وحتى لو توقف كل إنتاجه فجأة، فإن السعوديين ومنتجين آخرين ينبغي عليهم أن يكون قادرين على ملء الفجوة من احتياطياتهم الوافرة من الطاقة الإنتاجية الفائضة.

هذا، بطبيعة الحال، يفترض أن السعوديين لا يمتلكون بالفعل طاقة إنتاجية فائضة من هذا القبيل (ويعتقد الكثيرون أنهم لايملكون ذلك بالفعل)، وأنها لا تزال بمنأى عن الاضطرابات. فإذا ما سقطت السعودية، فإن سعر النفط سيخترق السقف، وربما يبقى هناك لفترة طويلة من الوقت. هذا هو سيناريو المحذّرين (المتشائمين) – ويبدو أكثر احتمالاً يوماً بعد يوم.

منذ صدمات أسعار النفط في السبعينيات من القرن الماضي، فإن الإقتصاديات الغربية قد خفّضت إلى حد كبير جداً (كثافة الطاقة) الخاصة بهم، وهي كمية الطاقة التي يستخدمونها لأية وحدة معينة من الناتج الإقتصادي. وهذا، بدوره، قلّص من تعرّضها لصدمات أسعار النفط.

أثر إيجابي وحيد من ارتفاع الأسعار هو أنه يشجع هذه العملية. بعد كل ركود، يعود مستهلكو الغاز بكميات كبيرة في نهاية المطاف إلى الطرق السريعة في الولايات المتحدة الأميركية، ولكن دائما بأعداد أقل من ذي قبل. معظم الدول تتخذ أيضاً خطوات لتحصين نفسها من هذه الصدمات عن طريق تطوير مصادر بديلة للطاقة. إذا كان استهلاك النفط للفرد الواحد في الولايات المتحدة هو ليس بنفس القدر على الصعيد الأوروبي، فمن شأن ذلك أن يخفض الطلب العالمي بكمية متساوية تقريباً للكمية المستخرجة بأكملها في السعودية.

ولكن هذه الأمور تستغرق وقتا. وعلى الرغم من تراجع الاعتماد على الطاقة في الغرب، فإنه في حال ارتفاع في العالم النامي. نقل التكنولوجيا يجب أن يعني أن الأسواق الناشئة مثل الصين سوف تصل إلى أعلى مستوى

إعتماد على الطاقة في مرحلة مبكرة من تطورها في مقابل روّاد الصناعة في الغرب ـ ولكن مع ذلك، لا تزال الذروة بعيدة لبعض العقود من الزمن، وفي هذه الأثناء، سوف يحافظ الطلب على نموّه.

معظم النماذج التي يتوقع تأثير ارتفاع أسعار النفط على الناتج الاقتصادي فيها قد أحدثت صدمة لي كونها بلا معنى إلى حد ما. أن نقول بأن زيادة عشرة دولارات في الأسعار، يحصل تراجع في الناتج المحلي العالمي بنسبة ٠,٥ بالمئة، لا تخبرنا شيئاً كثيراً – ما يهم هو السرعة التي تؤدي إلى رفع الأسعار والوقت الذي تبقى فيه كذلك على هذا النحو. إن الضرر الذي يصيب الثقة بسبب الإرتفاع السريع لسعر النفط يميل إلى أن يكون له تأثير أكبر على الطلب، لا سيما في الولايات المتحدة، حيث يكون سعر البنزين هو أحد المحددات الرئيسية للإنفاق العام.

بعد كل زيادة سريعة جداً، من النوع الذي شهدنا في العام الماضي، هناك نقطة حين يقرر المستهلكون بشكل جماعي الإضراب والتوقف عن الإنفاق. ونحن، أخشى، أن نكون قريبين من تلك النقطة الحاسمة. وفي ظل إقتصاديات متقدّمة لا تزال تكافح للخروج من الأزمة المالية، فإن ما لا نرغب فيه الآن هو صدمة أسعار نفط أخرى. حتى الآن، كل شيء يعتمد على المملكة العربية السعودية.

وإذا ما استسلمت للعدوى، أو فشلت في التعويض عن الإنتاج المفقود من ليبيا عن طريق زيادة إنتاجها، قد يتعين، من ثم، علينا أن نلوّح بالوداع للإنتعاش الإقتصادي العالمي.

(٥)

هل تقع ثورة الشرق الأوسط القادمة في السعودية؟

في مقالة للكاتبة راشيل برونسون نشرت في صحيفة (واشنطن بوست) في ٢٥ شباط (فبراير) الماضي، أوردت قائمة الدول التي شهدت انتفاضة شعبية بعضها بلغ حتى الآن مرحلة فصل رأس الدولة كما في تونس ومصر، وأخرى مازالت في مرحلة المخاض كما في ليبيا واليمن والبحرين. بعد ذلك، طرحت برونسون السؤال التالي: هل تكون السعودية تالية؟

وراشيل برونسون هي مؤلفة كتاب بعنوان: (أثمن من النفط: أميركا الشراكة غير المريحة مع السعودية)، وتشغل برونسون منصب نائب الرئيس للبرامج والدراسات في مجلس شيكاغو للشؤون العالمية.

في مقالة برونسون ثمة نقاط جديرة بالإهتمام والتأمل، فهي تبدأ من فرضية أن مفهوم الثورة في المملكة السعودية يبدو غير وارد حتى الآن. ولكنها في الوقت نفسه تبقي الباب مفتوحاً على احتمالات غير مستبعدة، خصوصاً بعد أن لحظت إرهاصات لمعطى ثوري، حيث وجدت على صفحة فيسبوك حملة تدعو إلى (يوم غضب) في ١١ مارس. كما ذكرت أيضاً قيام شخصيات سعودية بالمطالبة بإصلاحات سياسية وإجتماعية. أما العاهل الكهل، الملك عبد الله، فقد أعلن عن مساعدة اقتصادية جديدة للسكان، وربما كخطوة استباقية لأي اضطرابات. ونترك روبنسون تجيب عن السؤال الكبير:

هل النظام السعودي غير القابل للتزحزح، والذي يلعب دوراً محورياً في المصالح الأمنية الأميركية في المنطقة، قابلاً في الواقع للزحزحة؟

الثورات معدية في الشرق الأوسط – وليس فقط في الأسابيع القليلة الماضية. في الخمسينيات من القرن الماضي، عندما وصل جمال عبد الناصر إلى سدّة السلطة في مصر، اشتعلت احتجاجات قومية في جميع أرجاء المنطقة، مما شكّل تحدياً للقيادة في الأردن وسوريا والسعودية، وفي نهاية المطاف في ليبيا ومابعدها.

العائلة المالكة في السعودية المصدومة راقبت بلا حول ولا قوة أحد أعضائها، وفي خط التوارث مباشرة ليصبح ملكاً محتملاً، وأعلن التضامن مع الثورة، واتّخذ مصر مكاناً للإقامة لبضع سنوات. إنه الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود، إبن مؤسس المملكة، والأخ غير الشقيق للملك ـ عبد الله ـ، الذي أعيد دمجه في النخبة السعودية – وفي ذلك تذكير للنظام الملكي بأنه غير محصّن ضد الثورات الإقليمية (ما لم يتم حل المشاكل التي تواجه العربية السعودية، فإن ما حدث وما زال يحدث في بعض البلدان العربية، بما في ذلك البحرين، يمكن أن ينتشر الى العربية السعودية، وأسوأ من ذلك)، حسب تصريحات الأمير طلال لهيئة الاذاعة البريطانية مؤخراً.

الإضطرابات في مصر والبحرين والأردن واليمن (أي غرب وشرق وجنوب المملكة) يلعب على الخوف الأعظم لدى السعوديين: التطويق. السعوديون منحازون إلى جانب الولايات المتحدة بدلاً من بريطانيا الإستعمارية في أوائل القرن العشرين في جزء منه للدفاع ضد الهيمنة البريطانية الزاحفة. خلال الحرب الباردة وقف النظام الملكي باستمرار ضد جيرانه المدعومين من السوفييت خوفاً من أن تحيط بها الأنظمة الشيوعية. ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية السعودية هو مواجهة انتشار النفوذ الايراني في كل الإتجاهات – أفغانستان والعراق ولبنان والاراضي الفلسطينية واليمن.

الغارديان: الملك وعد بإصلاح سياسي واسع في ٢٠٠٥ ولكنه بذل جهداً ضئيلاً لمعالجة الواقع السياسي القائم. لقد أساء التعامل مع مظالم الشعب

عندما عاد الملك عبدالله الى العربية السعودية بعد ثلاثة أشهر من النقاهة في الولايات المتحدة والمغرب، فإن من أوائل الاجتماعات التي عقدها كانت مع حليفه الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين لمناقشة الإضطرابات في بلاده صغيرة. البحرين التي يحكمها السنة، أقل من ٢٠ ميلاً من المنطقة الشرقية الشيعية والغنية بالنفط في السعودية، كانت تتسلّم لفترة طويلة مساعدات السعودية. كانت أيضا محور المصالح الايرانية. وكان الإجتماع بمثابة إشارة واضحة لدعم الملك في البحرين، وإشارة إلى أن القيادة السعودية تشعرق بقلق حيال الأحداث الجارية في البحرين وجميع أنحاء المنطقة.

وما يؤكّد القلق بصورة أكبر، كان القادة السعوديون غاضبين، حسبما أفيد، بأن إدارة أوباما دعمت في نهاية المطاف تغيير النظام في مصر، نظراً لأن ذلك قد يشكّل سابقة. قبل أن يغادر الرئيس المصري حسني مبارك منصبه، عرض السعوديون تعويض نظامه المتعثر عن أي انسحاب من المساعدات الاقتصادية الأمريكية – بهدف تقويض نفوذ واشنطن في مصر والحد من نفوذها.

وحيثما نظر القادة السعوديون في أرجاء المنطقة، فإن لديهم سبباً للإعتقاد بأنهم لن يجدوا أنفسهم في مواجهة الثوار في عقر دارهم. إن الثورة في مصر وليبيا والبحرين وغيرها مدفوعة بالنفور الشعبي من القيادة المتصلّبة الفاسدة. هذه البلدان ليس لديها خطط واضحة للخلافة. لديهم حركات معارضة منظّمة، سواء في داخل أو خارج حدودها، تستغل وسائل وتقنيات جديدة لتحدي الحكومات..

هذه الظروف تبدو حاضرة في السعودية أيضاً، ولكن البلاد تختلف في بعض النواحي الهامة. أولاً، الوضع الاقتصادي أفضل بكثير. نصيب الفرد في مصر من الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر بقليل من ٦٠٠٠ دولار، وتونس هي أقرب إلى ٩٠٠٠ دولار. بالنسبة للسعودية فنصيب الفرد هو حوالي ٢٤٠٠٠ دولاراً ومازال في حال تصاعد (من ٩٠٠٠ دولاراً وأكثر من ذلك بقليل منذ عقد من الزمان). النظام السعودي لديه أيضاً موارد للإنفاق على شعبها. أسعار

النفط مرتفعة وهي في حال تصاعد. أعلن الملك عن تقديمات اجتماعية واسعة النطاق يبلغ مجموعها أكثر من ٣٥ مليار دولار، ويشمل أيضاً تخفيف البطالة، وإعانات الإسكان، وصناديق لدعم الدراسة في الخارج، ومجموعة من فرص العمل الجديدة التي تم إنشاؤها من قبل الدولة. من الواضح أن الملك متوتّر، ولكن لديه أشياء جيدة لتوزيعها حوله.

الفقر حقيقي في السعودية، ولكن ارتفاع أسعار النفط والسياسات الاقتصادية المتحررة ببطء تساعد في إضفاء قناع عليه - أي على الفقر. عندما التقيت ولي العهد آنذاك الأمير عبد الله في عام ١٩٩٩، أخبر بعضنا بأن البطالة كانت (المشكلة رقم واحد للأمن الوطني التي تواجهها السعودية). وكان على حق آنذاك، ولا يزال في الوقت الراهن. ووفقاً لتحليل من البنك السعودي الفرنسي فإن البطالة بين السعوديين الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة كانت تراوح عند ٣٠ بالمئة في العام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فإن العديد من قرارات الملك المتعلقة بالسياسات – الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إقامة مدن جديدة بقيم أكثر ليبرالية، تعزيز التعليم وخاصة الدراسة في الخارج - كانت تهدف إلى معالجة تلك المشاكل. قد تكون البلاد على مسار بطيء جداً نحو التحديث، لكنها لا تنزلق الى الوراء مثل آخرين كثيرين في الشرق الأوسط.

ثمة فرق آخر بين السعودية وجيرانها هو أن المعارضة قد تمّ إلى حد كبير تحييدها أو تم تدميرها. على مدى السنوات العشر الماضية، تعقّبت الحكومة السعودية بصورة منظّمة خلايا تنظيم القاعدة على أراضيها، واجتثت أنصار يشتبه في تغلغهم في الجيش والحرس الوطني، وخصوصا بعد سلسلة من الهجمات في ٢٠٠٣. وقد جلبت أبرز رجال الدين المعارضين تحت جناح النظام. وقد شمل ذلك بعض تملق للأشخاص التافهين، ولكن التهديد من طرف راديكالي هو أقل الآن مما كان عليه في الماضي القريب. وكان السعوديون أذكياء تماماً بإقناع النخب الليبرالية في البلاد بأن النظام هو أملهم الأفضل من أجل مستقبل ناجح.

إن ولاء الاجهزة الأمنية هو دائما مؤشر مهم على استقرار النظام، وهنا السعوديون مرة أخرى لديهم سبب لبعض الثقة. كبار أعضاء العائلة المالكة وأبناؤهم يسيطرون على جميع قوات الأمن – الجيش والحرس الوطني والشرطة الدينية. فإما البقاء على قيد الحياة أو السقوط معاً. لايمكن أن يكون هناك ما يعادل المؤسسة العسكرية المصرية التي يمكنها تولي الموقع باعتبارها مؤسسة مستقلة وذات مصداقية. في السعودية، الحكومة لديها احتكار العنف. والواقع أن السعوديين لا يستغلون الفرص وقاموا باعتقال الأشخاص الذين يحاولون تأسيس حزب سياسي جديد يدعو إلى مزيد من الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

وأخيراً، أصبح هناك خطة للخلافة. وكان هناك خمسة ملوك للسعودية في العقود الستة الماضية، منذ وفاة مؤسسها. لم يكن هناك فراغ خلافة كما كان في مصر وتونس.وهناك كثير من السعوديين قد لا يحبون الأمير نايف، وزير الداخلية، ولكنهم يعرفون أنه من المرجّح أن يعقب الملك عبدالله وولي العهد الأمير سلطان على العرش. وهناك عملية، وإن مبهمة بعض الشيء، لاختيار الملك من بعده.

الولايات المتحدة لديها الكثير على المحك في السعودية، على الرغم من أن الأمريكيين ينظرون في كثير من الأحيان بنفور للسعوديين. وحسبما قال لي مسؤول رفيع في الحكومة السعودية ذات مرة : (ماذا يجمع الولايات المتحدة وبلد لا تستطيع المرأة فيه من قيادة السيارة، والقرآن هو الدستور، وقطع الرؤوس شائع؟) إنها مسألة صعبة، ولكن الجواب، بكل بساطة، هو الجغرافيا السياسية – والتي نعرفها، ومثل النخب الليبرالية السعودية التي تلقّت تعليمها في الولايات المتحدة.

السعوديون كانوا عوناً لنا. هم رجال شجعان مسالمون بشكل معقول. إنهم لا يهاجمون جيرانهم، على الرغم من أنهم يسعون للتأثير عليهم، وغالبا عن طريق تمويل الحلفاء في التجاذبات المحلية على السلطة. إنهم ملتزمون بالمحافظة على أسعار نفط معقولة. على سبيل المثال، وبالرغم من أن نفطهم ليس بديلاً مباشراً عن الخام الحلو الليبي فقد عرض السعوديون زيادة الإمدادات لتعويض أي خفض في الإنتاج الليبي بسبب أعمال العنف هناك. نحن نعمل عن كثب معهم بشأن عمليات مكافحة الإرهاب. والسعودية تعتبر طرفاً موازناً لإيران. نختلف حول القضية الاسرائيلية الفلسطينية، لكننا لا نسمح لها بأن تعترض طريق المصالح الرئيسية الأخرى.

واشنطن لا تريد للنظام الملكي السعودي بالسقوط. وإن إدارة أوباما تريد أن يتغيّر هذا النظام بمرور الوقت وينبغي تشجيع أفضل نظام حكم مع مزيد من التمثيل وسياسات ليبرالية وقوانين. لكن الثورات لن تساعد بالضرورة أولئك الذين نتمنى أن ينتصرون.

ومن الأعمال الخطرة التنبؤ بالأحداث في الشرق الأوسط، وخاصة في أوقات الأزمات الإقليمية. إنه من الصعب حجب ذكريات الماضي من بيان رأس السنة للرئيس جيمي كارتر الجديد ١٩٧٧ بأن إيران في عهد الشاه كانت جزيرة استقرار في منطقة مضطربة – أشهر فقط قبل أن يتحطم الاستقرار. ومع ذلك، فإن المكوّنات الرئيسية للتغيير السريع، والهائل، والثوري ليست موجودة في السعودية. على الأقل، ليس بعد.

(٦)
الخاسرون في الثورات العربية: آل سعود أحدهم

في مقالة مثيرة للكاتب طارق علي بعنوان (هذا عرب ١٨٤٨. ولكن الهيمنة الأميركية قد تراجعت)، نشر في صحيفة (الجارديان) البريطانية في ٢٢ شباط (فبراير) الماضي. ينطلق المقال من سؤال جوهري: مع اقتلاع الطغاة المدعومين من الغرب تغيّرت السياسة الى الأبد. ولكن إلى أي مدى يمكن أن تنتشر الثورة؟

رفض الناس تقبيل أو تجاهل القضيب الذي وبّخهم لعقود كثيرة، فقد بدأ فصل جديد في تاريخ الأمة العربية. إن فكرة المحافظين الجدد السخيفة، مع قدر كبير من التبجّج، بأن العرب أو المسلمين معادون للديمقراطية قد اختفت مثل الرق في النار.

الذين يروجون لمثل هذه الأفكار يبدون في تعاسة كبيرة وهم: إسرائيل ولوبياتها في أوروبا وأمريكا، وصناعة الأسلحة، في محاولة على عجل لبيع أكبر قدر في حين أنه (أي رئيس الوزراء البريطاني بوصفه تاجر الموت في معرض الأسلحة في أبوظبي)، والحكّام المحاصرون في السعودية، يتساءل ما إذا كان المرض سينتشر إلى مملكتهم المستبدة. حتى الآن، قدموا ملاذا لكثير من الطغاة، ولكن عندما يحين الوقت، إلى أين ستلجأ العائلة المالكة؟ ويجب أن يعلموا بأن أسيادهم سيرمونهم دون مراسيم، وسيزعمون بأنهم يفضّلون الديمقراطية دائماً.

إذا كان هناك مقارنة مع أوروبا فهي عام ١٨٤٨، عندما أبقت القيامات الثورية بريطانيا واسبانيا فقط دون مساس – على الرغم من أن الملكة فيكتوريا، بالتفكير في الميثاقيين، كانت تخشى خلاف ذلك. في رسالة خطيّة إلى ابن أخيها المحاصر في العرش البلجيكي، أعربت الملكة عن تعاطفها ولكنها تساءلت ما إذا (سنكون جميعاً قتلى في أسرّتنا). الصعوبة تكمن في الرأس الذي يرتدي تاجاً مرصّعاً بالجواهر أو القبّعات، وتخزين المليارات في البنوك الأجنبية.

مثل الأوروبيين في عام ١٨٤٨ الشعب العربي يناضل ضد الهيمنة الأجنبية (٨٢٪ من المصريين، بحسب إستطلاع حديث للرأي، لديه نظرة سلبية تجاه الولايات المتحدة)؛ ضد انتهاك حقوقهم الديمقراطية؛ ضد نخبة أصابها العمى عن طريق الثراء غير الشرعي - ولصالح العدالة الإقتصادية. وهذا يختلف عن الموجة الأولى من القومية العربية، التي كانت تتعلق أساساً بإخراج بقايا

الإمبراطورية البريطانية من المنطقة. المصريون في عهد عبد الناصر قاموا بتأميم قناة السويس، وتعرّوا للغزو من جانب بريطانيا وفرنسا واسرائيل – بل كان ذلك من دون إذن واشنطن، وعليه اضطرت القوى الثلاث للإنسحاب.

كانت القاهرة مظفرة. والملكية المؤيّدة للبريطانيين سقطت في ثورة ١٩٥٨ في العراق، واستلم المتشدّدون السلطة في دمشق، وحاول أمير سعودي كبير القيام بانقلاب قصر وهرب إلى القاهرة عندما فشل، صراعات مسلحة اندلعت في اليمن وسلطنة عمان، وكان هناك الكثير من الكلام عن أمة عربية بثلاث عواصم متزامنة. وكان أحد الآثار الجانبية: انقلاب غريب الأطوار في ليبيا والتي جلبت ضابط شاب شبه أمّي، معمر القذافي، إلى السلطة. وقد أصرّ أعداؤه السعوديون دائماً على أن العقل المدبر للإنقلاب هو المخابرات البريطانية، تماما مثل تلك التي دفعت عيدي أمين الى السلطة في أوغندا. وكانت القومية والحداثوية والتطرّف لدى القذافي هي جميعها للإستعراض، تماماً مثل قصصه القصيرة في الخيال العلمي المخفي.

وقد عبّأت الثورات العربية، بسبب الأزمة الإقتصادية، الحركات الجماهيرية، ولكن لم يتم طرح كل جانب من جوانب الحياة في السؤال. فالحقوق الإجتماعية والسياسية والدينية أصبحت موضع جدل عنيف في تونس، ولكن ليس في أماكن أخرى حتى الآن. لم تبرز أية أحزاب سياسية جديدة، وهو مؤشر على أن المعارك الإنتخابية القادمة ستكون منافسات بين الليبرالية العربية والمحافظة على شاكلة الإخوان المسلمين، على غرار الإسلاميين في السلطة في تركيا وأندونيسيا، وتربوا في حضن الولايات المتحدة.

رغم الثروة النفطية الهائلة إلا أن السعودية لديها ذات المشاكل التي أشعلت فتيل الثورة في الدول العربية الأخرى، وأهمها الأغلبية الشابة العاطلة

لقد تقلّصت الهيمنة الأمريكية في المنطقة ولكن لم تُدمر. إن النظم ما بعد المستبدة من المرجح أن تكون أكثر إستقلالية، مع نظام ديمقراطي جديد وثوري، ومن المؤمّل أن تكون هناك دساتير جديدة تضيء على الإحتياجات الإجتماعية والسياسية. ولكن الجيش في مصر وتونس لن يضمن تحقّق أي شيء بصورة عاجلة. إن القلق الكبير لدى أوروبا وأمريكا هو البحرين. فإذا ما أزيل حكّامها فسوف يكون من الصعب منع انتفاضة ديمقراطية في السعودية. هل تستطيع واشنطن تحمل حدوث ذلك؟ أم أنها سوف تقوم بنشر قوة مسلحة للحفاظ على الوهابين الفاسدين في السلطة؟

(٧)
الثورة ممكنة في السعودية

في مقالة للبروفسورة مضاوي الرشيد بعنوان (نعم، يمكن أن تحدث.. لماذا السعودية ناضجة للثورة؟) نشرت في مجلة (فورين بوليسي) بتاريخ ٢٨ شباط (فبراير) الماضي، تقدّم فيه تصوّراً مدعوماً بمعطيات حول احتمالية قيام ثورة شعبية في السعودية. وفيما يلي نصّ المقال:

في عصر الثورات العربية، هل سيجرؤ السعوديون على التشرّف بقبول دعوات الفيسبوك للمظاهرات المناهضة للحكومة في يوم ١١ مارس؟ هل سيعتصمون في واحدة من دوّارات جدة الرئيسية؟ أم أنهم سيبدأون في القطيف، والمنطقة الشرقية حيث غالبية شيعية كبيرة لديها خبرة أكثر في الاحتجاج الفعلي؟ هل ستبقى الرياض تنعم في عباءة البهاء والقوة، والإختباء عن الأنظار في قلاعها الرملية الجبّارة؟

السعودية ناضجة للتغيير؟ وبالرغم من صورتها كدولة ثرية بصورة ملفتة، في ظل سكّان في حال سكون وهدوء سياسي، فإن لها ظروفاً اقتصادية، وديمغرافية وسياسية كتلك السائدة في البلدان العربية المجاورة. وليس هناك من سبب للاعتقاد بان السعوديين محصّنين إزاء حمى الاحتجاج التي تجتاح المنطقة.

صحيح أن السعودية ثرية، ولكن معظم سكّانها الشباب لا يجدون وظائف في القطاعين العام والخاص. إن توسّع اقتصادها البالغ ٤٣٠ مليار دولار قد أفاد قسماً كبيراً من النخبة الريادية – ولا سيما تلك المتواشجة مع العائلة الحاكمة – ولكنه فشل في خلق فرص عمل لآلاف من خريجي الجامعات كل عام. لقد قاومت هذه النخبة نفسها توظيف السعوديين المكلّفين، وساهمت في ارتفاع نسبة البطالة المحليّة من خلال توظيف العمالة الأجنبية. إن ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٣ والتوسّع في استثمارات الدولة في التعليم والبنية التحتية، والرعاية، أنتجت، في الوقت نفسه، إقتصاد متفجر بالرغبات.

شأن جيرانهم، يريد السعوديون وظائف، ومساكن، وتعليم، لكنّهم أيضاً يرغبون في شيء آخر. منذ سقوط نظام صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣، أعربوا عن مطالبهم السياسية بطريقتهم، من خلال العرائض التي وزّعت وتمّ التوقيع عليها من قبل المئات من النشطاء والمهنيين، رجالاً ونساءً، ومن السنة والشيعة والإسماعيليين. ورفع الإصلاحيون عريضة إلى الملك عبد الله يطاالبون فيها بإنشاء مجلس شورى منتخب واستبدال مجلس الشورى المعيّن الموروث من الملك فهد ..لقد تمّ اعتقال المنظّمون السياسيون ومنع البعض من السفر حتى اليوم.)ربيع الرياض) الذي أملَهُ العديد من الإصلاحيين بعد اعتلاء الملك عبد الله العرش سنة ٢٠٠٥ جرى تجميده، فيما جرفت هطول أمطار غزيرة البنية التحتية والناس في المدن الكبرى. ودفع ارتفاع معدّلات البطالة الشباب نحو سلوك عدائي للمجتمع، وانهيار الزيجات، وزيادة عدد العزّاب، وعدد الأشخاص تحت خط الفقر في واحدة من أغنى دول العالم العربي. اليوم، ما يقرب من ٤٠ في المئة من السعوديين الذين تتراوح أعمارهم ٢٠ حتى ٢٤ عاطلون عن العمل.

وفي غضون ذلك، كشفت فضيحة تلو الأخرى مستوى الفساد والمحسوبية في مؤسسات الدولة. وعد الأمراء بإنشاء لجان للتحقيق، ولكن تركت الجناة يفلتون من العقاب. انتقاد الملك والأمراء الحكّام الكبار بقي محرّماً، فيما قامت قلّة بخرق الخط الأحمر المحيط بزمرة كبيرة مقدّسة تحتكر المناصب الحكومية من الدفاع الى الرياضة. وارتفع عدد السجناء السياسيين وسجناء الرأي في المعتقلات السعودية. تحت ذريعة الحرب على الارهاب، تمتّع النظام السعودي بيد طليقة. وقام وزير الداخلية الأمير نايف، وإبنه ونائبه، الأمير محمد، بالإلتفاف على ناشطين سلميين، ومدوّنين، ومحامين، وأكاديميين وسجنهم لفترات طويلة. ورقب السعوديون ذلك بصمت، بينما العالم الخارجي إما بقي غافلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان أو غض الطرف من أجل مصالحه النفطية، والأسلحة، والاستثمار. (نحن لسنا تونس)،(نحن لسنا مصر)، (نحن لسنا ليبيا) (ولربما في غضون شهر، نحن لسنا العالم العربي) أصبحت لهجة يعاد تكرارها، والإعداد لها جيداً في الخطاب الرسمي السياسي السعودي في الأسابيع الأخيرة. هناك بعض الحقيقة في هذا: الجزر غالباً ما يكون عملة الولاء في البلدان الغنية بالنفط، بما في ذلك المملكة الأغنى. لكن العائلة المالكة في السعودية تستخدم الكثير من العصي أيضاً. شركات العلاقات العامة في الرياض، واشنطن، لندن تضمن بأن أخبار الجزر تسري إلى أقصى حد ممكن، وإخفاء الحقائق غير السارة في واحدة من الأنظمة الاستبدادية والأقل شفافية في معظم الخليج الفارسي. ما لا يمكن أن يخفى بعد الآن هو المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي فشل النفط حتى الآن في معالجتها.

حين كان السعوديون فقراء ومتأخرين عن العالم في مجال التعليم،

والتطلّعات، والبنية التحتية، كان النفط هو البلح الذي يداوي الجروح الإجتماعية. إن موجة الإنقلابات العسكرية التي اجتاحت العالم العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، لم تترك انطباعاً كثيراً لدى السعوديين على الرغم من بعض الانفعالات هنا وهناك. قلة من السعوديين كانت معجبة بالوهج الثوري العربي أو حركات التحرر العربية. في ذلك الوقت، كان يفتقر معظم السعوديين للتعليم أو الميل إلى مسائلة حكومتهم، إلى جانب عدد قليل من النشطاء والمحرّضين، بمن فيهم إثنان من الأمراء. وبحلول عقد السبعينيات من القرن الماضي، كانت الثروة النفطية تطوّر ذائقتهم نحو اقتصاد استهلاكي، ومتع السيارات، والطائرات والمياه الجارية، وتكييف الهواء، والنظارات الشمسية. ولم تكن المشاركة السياسية جزءاً من الحزمة.

اليوم، لا يزال النفط وفيراً، ولكن السعوديين في وضع مختلف. يتمتّعون بمزيد من الاستهلاك، والسيولة أكثر من غيرهم في العالم العربي، ولكن أقل من مثيلاتها في دول مجاورة مثل قطر والكويت والامارات العربية المتحدة. السعوديون يبحثون اليوم عن شيء آخر. انهم شباب – شباب تحت سن ٣٠ عاماً يقدّرون بثلثي الشعب السعودي، وهم متعلّمون، متواصلون، وواضحون. علاوة على ذلك، قبل كل شيء، فهي ملّمون بالخطاب العالمي للديمقراطية والحرية، الأهلية، والتمكين والشفافية والمساءلة، وحقوق الإنسان التي انفجرت في وجه الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي منذ يناير. يشاهدون القنوات الفضائية مثل الجزيرة ويستهلكون بشغف أخبار الانتفاضات في مختلف أرجاء المنطقة.

وحتى الان، إحتل الشباب السعودي (ميدان التحرير) الخاص بهم على الخارطة الافتراضية.. في التسعينيات من القرن الماضي، المعارضة الاسلامية في المنفى إستعملت جهاز الفاكس لقصف البلاد بالرسائل التي تشجب القيادة وتدعوة الى العودة الى الإسلام النقي. وفي وقت لاحق، فإن دوائر أكبر من الشباب السعوديين المسيّسين وغير المسيّسين دخلوا في مجموعات المحادثة على شبكة الانترنت، وغرف الدردشة، والتدوين، ومؤخراً فيسبوك وتويتر للتعبير عن أنفسهم، والتعبئة، وتبادل المظالم. وقد أصبحت هذه الفضاءات الافتراضية المنازل الطبيعية لكل من الأصوات المعارضة والدعاية الحكومية. أطلق مؤخراً سكرتير الملك الخاص ورئيس الديوان الملكي خالد التويجري، صفحة خاصة له على الفيسبوك.

يعتقد السعوديون أنهم في مأمن في عالمهم الافتراضي، ولكن النظام صمّم على تتبّع كل كلمة وهمسة تتحديان نموذجه الواقعي. وقد تمّ سجن المدونين الشباب، والكتّاب، وكتّاب المقالات لطرحهم أسئلة بسيطة مثل: من سيكون ملكاً بعد عبد الله؟ أين تذهب الثروة النفطية؟ من هو المسؤول عن فضائح الفساد المرتبطة بصفقات الأسلحة؟ لماذا يتناوب الملك وولي العهد على مغادرة البلاد؟ لماذا أحبطت ما يدعى بإصلاحات عبد الله من قبل شقيقه الأمير نايف؟ من هو الحاكم الحقيقي في السعودية؟، جميع الاسئلة دون اجابات هي من المحرمات.

في ٢٣ فبراير، وبعد ان أمضى الملك عبد الله، ٨٧ ونيف، ثلاثة أشهر في الخارج بعد إجراء عمليتين في نيويورك وأمضى فترة نقاهة في المغرب، أعيد الى الرياض وسط مجموعة من التقديمات الإجتماعية بقيمة ٣٦ مليار دولار. وكانت هذه بالنسبة للجزء الاكبر محاولة واضحة لإسترضاء السكان الشباب اليافع، لابعاده عن إغراء الثورة – زيادة الرواتب في القطاع العام، وإعانات البطالة، وإعانات للسكن والتعليم، والثقافة.

في السنوات الماضية، حظيت هذه التقديمات بترحيب من السكان الذين اعتادوا على سخاء العائلة المالكة، ولكن الآن فإن اقتصاد عدم تلبية الرغبات قد رفع السقف. الملك نفسه، الكبير جداً والضعيف جداً، قد أساء قراءة مستوى الإحباط وخيبة الأمل لدى كثير من السعوديين من جميع الاتجاهات السياسية، الذين يعبّرون عن شكاواهم على شبكة الإنترنت. إن القاسم المشترك هو مطلب للإصلاح سياسي حقيقي. كل الدلائل تشير إلى أن السعوديين هم في عجلة لاغتنام هذه الفرصة غير المسبوقة للضغط من أجل تغيير سياسي جدي. والرد على تقديمات الملك على مواقع فيسبوك السعودية هو الامتناع (الإنسان لا يمكن أن يعيش بالخبز وحده).

بالطبع، ليس الليبراليون وحدهم من يطالبون بالتغيير. فقبل بضعة أسابيع من عودة الملك، أعلنت مجموعة من الأكاديميين السعوديين والمهنيين عن إنشاء حزب الأمة الإسلامية السلفي، وأطلق موقعاً على شبكة الإنترنت. الاصلاحيون السلفيون يدعون للديمقراطية، والإنتخابات، واحترام حقوق الإنسان. وضع خمسة من الأعضاء المؤسّسين في السجن مباشرة بعد الإعلان. و ظهر أخ الملك، الأمير طلال، المهمّش سياسياً ولكنه ثري للغاية، على شاشات تلفزيون بي بي سي العربي للثناء على الملك وانتقاد أمراء كبار أقوياء، أو ما يدعون بالسديريين السبعة (ويشمل ولي العهد الأمير سلطان، والأمير نايف، وزير الداخلية، والأمير سلمان، حاكم الرياض)، من دون ذكر أسمائهم. وأعاد إحياء دعوته في الستينيات من القرن الماضي للملكية الدستورية، والتي تحظى الآن بدعم بعض الناشطين في السعودية. حتى الآن، وقّع ١١٩ من النشطاء عريضة تطالب بالملكية الدستورية. مزيد من العرائض الموقعة من قطاع واسع من المتخصصين السعوديين، والأكاديميين، والصحفيين تنتشر على شبكة الانترنت. وهناك حملة واسعة من المجتمع السعودي تطالب الآن بالتغيير السياسي.

إذا استجاب السعوديون لدعوات التظاهر وتجاوز عادة العرائض القديمة، سوف تكون الأغلبية من المفكرين الأحرار الشباب الذين لديهم ما يكفي من الاستقطاب في السعودية والانقسام الى معسكرين: ليبرالية واسلامية، مع توقف بقاء آل سعود في موقع الرئاسة على مدى اتساع الهوة بين الجانبين. انهم يريدون تمثيلاً سياسياً، وفرصاً اقتصادية. البرلمان المنتخب هو مطلب عام. حتى الآن، لا يزال الشيعة السعوديون في حالة صمت نسبياً، باستثناء إحتجاجات طفيفة في المنطقة الشرقية. بعد أن شهدوا المذبحة في دوار اللؤلؤة في البحرين في ١٧ فبراير، فإنهم قد يترددون في المبادرة بمفردهم. إذا فعلوا ذلك، سيكون من السهل جداً للنظام حشد الأغلبية السنية وسحق احتجاجهم، تماما كما فعل في ١٩٧٩. في الواقع، سيسدي الشيعة خدمة للنظام في لحظة حرجة حين تكون مشروعيته بين أغلبية السنة في البلاد أمراً مفروغا منه.

محللون: ما يقرب من ٢٠ مليون من أصل ٢٧ مليون نسمة في المملكة يشعرون بالإنفصال التام عن الدولة، مما يشكل قنبلة معارضة موقوتة

ربما سيتعين على الشيعة الإنتظار حتى تشكيل تحالفات قوية مع التيار العام في المجتمع السعودي لإزالة أي بعد طائفي لمطالبهم. الحجازيون على طول الساحل الغربي سيكونون حلفاء طبيعيين، حيث أن شكاواهم عن ضعف البنية التحتية لمدينتهم الرئيسية، جدة، قد تكون بمثابة حافز للضغط من أجل المزيد من الحقوق السياسية، والحكم الذاتي. الدعاية الليبرالية هناك أكثر تقبلاً للعرض منها بالنسبة للشيعة في المنطقة الشرقية. إذا توحدّت جدة والقطيف في المطالب، فإن الرياض ستبدو أكثر عزلة من أي وقت آخر. لديها العديد من المؤيدين في محيطها النجدي التاريخي، حتى وهم يغازلون الخطاب العالمي للحرية. والآن بعض السلفيين، والمفسّرين الحرفيين والمتزمتين للإسلام يدعون إلى شورى حقيقية، أي بعبارة أخرى الديمقراطية.

ويبدو أن المملكة تقف على مفترق طرق. ويجب أن تضع إما أجندة جديّة للإصلاح السياسي التي من شأنها تهدئة الشباب المتحفّز والغاضب أو مواجهة إضطرابات خطيرة خلال الشهور القادمة. للإستجابة للمطالب العامة، فإن جدول الأعمال ينبغي قبل كل شيء أن يبدأ من دستور مكتوب، والحد من سلطة الأجنحة الملكية المتعدّدة داخل الدولة، وتنظيم عملية توارث العرش، تدشين

برلمان منتخب، وفتح المجال السياسي لمنظمات المجتمع المدني. إن الإختباء وراء الخطاب الإسلامي مثل (دستورنا هو القرآن) لم تعد طريقاً حيوياً للهرب. كثير من السعوديين يشعرون بالإحباط من الاسلام الرسمي والمعارض. هم يريدون نظاماً سياسياً جديداً يتطابق وتطلعاتهم، وتعليمهم، وقدراتهم، في حين يلتقي مع حقوق الإنسان الأساسية والمدنية، والسياسية الخاصة بهم.

مثل الأنظمة العربية الأخرى التي سقطت قبلهم، فإن حكم آل سعود يسعى حتما إلى تخويف السكان عن طريق التلويح بشبح القاعدة والتحذير من الانشقاقات القبلية والإقليمية والطائفية. وسوف تحاول إحباط التغيير السياسي قبل أن يبدأ. قد لا يعتقد السعوديون في إذكاء نيران المتوجسين. مراكز قيادة الثورات العربية اليوم ليست هي كهوف تورا بورا أو حي السويدي الرث في الرياض، حيث قتل الجهاديين مراسل بي بي سي فرانك جاردنر والمصور في عام ٢٠٠٤. إنها كمبيوترات محمولة من جيل شاب، متواصل، مطّلع، ولكنه محبط ينتفض ضد الأسر السلطوية العامة والخاصة التي سحقت الفرد في مسعى الأوهام والسيطرة.

نعم، كانت مصر مفتاح التغيير القادم، ولكن حين ينهض السعوديون فإنهم سوف يغيرون وجه العالم العربي وعلاقاتها مع الغرب إلى الأبد. الآن هو الوقت المناسب بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها أن تفهم أن المستقبل لا يكمن في الزمرة القديمة التي تسامحوا معها، ودعموها وانغمسوا معها في مقابل النفط، والأمن، والاستثمار. في وقت تحوّل الرمال العربية، إن من مصلحة أمريكا وبقية العالم الوقوف مع المستقبل وليس الماضي.

(٨)

الاحتجاجات تحيط السعوديين وتشعل بداخلهم نار التوتّر

في ١٩ شباط (فبراير) الماضي نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) مقالة للكاتب روبرت ورث، يتناول فيها طبيعة المخاوف التي تحيط بالعائلة المالكة نتيجة التغييرات الإنقلابية التي وقعت في منطقة الشرق الأوسط، والتي هزّت بعنف قلاع آل سعود. كتب ورث:

كما الإنتفاضات المؤيّدة للديمقراطية المنتشرة في الشرق الأوسط، فإن حكام المملكة السعودية – الحصن المنيع لنزعة المحافظة الدينية والسياسية في المنطقة – يشعرون بأنهم في عزلة على نحو متزايد، وقلقون من أن الولايات المتحدة قد لا تكون الداعم الموثوق بها، بحسب مسؤولين ودبلوماسيين.

المملكة السعودية هي أقل عرضة للتحرّكات الديمقراطية من بلدان أخرى في المنطقة، وذلك بفضل ثروتها النفطية الهائلة، ومؤسستها الدينية القوية وشعبية ملكها.

ولكن حكّام البلاد أصيبوا بصدمة بعد الرحيل القسري للرئيس المصري حسني مبارك، وهو حليف مقرّب له قيمته. انهم يراقبون بقلق إستمرار الإحتجاجات في البحرين المجاورة واليمن، والتي تشترك مع السعودية في حدود يسهل إختراقها تقدّر بـ ١١٠٠ ميل. هذه المخاوف تأتي على رأس مخاوف طال أمدها حول الوضع في العراق، حيث أن الإطاحة بصدام حسين مكّنت إيران، المنافس الأعظم والعدو للسعودية.

وقد عزّز مرض الملك عبد الله، ٨٧ عاماً، الأخير وغيابة للعلاج في الولايات المتحدة والمغرب، من الشعور بانعدام الأمن.

(السعوديون مطوقون تماما بهذه المشكلة، من الأردن إلى العراق إلى البحرين إلى اليمن)، بحسب قول دبلوماسي عربي، معبراً عن رأي مفاده أنه أمر شائع في رواقات السلطة في الرياض، العاصمة: (السعودية هي آخر حليف للولايات المتحدة من الوزن الثقيل في المنطقة تواجه إيران). وتحدّث بشرط عدم الكشف عن إسمه تمشّياً مع البروتوكول الدبلوماسي.

يميل السعوديون لرؤية أي تهديد للنظام القائم في المنطقة باعتباره مكسباً لايران عدوها، وحلفائها سوريا وحزب الله. لقد إزدادت السعودية قلقاً على نحو متعاظم من أن إدارة أوباما تبتعد عن هذا المنظور، ودعم الحركات من أجل التغيير، حيث النتيجة غير مضمونة. وقد ازدادت هذه المخاوف من الأزمة في مصر، حيث شعر السعوديون بأنه كان ينبغي السماح لمبارك بالبقاء وتقديم المزيد من (خروج كريم) له، كما يقول مسؤولون سعوديون.

وكان الملك عبد الله قد أجرى على الأقل محادثتين هاتفيتين مع الرئيس أوباما لنقل مخاوفه في الأسابيع التي سبقت الإطاحة بالسيد مبارك، وكانت المحادثة الأخيرة قد انتهت على وقع خلاف حاد، وفقاً لمسؤولين مطّلعين على المكالمات.

وقد حاول المسؤولون السعوديون الظهور في شكل غير مكترث. وقد دعا الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية مجموعة من المثقفين البارزين والصحافيين في الرياض لمناقشة الاضطرابات الأخيرة. وأظهر لهجة ثقة، وقال إن السعودية (محصّنة) ضد الإحتجاجات بسبب أنها تسترشد بالحكم الديني (الشريعة) والذي لن يخضعه المواطنون للمسائلة.

(لا تقارن بيننا وبين مصر وتونس) يقول الأمير. ووفقاً لأحد الحاضرين، الذي تحدث بشرط عدم الكشف عن هويته لأن الإجتماع كان خاصاً وليس للنشر. لكن من حضر قال إنه والآخرين كانوا مرتابين ومشكّكين في أن الأمير كان مجرد يخفي قلقه.

وكانت وسائل الإعلام السعودية والعروبية داعمة بحذر للإنتفاضات في مصر وتونس، مع عدد من مقالات الرأي التي كانت ترحب بالدعوة للتغيير اللاعنفي. وهذا قد يتغيّر الآن حيث أن الإحتجاجات وأعمال العنف قد سيطرت على البحرين، والتي تقع فقط على بعد جسر طوله ١٥ ميلا من الحدود السعودية. البحرين هو احتمال بعيد أكثر تهديداً، ويرجع ذلك جزئياً للأبعاد الطائفية للإحتجاجات. سكان البحرين المضطربة هم في الغالب من الشيعة، والمتاخمة للمنطقة الشرقية من السعودية، وهي منطقة مهمّة في مجال إنتاج النفط، حيث يشكو السكان الشيعة من المعاملة غير العادلة من قبل المؤسسة الدينية المتزمّتة، ويشعرون بعلاقة حميمية مع اخوانهم الشيعة عبر مياه الخليج.

(إنتفاضة البحرين قد تعطي مزيداً من الشجاعة للشيعة في المنطقة الشرقية للإحتجاج)، قال أحد الدبلوماسيين السعوديين (وربما تتصاعد بعد ذلك إلى بقية أنحاء البلاد).

يقول معظم المحللين أن من غير المرجح أن يقع ذلك. وعلى الرغم من أن السعودية تتقاسم العديد من الظروف التي ولّدت الثورات الديمقراطية – بما في ذلك الاستبداد والفساد وعدد كبير من الشباب المتعلمين والعاطلين عن العمل الذين لم يحصلوا على وظائف مناسبة – فشعبها محمي بالثروة النفطية ومقاوم ثقافياً للتغيير.

وعلاوة على ذلك، يميل المحلّلون إلى الإتفاق على أن السعودية لن تسمح بإطاحة النظام الملكي البحريني. ومنذ ذلك الحين بدأت البحرين حملة قاسية على المحتجّين، قد سرت شائعات بأن السعودية قدّمت دعماً عسكرياً أو توجيهات، ولكن ليس هناك أي دليل لدعم ذلك. في الأيام الأخيرة، تحدّث نائب حاكم المنطقة الشرقية الامير سعود بن جلوي للزعماء الدينيين الشيعة وحثهم على قمع أي شعور للمتمرد، وفقا لتقارير إعلامية سعودية.

يقول توبي جونز، خبير في الشؤون السعودية في جامعة روتجرز، بأن (السعودية لم تقم ببناء جسر إلى البحرين حتى يقضي السعوديون عطلة نهاية الأسبوع، فقد تمّ تصميمه للحظات مثل هذه، من أجل إبقاء البحرين تحت السيطرة).

الانقسامات الطائفية في البحرين والسعودية يمكن أن تعمل أيضا ضد الإحتجاجات، مما يتيح للسلطات هناك لإلقاء اللوم على جدول الأعمال الطائفية من قبل إيران أو وكلائها من الشيعة عن أي احتجاجات. هذا الإتهام

يعتبر سلاحاً قوياً في المنطقة، حيث التشكيك في إيران عميق. وقد أصدر المحتجّون السعوديون دعوة لمظاهرات في جميع المدن الكبرى في البلاد يوم ١١ مارس، على الرغم من العديد كما يبدو يشككون في النتائج.

يقول علي الأحمد، مدير معهد شؤون الخليج في واشنطن (لا نتوقع الشيء الكثير)، والأحمد هو نفسه شيعي وكان نقدياً للنظام الملكي السعودي، ويضيف: (أعتقد ان الناس ما زالوا يتوقعون أن العاهل السعودي سيجعل الأمور أفضل).

ومع ذلك، فإن السعوديين يراقبون عن كثب إشارات الدبلوماسية الأميركية تجاه البحرين. فإن أي تردد إزاء الدعم الأميركي للنظام الملكي السني في البحرين، سوف يثير شعوراً عميقاً بالخيانة بحسب المحللين، ويمكن أن يخلق إنقساماً غير مسبوق في الشراكة مع الولايات المتحدة التي كانت من ركائز السياسة السعودية منذ عام ١٩٤٥.

(العربية السعودية كان لديها دائما خوف من الحصار، سواء من الشيوعية أو من النفوذ الإيراني)، بحسب راشيل برونسون، وهي خبير في شؤون السعودية في مجلس شيكاغو للشؤون العالمية: (البحرين بالنسبة لي هي نقطة التحول عندما يصبح ذلك مقلقاً حقاً).

(٩)

لماذا فدية الملك غير كافية للمحتجين في السعودية؟

أضاءت الباحثة والأكاديمية الحجازية مي يماني على حقيقة جوهرية حول أثر التقديمات الإجتماعية التي أعلن عنها الملك عبد الله عقب عودته من الخارج بهدف استيعاب المطالبات، بما نصّه: العرض الذي قدمه الملك عبد الله من الرشاوى للشباب المهمّشين في البلاد ليس بديلاً عن إصلاح حقيقي.

وجاء في مقالة الدكتورة يماني في صحيفة (الجارديان) البريطانية في ٢٧ فبراير الماضي أن ليس ثمة مملكة هي جزيرة، خصوصاً حين تقع في بحر من الثورة. الملك عبد الله عاهل السعودية، مراقباً الهجوم على رجل ليبيا القوي معمر القذافي مع الرضا الملكي المعتاد، يعتقد أنه يمكن شراء الإحتجاجات مع وعد بتقديم هدايا.

بطبيعة الحال، فإن حجم الرشاوى التي عرضها الملك لجيل الشباب المقصي في البلاد ـ أي ٢٢ مليار جنيه استرليني – هو شيء لا يقدّمه سوى ملك غني بالنفط. العاهل السعودي يتحدّث بمثابة الأب للسكان الشباب – بعد كل شيء، إنه الشيء الوحيد الذي يمكن للعائلة المالكة أن تقدّمه بإسمها لشعبها – ويتوقّع منهم الإنصياع لإسم آل سعود كما يفعلون ذلك لآبائهم الأصليين.

ولكن الملك صالح بين سلطته مع دور (الأب الكريم). في أي مكان آخر، لم يتلق الرعايا وعداً بهذا النوع من الهبات ولم يؤول إلى إحداث ردود فعل ملحوظة.

عبر الصحوة العربية التي بدأت في تونس، شاهد العاهل الكهل البالغ من العمر (٨٦ عاما) وعدد من إخوته المسنين الاضطراب في جميع أنحاء العالم العربي واقتنعوا بأن الركائز التقليدية لسيطرتها السياسية سينظر إليها من خلال: عائدات النفط، وحماية الولايات المتحدة، والوصاية على الأماكن المقدسة.

ولكن مملكة الملك عبد الله محافظة إزاء موجات من الغضب الثوري الذي يلف القلعة: اليمن في الجنوب، والبحرين في الشرق، ومصر وتونس وليبيا في الغرب. وحتى مملكة الأردن التي عادة ما ينظر إليها على أنها منصاعة، قد شملها شبح التغيير. ملوك السعودية قد تعرّضوا، دون شك، إلى اهتزاز في الصميم من خلال تلك الإضطرابات ويشعرون بالتهديد بالثورات الزاحفة والمتعاقبة التي دفع ثمنها حلفاؤهم في القاهرة وتونس. كيف يكون ممكناً، هم يسألون، لبضع مئات من الشهداء فقط في غضون ٢–٣ أسابيع، إسقاط زملائهم المستبدين بهذه السرعة؟

تريد العائلة المالكة في السعودية مقاومة أو شراء المطالب من أجل التغيير السياسي. ولكن المشكلة هي أنهم لا يفهمون ما يطالب به شعبهم. الإنترنت، فيسبوك، يوتيوب، وتويتر تعتبر جميعاً غريبة على الرجال الذين نشأوا في عصر حين كان جهاز الهاتف يعتبر بدعة. إن نحو ٧٠ ٪ من سكان المملكة تحت سنة الـ ٣٠ يؤدي الى تفاقم المشكلة.

لذا، ليس من المستغرب أن يخطؤون في مطالب الناس من أجل الكرامة وصوت حقيقي في الحكومة، لذلك فإن الصرخات المشاكسة لابد من إخمادها بالرشاوي والخبز والألعاب البهلوانية.

لم يأخذ الملك وإخوته في اعتبارهم تقديم أي تنازل سياسي جدي، كما يأمل الكثيرون أنها قد تفضي إلى: إنشاء نظام ملكي دستوري، وانتخابات برلمانية، وإطلاق سراح ما يصل إلى ٨٠٠٠ سجين سياسي من دون محاكمة أو تمثيل قانوني، وإنهاء الفساد الملكي، وإصلاح القضاء وخفض الإمتيازات المعطاة لـ ٢٢ ألف عضواً من أسرة آل سعود، والحد من نفوذ المؤسسة الدينية.

> **الإضطرابات في مصر والبحرين والأردن واليمن ومصر تطوق حكم آل سعود من كل الجهات، وتجعل من السعودية جزيرة غير مستقرة**

بدلاً من ذلك، قاموا بتقديم رشوة لتهدئة القلق والإضطراب: ١٥٪ زيادة في مرتّبات الموظفين في القطاع العام، ومساعدة للطلاب والعاطلين عن العمل، والأندية الرياضية. دعهم يركلون كرات القدم، يبدو أنه شعارٌ ملكي!

لكن التقديمات المالية ليست بديلاً عن الإصلاح الحقيقي.

المطالب التي يقدّمها الشباب الآن في البلاد هي من نوع مختلف تماماً. ما يعبّر عنه الشباب السعودي بجرأة في مواقع الإنترنت وعلى الفيسبوك هو السعي لحقوق المواطنة الحقيقية، وأن يتمّ التعامل معهم من قبل حكومتهم بكرامة. وقد أعلن كثيرون ١١ مارس باعتباره يوم (الثورة). وإذا ما أخذت شكل الإحتجاجات العامة، فإنها ستشكّل علامة تحد في نهاية المطاف، لأن كل المظاهرات السياسية غير قانونية في السعودية، التي يعاقب عليها بالسجن والجلد. من حيث الواقع، فإنه في العام ١٩٧٩، أطلقت القوات الجوية والأرضية النار ضد الشيعة المحتّجين في المنطقة الشرقية، وأدّت الى مقتل العشرات وجرح المئات.

الإنكار يبقى الحالة الذهنية السائدة لدى حكّام السعودية. تعتقد العائلة المالكة بأن لها مكانة خاصة في العالم العربي، وأنه لا يمكن أن تقترب الثورة منها. وإذا ما حاول أحدٌ، فإنهم سيقتفون كلمات الأمير نايف: (ما أخذناه بالسيف نحافظ عليه بالسيف).

في السعودية، ثمة إحساس عميق بتأثيرات تقنيات العولمة. عندما استيقظ الناس على هذا النحو، تبيّن أن الرأي القائل بأن التنمية الإقتصادية ستنتج تلقائياً الإستقرار السياسي بأنه كذبة من خلال الأحداث التي وقعت في تونس والقاهرة والبحرين وخصوصاً ليبيا. فلا يوجد هناك عامل إستقرار تلقائي في الرشوة الاقتصادية أو الإجتماعية التي ينخرط الملك عبد الله فيها الآن.

وفي سبيل الحفاظ على العرش، فإن على الأسرة المالكة السعودية الشروع في التطوّر السياسي بما يتناسب مع التحديث الاقتصادي المفاجيء للبلاد. الإضطرابات البدائية اليوم يمكن أن تتطوّر لجهة ملكية دستورية. الآن، هو الوقت المناسب للملك عبد الله للعمل وليس للرشوة.

هيومن رايتس ووتش تندد بقمع المتظاهرين واعتقالهم:

أوقفوا قمع المعارضة السلمية في السعودية

وزارة الداخلية تُعيد حظر المسيرات وتعتقل المحتجين

سعد الشريف

السعودية هي واحدة من دولتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تحرّم مبدأ التظاهر؛ عُمان هي الدولة الثانية. السعودية ليست عضواً في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يحمي حق التجمع السلمي، لكنها انضمت في العام ٢٠٠٩ إلى الدستور العربي لحقوق الإنسان، والذي يحمي هذا الحق أيضاً. وقد دعت هيومن رايتس ووتش السعودية الى أن توقف حظرها المفروض على المتظاهرين السلميين وتطلق سراحهم، خاصة اولئك الذين اعتقلوا بداية هذا الشهر في القطيف بالمنطقة الشرقية.

وقالت سارة ليا ويتسون، المسؤولة في هيومن رايتس ووتش: (بمنع جميع أنواع الاحتجاج، يقول الحكام السعوديون لمواطنيهم من الرجال والنساء بأنهم لا يملكون حق المواطنة في الشؤون السياسية، وليس لديهم أي حق للمشاركة في الشؤون العامة). وأضافت: (إن السعوديين ضاقوا ذرعاً بتصرفات الحكّام الغير المسؤولة والتي تأمرهم بالطاعة فقط وعدم المخالفة).

في ٤ مارس الجاري، أورد موقع سبق الإخباري في تقرير له وصف الإمام الحكومي المعيّن في المسجد النبوي علي الحذيفي المطالبين بتطبيق الملكية الدستورية في السعودية بـ (أصحاب الفتن). وفي ٥ مارس الجاري أوردت وكالة الأنباء السعودية بياناً، صرح فيه وزير الداخلية بقوله: (الأنظمة المعمول بها في المملكة تمنع منعاً باتاً كافة أنواع المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والدعوة لها وذلك لتعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم وأعراف المجتمع السعودي، ولما يترتب عليه من إخلال بالنظام العام وإضرار بالمصالح العامة والخاصة والتعدي على حقوق الآخرين. وما ينشأ عن ذلك من إشاعة الفوضى التي تؤدي إلى سفك الدماء وانتهاك الأعراض وسلب الأموال والتعرض للممتلكات العامة والخاصة).

وفي ٦ مارس الجاري، أعلن مجلس هيئة كبار العلماء المعيّن من قبل الملك، والذي يفسر القانون الديني الملزم للدولة، بأن الاحتجاجات العامة تعتبر (خارجة عن الإسلام).

وقد شكك المثقفون السعوديون في الأدلة الشرعية التي تحرم هذا النوع من التظاهرات. وكتب البروفيسور في الفقه الإسلامي عبدالكريم الخضر، في صحيفة الرؤية الإلكترونية، وهو أحد الأشخاص الساعين لإنشاء حزب الأمة الإسلامي، الحزب السياسي الأول في البلاد، قائلاً: إذا كانت أهداف الاحتجاجات أمراً محللاً شرعاً، عندئذ يصبح التظاهر وسيلة مباحة لتحقيقه.

وفي ٣ و ٤ مارس الحالي، استمرت التظاهرات السلمية للأسبوع الثاني على التوالي، في منطقة القطيف الواقعة في المنطقة الشرقية ذات الغالبية الشيعية، مطالبة السلطات بإطلاق سراح "المنسيين" التسعة الذين ألقي القبض عليهم للاشتباه في اشتراكهم بالهجمات على المبنى التابع للقوات الأميركية في مدينة الخبر عام ١٩٩٦، والذي راح ضحيته ١٩ قتيلاً. المعتقلون التسعة لم يخضعوا لمحاكمة طوال مدة ١٦ سنة من اعتقالهم.

أيضاً في ٤ مارس ، تظاهر مجموعة من السعوديين في الرياض مطالبين بإطلاق سراح آلاف الناس المعتقلين لسنوات، من دون أي تهمة أو محاكمة، للاشتباه بتورطهم في أعمال عنف. وقال ناشط حقوقي سعودي لـ هيومن رايتس ووتش إن الشرطة قامت باعتقال أكثر من ٢٠ متظاهراً في الشارع في القطيف، كان بينهم بعض المثقفين البارزين مثل حسين العلق، وقال الناشط أيضاً إنه تم اعتقال أحد منظمي الاحتجاج في الرياض ويدعى محمد الودعاني.

ووصف وزير الداخلية في تصريح له أهداف المحتجّين (بالغير شرعية).

وفي بيان في ٦ مارس، جاء كجواب لمجموعة من السنة والشيعة السعوديين الناشطين في مجال حقوق الإنسان، عبرت المجموعة عن الطبيعة السلمية لتظاهراتهم، وطالبوا بإطلاق سراح المحتجين المعتقلين في القطيف وفي الأماكن الأخرى.

وقالت ويتسون: (إن السجن لسنوات من دون أي تهمة أو محاكمة هو أمر تعسفي بكل المقاييس). وأضافت: (إن السلطات السعودية تزيد حجم الإساءة عندما تسمي التظاهرات بأنها غير شرعية).

وكانت مجموعات من السعوديين قد أرسلت التماساً في فبراير الماضي إلى الملك تطالبه بإصلاحات، مثل إدخال الملكية الدستورية، والسماح بالانتخابات لاختيار أعضاء مجلس الشورى، وهي هيئة يعينها الملك ويوكل إليها بعض الوظائف في البرلمان.

في ٢ مارس الجاري، أخبر محرر صحيفة الوطن ثلاثة من الكتاب في الجريدة كانوا قد تقدموا بالتماس وهم أمل زاهد، أميرة كشغري،



وشخص ثالث فضّل عدم ذكر اسمه، بأنهم قد منعوا من الكتابة وتم إعفاؤهم من مسؤولياتهم. وكان المحرر وبحسب رسالة اطلعت عليها هيومن رايتس ووتش، قد اخبر زاهد: (مع بالغ اعتذاري، ولأسباب أجهلها إلى الآن، وصلني توجيه من رئيس التحرير بإعلامك أخذ إجازة في الفترة الحالية على أن تعاودي الكتابة في أقرب وقت).

وذكرت صحيفة الرياض في ٦ مارس قُرائها، بأن مكتب التحقيقات والنيابة العامة، وهي هيئة تتبع وزارة الداخلية لديها الولاية القضائية، فيما يخص الجرائم الإلكترونية، اتهم مطلقي الدعوات (الإلكترونية) (بإشاعة الفوضى والإخلال بالنظام العام للدولة). وتذكر المادة السادسة من قانون عام ٢٠٠٧ لمكافحة الجرائم المعلوماتية أنه يعاقب بالسجن ٥ سنوات أو بغرامة قدرها ثلاثة ملايين ريال سعودي (٨٠٠٠٠٠ دولار) ، أو كليهما، لكل شخص (يقوم بانتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام؛ او القيم الدينية؛ او الآداب العامة).

أوقاف الحرمين الشريفين: أهميتها ودورها

مها اليزيدي

للحرمين الشريفين أهمية تاريخية ودينية، وقد كان المسجد الحرام ومازال مقصد الناس منذ مئات السنين. وأكدت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية فضل الحرمين الشريفين؛ ومن هنا أصبحا مهوى أفئدة المسلمين. ولذلك حظيا باهتمام المسلمين الذين وقفوا عليهما أوقافاً كثيرة في مختلف العصور الإسلامية.

الوقف لغة: مصدر وقف يقف. وله معان عديدة، حقيقة ومجازية، منها: المنع، والقطع، والحبس. وفعله لازم ومتعد حسب الأحوال.

والوقف شرعاً: حبس العين الموقوفة على مل لله تعالى، وصرف منفعتها على من أحبه الواقف. وقد ثبتت مشروعيته، واستحبابه، وترغيب الشارع فيه، بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة الصحيحة من قوله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره.

ويعود الوقف في الإسلام الى أصول أربعة: أولها، فكرة الصدقة الجارية الواردة في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم. والثاني، ما أثر عنه صلى الله عليه وسلم من صدقات قبض عنها. والثالث، الحديث الذي رواه البخاري ومسلم، عن نافع بن عبدالله بن عمر، بشأن وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في سنة ٧هـ/ ٦٢٨م، وهو أول من وقف من الصحابة رضي الله عنهم. والرابع، ما ثبت من أن الصحابة قد وقفوا، ومنهم عثمان وعلي رضي الله عنهما.

يمكن تقسيم الوقف الى نوعين: خيري وأهلي. وهذا التقسيم لم يكن موجوداً في صدر الإسلام، بل كان الوقف يسمى صدقة، إلا أن مفهوم هذين النوعين كان موجوداً، وإن لم يطلق عليهما الأهلي والخيري. ولما كان الوقف باعتباره صدقة موصولا أثرها في حياة صاحبها، وبعد المات، وقربة يتقرب بها المسلم الى الله تعالى، واقتداء بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، حرص كثير من المسلمين على فعل الخير، حكاماً وأفراداً، وأغنياء وفقراء. فكانوا يحبسون الأوقاف ويخصصون ريعها في تأمين الدعم المادي لسكان مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومصالح المسجد الحرام، والمسجد النبوي الشريف.

بدأ الإهتمام بالحرمين الشريفين منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ت ٢٣هـ/ ٦٤٣) الذي وقف الكثير من الأراضي التي فتحت بالقوة، وأصبحت تعامل معاملة الوقف تماماً، وخصص ريعها لعموم منفعة المسلمين، ووفق ما يجتهد حاكم الدولة الإسلامية.

وقد استمر خلفاء بني أمية بالوقف على الحرمين الشريفين، وتوفير المياه الصالحة للشرب والإستعمالات البشرية، ابتداءً من عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان (ت ٦٠هـ/ ٦٧٩م) وطوال العصر الأموي؛ إذ إن عامة المقتدرين من الصحابة قد باشروا وقف أموالهم، أو جزء منها على الحرمين الشريفين. كما أبدى خلفاء بني العباس اهتماماً كبيراً بالأوقاف وتنميتها وتنوعها. فأبو العباس السفاح (ت ١٣٦هـ/ ٧٥٣م)، افتتح أعماله في نطاق البر والأوقاف، بأن أمر بضرب المنار على طريق الحج الذي يربط الكوفة بمكة المكرمة والمدينة المنورة. كما يُذكر أن أبا جعفر المنصور (ت ١٥٨هـ/ ٧٧٤) كان قد وقف الأوقاف على أهل المدينة المنورة؛ وسار على نهجه بقية الخلفاء العباسيين. وكانت هناك منافسة حادّة بينهم وبين الأمراء من الأسرة العباسية في أعمال البر وإشاعة الأوقاف على الحرمين الشريفين، حيث لم يقتصر أثرها على الحج والحجاج وسكان الحرمين الشريفين، بل شمل التعليم، في مراحله المختلفة، وأهدافه المتعددة، والصحة العامة، وما الى ذلك.

في العصرين الأيوبي والمملوكي، تجلى هذا الإهتمام فيما يرسل مع قافلة الحج المصرية لصيانة وتجميل الحرمين وإدارتها، وما كان يرسل اليهما في صورة مخصصات للأهالي والمجاورين، وغير ذلك من النفقات، مثل كسوة الكعبة، وكسوة الحجرة النبوية المشرفة، وخدمة الحرمين، وما إلى ذلك.

ازدهرت الأوقاف بصورة كبيرة في العصر المملوكي، لازدياد قوة المشاعر الدينية، ولأن الطابع الديني قد غلب على حياة ذلك العصر، فوجدت هذه الرغبة في فعل الخير والتصدق متنفساً لها في نظام الأوقاف، فبادر الخيرون الى وقف الأوقاف من مبان وأراض وغيرها على مختلف الأغراض الخيرية التي تعود على المجتمع بالخير العميم، تقرّباً الى الله تعالى.

إن مما ساعد على انتشار الأوقاف في العصر المملوكي، المنافسة بين السلاطين والأمراء وغيرهم من الشخصيات الكبرى على تشييد المساجد والأسبلة والمدارس وغيرها، ورصد الأوقاف عليها، ويدل على قوة هذا الشعور الخير، كثرة الأوقاف على مصالح الحرمين الشريفين وأهاليهما، وإنشاء المساجد والأسبلة والمدارس بهما، وتسهيل تأدية فريضة الحج، ولاسيما لغير القادرين.

من أبرز تلك الأوقاف وقف السلطان برسباي (ت ٨٤١هـ/ ١٤٢٧م)، ووقف الدشيشة الكبرى، الذي يعد من أكبر الأوقاف المخصصة لأهالي الحرمين الشريفين في مصر. ويقصد بالدشيشة، القمح الذي يرسل سنوياً الى الحرمين فيعمل طعاماً للفقراء، يجرش ويدش ويطبخ ويفرق عليهم.

واستمر الإهتمام بهذه الأوقاف في العصر العثماني حيث أبقى السلطان سليم الأول (ت ٩٢٦هـ/ ١٥١٩م) أوقاف الجراكسة عموماً، وأضاف الى وقف الدشيشة العديد من القرى والضياع، وسار على نهجه السلطان سليمان القانوني (ت ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م) الذي ضم الى هذا الوقف بعض الأوقاف الأخرى. كما أن السلطان مراد الثالث (ت ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م) أضاف في عام ٩٩١ هـ/ ١٥٨٣م الى هذا الوقف عدداً من الضياع والأراضي المزروعة.

بعض الأمراء والأعيان، في العصر العثماني، أضافوا للدشيشة الكبرى أيعاناً موقوفة. ومن أمثلة ذلك أن الأمير فرحان آغا وزوجته السيدة زليخا، وقفاً بالقاهرة عقاراً يبلغ ريعه مائتين وسبعين نصف فضة سنوياً. كذلك خصصت السيدة خاتون بنت عبدالله وقفاً آخر بلغ ريعه مثل ذلك. وهناك الكثير من الوثائق التي تشير الى اتساع وقف الدشيشة الكبرى



في العصر العثماني.

من أبـرز أوقـاف السلاطين المماليك وقف السلطان قايتباي (ت ٩٠١هـ/ ١٤٩٥م) كان في شكل وكالة وحوانيت بباب النصر، يصرف ريعها في مصالح الحرمين الشريفين، ولعمل الدشيشة لأهالي المدينة المنورة.

ويعود تاريخ أوقاف هذا السلطان الى ما بعد رجوعه من حجة عام ٨٨٤هـ/ ١٤٧٩م، حيث شرع في شراء عدة أماكن، ووقفها ليحمل ريعها الى المدينة المنورة. ذكر السمهودي أن (متحصلها سبعة آلاف أردب وخمسمائة أردب من الحب في كل سنة)، كما كان لقايتباي عدة منشآت بمكة، مثل الرباط الذي خصصه للفقراء الأعراب والطلبة. بالإضافة الى درسة وميضأة، وسبيل، ومكتب للأيتام. ووقف على مجموعته تلك أوقافاً هي ربوع ودور بمكة المكرمة بلغ ريعها سنوياً نحو ألفي دينار، فضلاً عن ضياع وربوع وحوانيت وقفها بمصر، وكان يرسل ريعها جميعاً حبوباً أو نقداً الى مصالح المنشآت المذكورة، وعمل الدشيشة لمن يسكنها.

لم يقتصر الأمر على السلاطين في اهتمامهم بالحرمين الشريفين، بل سار الأمراء على سيرة سلاطينهم وحرصهم على ذلك. ومن أمثلة ذلك وقف الأمير صارم الدين إبراهيم ابن الأمير شمس الدين علي الخزعلي، الذي وقف عام ٨٨٠هـ/ ١٤٧٥م، بعض الأوقاف وجعل ريعها وقفاً على فقراء الحرمين الشريفين والمسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف بالسوية بينهما. وكذلك الأمير يشبك بن مهدي الدوادار الذي وقف عام ٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م وقفاً خصصه لفقراء ومساكين المدينة المنورة.

ونتيجة لازدهار الأوقاف في العصر المملوكي تنوعت الأعيان الموقوفة، وكذلك الفئات الموقوفة عليهم. وكان من أهم ما وقف في هذا العصر الأراضي الزراعية، والعقارات، التي شملت: المدارس، والقصور، والدور، والفنادق، والعقارات، والربط، والخانات، والسبل، وأحواض الدواب، ومعاصر الزيت، والحمامات، والطواحين، والأفران، ومخازن الغلال، وغيرها مما ورد في وثائق الواقفين في ذلك العصر. فلم تنته حقبة المماليك، إلا كان ما يقارب نصف أراضي مصر أوقافاً، بحيث كان نسبتها عند دخول العثمانيين اليها، حوالي عشرة قراريط من ٢٤ قيراطاً، الى جانب مباني القاهرة والفسطاط التي كان أكثرها أوقافاً.

اتسع نطاق الوقف في عصر الدولة العثمانية، وذلك لإقبال السلاطين والأمراء والأعيان عليه، وأصبحت له تنظيمات خاصة به، وصدرت تعليمات متعددة لتنظيم شؤونه، وبيان أنواعه، وكيفية إدراته.

ولشدة اهتمامهم بالحرمين الشريفين والوقف عليهما، أنشأت الدولة في عام ٩٩٥ هـ/ ١٥٨٦م إدارة خاصة بالحرمين الشريفين، عرفت باسم (نظارة الحرمين)، مهمتهما ادارة الأوقاف الخاصة بهما. وقد ازدادت أهميتها بعد ازدياد أوقاف السلاطين العثمانيين وزوجاتهم، وما وقفه أغوات دار السعادة، والشخصيات المهمة في الدولة، على الحرمين الشريفين.

الدولة العثمانية عندما طبقت نظام الأوقاف، أقرت بعض الأوقاف المملوكية في بعض البلدان مثل مصر والحجاز، وأضافت اليها بعض العقارات الأخرى. من أبرز أوقاف العثمانيين على الحرمين الشريفين، وقف السلطان محمد بن مراد الثالث (ت ١٠١٢هـ/ ١٦٠٨م) الذي عرف وقفه بالمحمدية، تشريفاً لمؤسسه ولابنه السلطان أحمد الأول (ت ١٠٢٦هـ/ ١٦١٧م) اللذين خصصا وقفهما في الإنفاق على الحرمين الشريفين وسكان مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وكان للسلطان مصطفى (ت ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م) وقف كبير على الحرمين الشريفين، وكان يرسل من ريعه كل عام مبلغ ١٥ ألفاً نصف فضة.

يعلق محمد أمين المكي على ضخامة تلك الأوقاف بقوله: (ليس هناك أحد من الملوك المسلمة باستثناء الخلفاء الراشدين وعمر بن عبدالعزيز إلا السلاطين العثمانيين من أسس أوقافاً ضخمة للحرمين الشريفين).

بالإضافة الى ذلك فإن الأمراء والأعيان اتبعوا سلاطينهم، فوقفوا الكثير من الأراضي الزراعية والعقارات المبنية، وخصصوا ريعها لأهالي الحرمين الشريفين. من أبرزها وقف علي باشا السبكي (ت ٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م)، الذي خصص في ريع وقفه ٧٥٠٠ نصف فضة لأهل مكة المكرمة، و١٢٥٠٠ على أهل المدينة المنورة. الأمير عبدالرحمن كتخذا (ت ١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م) الذي يعد من أهم الأمراء الذين اهتموا بالمقدسات الإسلامية، كان يرسل سنويا الى مكة المكرمة والمدينة المنورة ٢٠٦٩٨ نصف فضة، مع أمير الحاج المصري.

من خلال وثائق الوقف، يتضح أن أغلب الأقاليم التي اشتهرت بأوقاف حكام الدولة الإسلامية، على مر العصور، هي مصر والشام وتركيا والحجاز؛ بالإضافة الى أوقاف دول اخرى في مناطق مختلفة من

العالم الإسلامي، منها اوقاف الحرمين الشريفين في اليمن، حيث لا توجد منطقة من مناطق اليمن إلا وفيها أوقاف للحرمين. وأكثر هذه الأوقاف في لواء تهامة ولواء إب. وكان لها إدارة مستقلة عن سائر الأوقاف في ألوية اليمن وأقضيته ونواحيه، يجمعون أثمان حاصلات تلك الأوقاف، ثم يرسلونها الى ناظر أوقاف الحرمين في صنعاء، وترسل سنوياً الى الحرمين. وقيل: إن الوالي العثماني، حسين باشا اعتنى بتلك الأوقاف، وأصبحت ترسل مع قافلة الحاج اليمني.

في الشام خصصت أوقاف عرفت بالأوقاف الشامية، والأوقاف الحلبية، كان ريعها مخصصاً لأهل الحرمين الشريفين. ففي عام ٩٢٥هـ/ ١٥١٩م، فرق القاضي الشافعي النوري ابن ناصر مبلغاً وصل من نائب طرابلس، وهو ٥٠٠ دينار، يقال: إنها بدل وقف جعله لأهل مكة يصل اليهم في كل موسم، لكل قاض خمسة دنانير أشرفية، وغالب الناس وأرباب الشعائر وغيرهم من أهل البيت، لكل واحد ديناران أو نصفهما وبعض الناس نصف دينار.

قام كاتب أوقاف الحرمين الشريفين في الشام، محمد جلبي القرماني، بتخصيص أوقاف لأهل الحرمين، كان ريعها في كل عام نحو الفي دينار.

وفي مدينة صيدا أوقاف مخصصة للحرمين الشريفين، مثل وقف أحمد باشا الذي تضمن مجموعة من الأراضي والساحات والمخازن. وكذلك وقف مصطفى بك، ووقف أحمد آغا رستم، وأوقاف أخرى متنوعة.

عدد من سلاطين المغرب وأعيانها وقفوا أوقافاً على الحرمين الشريفين، منها ما قام به السلطان اسماعيل (ت ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م)، بحبس نصف مستفاد غلّة زيتون غابة حمريّة بمكناس على مكة المكرمة والمدينة المنورة، بنسبة الثلث لمكّة، والثلثين للمدينة المنورة. كذلك حبس السلطان محمد بن عبدالله (ت ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م) مبلغاً قدره ألفا دينار ذهباً، من مستفاد مرسى تطوان، يصرف على كل من له وظيفة بالمسجد الحرام أو المسجد النبوي، من أعوان، وأئمة، ومدرسين، ومؤذنين، وفراشين، وغيرهم. كما حبس مبلغاً قدره ستة آلاف ريال فضّة لأهل الحرمين من مستفاد بعض الثغور.

حُبست أعيان مختلف للصرف على فئات معينة من المجاورين. فالمؤرخ عبدالرحمن السعدي يذكر أن الأسكيا محمد بن أبي بكر الطوري، حجّ في السنة ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م، واشترى جناناً حبسها على أهل التكرور. واستفاد الكثير من الشناقطة من الأوقاف الحجازية، وبما أنهم غرباء عن وطنهم، فهم كانوا في حاجة ماسّة الى موارد الأوقاف التي يصبح يعوّل عليها المهاجرون من سكان الحرمين، خصوصاً وأن مؤسسة الأوقاف لم تكن معروفة عند الشناقطة في بلادهم.

في سجلات أرشيف الجزائر، وما ورد فيها تحت عنوان (مداخيل الحرمين الشريفين أو شركة الحرمين الشريفين) قدّر قنصل فرنسا، في عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، عدد أحباس هذه المؤسسة بحوالي ١٥٥٨ عقاراً، وهي بذلك تعادل ثلاثة أرباع مجموع العقارات المحبسة في الجزائر المدينة، والتي قدّرت مداخيلها في ذلك العام بقيمة ٤٣٢٢٣ فرنكاً فرنسياً.

أما في تونس فتتعدد الأوقاف، وتتفاوت من جهة الى أخرى. فكان تشتمل على رباع وعقارات حبسها أصحابها على مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويتولى وكيل الحرمين كرائها بمقتضى عقود. وكانت أغلبة منحصرة بحاضرة تونس، الى جانب رباع محدودة ببعض المدن الأخرى كسوسة وبنزرت والمنستير.

المساعدات الناتجة عن الأوقاف بصورة عامة أخذت أشكالاً وأنواعاً مختلفة، فمن ذلك توزيع المساعدات النقدية، وقد ذكرت أمثلة على ذلك. ومن هذه المساعدات ما كان عينياً كأنواع معيّنة من الأقمشة والأغذية.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، صدقة الحبّ، التي يعود تاريخها الى السلطان سليم الأول (ت ٩٢٦هـ/ ١٥١٩م)، ففي عام ٩٢٤هـ/ ١٥١٨م، وصلت الى جدة سفن من السويس تحمل سبعة آلاف أردب من القمح منها خمسة آلاف لأهل مكة المكرمة، والباقي لأهل المدينة المنورة.

وكانت مصر ترسل من الأوقاف الخيرية الموقوفة على اهالي الحرمين الشريفين من الغلال لوقف المحمدية، ما مقداره ٢٠٧٨٩ اردب من القمح، ولوقف المرادية ٣٨٤٠ اردباً، ولوقف الدشيشة الكبرى ٣٣٣٣٣ اردباً وثلث اردب، وكانت جميعها تحت اسم قرى الدشيشة.

ويذكر ابراهيم رفعت باشا أن ما كانت ترسله مصر الى الحرمين الشريفين كان يبلغ ٢٠٢٣٥ اردباً من القمح، منها ٨٥١٩ اردباً لأهالي المدينة المنورة، والباقي لمجاوري مكة المكرمة وأهاليها.

هذه مساعدات كانت ترسل وفق تنظيم معيّن عرف في العهد العثماني بالصرّة، إذ أنها عرفت في مصر وتونس وعموم المغرب العربي، بأنها الأموال التي تجمع من مختلف الأحباس الموقوفة في البلاد على الحرمين الشريفين، وتوضع أموال كل وقف في صرّة ويُكتب محضرٌ عن محتويات هذه الصرّة وعليه الأختام والشهود، وترسل سنوياً الى أهل الحرمين الشريفين من أهل الحكام، والسادة، والأشراف، والأعيان، والعلماء، والفقراء.

إلا أن المساعدات العثمانية كانت من أكثر المساعدات تدفقاً على الحرمين الشريفين، وكانت تتزايد سنوياً. ففي عهد السلطان بايزيد الثاني (ت ٩١٨هـ/ ١٥١٢م) بلغت ١٤٠٠٠ دينار، صُرف نصفها على فقراء مكة المكرمة، ونصفها الآخر على فقراء المدينة المنورة. ثم أخذت في التزايد في عهد خلفائه. فلما آل أمرها الى السلطان سليم الأول أرسل أضعاف ما كان يرسله الخلفاء من قبله، وجعل لها دفتراً تسجل فيه العطايا، وقرّر لجماعة من المجاورين مائة دينار لكل شخص.

يعلّق الحموي على تلك الأموال بقوله: (إن النقود الواصلة الى هذه الأمكنة من جهة السلطان والأوقاف في كل سنة كانت فوق المائة ألف دينار، بحيث لو فرّقت على وجهها لاستغنى الفقراء بتلك الأماكن).

من مصر المملوكية كانت ترسل سنوياً صرّة السلطان برسباي (ت ٨٤١هـ/ ١٤٣٧م) من حاصل أوقافه على الحرمين، وكانت تبلغ ٣٠٠٠٠ فضة، وهناك الكثير من الوثائق التي تشير الى استمرارها في العصر العثماني، وكذلك صرّة مال الذخيرة التي تعود الى ملوك الجراكسة، فأبقاها السلطان الأول على حالها، وأجراها في كل عام من خزينة مصر. وخصصت لجماعة من المجاورين بالحرمين مخصصات كانت مائة دينار لكل شخص منهم. وتؤكد المصادر استمرارها، فبلغت في النصف الأول من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ٣٢ كيساً مصرياً.

عرفت تونس بإرسالها للصرة منذ قرون، فمنذ ذلك مثلاً ما أرسله أبو فارس عبدالعزيز الحفصي (ت ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦م) والسلطان محمد باي في عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م. وعلى الرغم من الصعوبات التي كانت تواجهها الدولة، إلا أنها كانت حريصة على إرسال الصرّة، بالرغم من انقطاعها عدّة سنوات. فحين تتحسن الظروف، كانت تبادر بتسديد ما بذمّتها، فمن ذلك أنه في عام ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م، قامت بارسال الصرّة عن خمس سنوات وبلغ اجمالي ذلك ٧٤٨ محبوباً.

يشير اليوسي (ت ١١٠٢هـ/ ١٦٩٠م)، الذي زار الحجاز قبل وفاته، الى أن الصرّة المغربية المرصودة الى الحرمين الشريفين، كانت تعني ميزانية ضخمة تستفيد منها جميع المؤسسات في الحجاز، وكانت تصل في كل عام وبانتظام الى كل أسرة وفرد في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

تعددت مصارف أوقاف الحرمين الشريفين، لكنها كانت تجتمع في

أسهمت الأوقاف إسهاماً فعالاً في تدعيم الحرمين إصلاحاً وتعميراً، كما أسهمت تعليماً، حيث ساعدت في إيجاد جيل من العلماء والأئمة والخطباء والمحدثين والمؤذنين. وقد وفرت الأوقاف جل احتياجاتهم بما خصص من ريعها. وتوافر وسائل المعيشة في المدينتين المقدستين كان سبباً رئيسياً في أن تزدهر الحركة العلمية فيهما، تؤكد ذلك الكثير من الوثائق.

من الأغراض التي شملها الوقف، الصرف على الخدمات العامة في الحرمين الشريفين. فقد أحاط سلاطين وحكام الدول الاسلامية الخدمات العامة بالحرمين الشريفين بعظيم العناية وتعددت الأوقاف التي تعود بالخير على النواحي العامة للمقيمين والوافدين الى الحرمين. من ذلك، الوقف على البيمارستانات، والرعاية الصحية، والرباطات، والمدارس، والمدرسين، وطلاب العلم، والمنقطعين، في اجرة حملهم وإطعامهم وكسوتهم، وعلى تكفين الموتى. ولم يغفلوا توفير المياه، فوقفوا على اصلاح العيون، وعلى اجرائها، وعلى الأسبلة، وغيرها من الخدمات العامة.

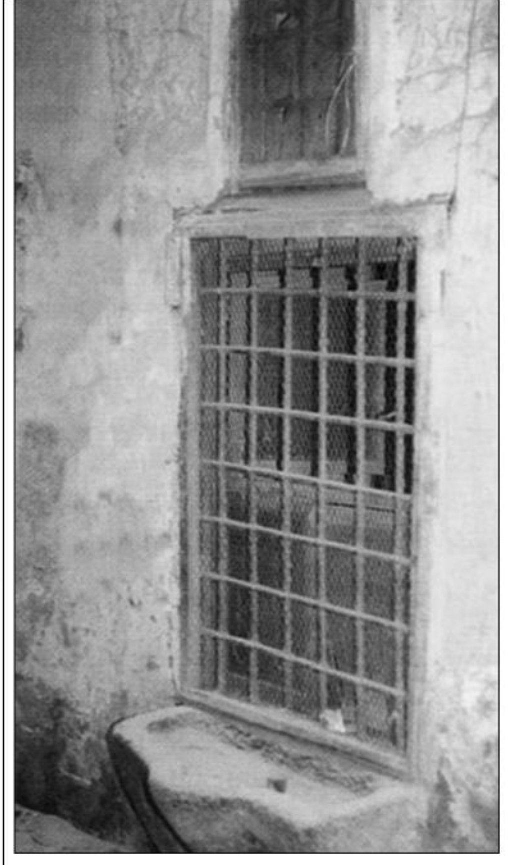
ويعد وقف السلطان الأشرف شعبان، الذي وقفه عام ٧٧٧هـ/ ١٣٧٥م، خير مثال على وقف الخدمات العامة، إذ أنه تناول الصرف على الخدمات العامة بالمدينتين المقدستين، وشمل الكثير من المناشط العلمية والصحية وغيرها.

تلك الأوقاف قامت بدور كبير في تأمين معيشة الأسر بالحرمين الشريفين، ووفرت لهم حياة كريمة، بما فيهم المجاورون، حيث تشير إحصاءات الدفاتر أن هنالك فئات من السكان بمكة المكرمة والمدينة المنورة كانوا يستفيدون من تلك الأوقاف. وقعد التصنيف وحصر أسماء هؤلاء، وجد أن أغلبهم كانوا من المجاورين القادمين من بعض الأقطار الإسلامية، كالهند وموريتانيا وبلدان شمال إفريقيا، كالمغرب الأقصى وتونسى ومصر، وهي كلها فئات قدمت مكة المكرمة والمدينة المنورة للمجاورة، ثم مكنتها تلك الأوقاف من الإقامة والإستقرار بهاتين المدينتين.

بالإضافة الى ذلك، كان هناك ما ينفق منها على الأشراف، أمراء مكة المكرمة والمدينة المنورة، حيث شكلت الأوقاف مورداً مهماً في الإنفاق عليهم ولتصريف شؤون امارتهم. يضاف الى هذا ما نالوه من الهبات والأموال في صورة إعانات مالية، أو عينية، فالأموال التي كانت تصل اليهم من السلاطين والملوك والأمراء وكبار رجال الدولة من مصر ومن سائر البلاد الإسلامية كانت كبيرة.

أدت الأوقاف رسالتها، وحققت الهدف منها، في كل نواحي الحياة، إذ عملت على رفع مستوى المعيشة في المدينتين المقدستين، ووفرت وظائف كثيرة، وأنعشت الأسواق، وخفضت الأسعار، وعم الخير أهالي الحرمين والمجاورين بهما والوافدين إليهما، وخاصة الفقراء، والعاجزين، والمنقطعين، والأرامل واليتامى والمساكين.

إضافة الى ذلك، ساهمت الأوقاف في إثراء الحياة العلمية في المدينتين المقدستين، حيث أن العلماء والطلاب كانوا يجدون في الأموال والمؤن وصدقات أهل الخير والأوقاف الدائمة والمرصودة التي كانت محبوسة عليهم، ما يلبي مطالب حياتهم ويساعدهم على التفرغ العلمي. وقد اجتذب الحرمان الشريفان الكثير من العلماء، لا سيما من عصفت بهم المفتن في بلادهم، ولم يجدوا ملاذاً يؤويهم سوى مكة المكرمة، او المدينة المنورة، ينشدون فيهما الأمن والإطمئنان، بعيداً عن الفتن والإضطرابات. وبهؤلاء العلماء حدثت نهضة علمية واسعة، ما كان لها أن تتم إلا بالأوقاف والأموال التي كان الإنفاق فيها على التعليم مطلباً رئيسياً.



ثلاث جهات رئيسية كالتالي: ١/ أوقاف يستغل ريعها للصرف المباشر على الحرمين الشريفين وعمارتها وموظفيها والعاملين بها. ٢/ أوقاف يستغل ريعها في الخدمات العامة بالمدينتين المقدستين مثل اصلاح الطرق التي كان يسلكها الحجاج، وتأمينها من اللصوص وقطاع الطرق، وتوفير المياه وإنشاء المدارس، والرباطات والبيمارستانات. ٣/ أوقاف يستغل ريعها للأهالي والمجاورين بالحرمين الشريفين.

إن الإهتمام بشؤون الحرمين الشريفين كان في مقدمة أوجه الصرف من اوقاف الحرمين الشريفين. ومن أهم وثائق السلاطين في ذلك، حجّة وقف السلطان الأشرف شعبان (ت ٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م) على الحرمين الشريفين ورعاية شؤونهما من عمارة وسقاية، ونشر علم وتعيين أئمة ومؤذنين وخدم في المسجد الحرام، حتى أنه اهتم بتعيين من يقوم بتطييب الحجرة الشريفية بالمسجد النبوي، ومن يقوم بحراسة نعال المصلّين على كل باب من أبواب مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم.

ومما أوقف على الحرمين الشريفين، وقف الأمير أحمد ابن السيفي أرغون شاه، من مجموعة اراضي زراعية كان يصرف ريعها لصالح الحرمين الشريفين، في كل سنة ٥٠٠ درهم.

هنيئا للشعب السعودي بحكامه

عبد الباري عطوان

نتابع الشأن السعودي، وتطورات الاوضاع على ارض الحرمين لسببين رئيسيين، الاول: الدور المحوري الذي تلعبه السعودية على الصعيدين العربي والعالمي، والثاني: تجنب معظم وسائل الاعلام العربية الخوض في هذا الشأن خوفا ورهبة او حفاظا على مصلحة ما.

ومن المفارقة ان هناك انطباعا راسخا في الغرب مفاده ان الانظمة الملكية العربية (محصنة) في وجه الثورات والانتفاضات الشعبية التي تجتاح المنطقة العربية حاليا، ونجحت حتى الان في اسقاط نظامي حكم في كل من تونس ومصر، وهذه الحصانة راجعة، حسب رأي هؤلاء الى صلابة قاعدة الحكم في هذه الملكيات، والتفاف غالبية الشعب حولها.

صحيح ان هذه الحصانة لم تختبر بشكل قوي في السعودية حتى هذه اللحظة، وان حراك القاع فيها ما زال بطيئا جدا ومحدود التأثير، ولكن الصحيح ايضا ان نظاما عربيا حديث الانضمام الى نادي الملكيات (البحرين) يواجه حاليا ثورة شعبية متأججة بدأت تخرج تدريجيا عن طابعها الاحتجاجي السلمي، نظرا لعدم التجاوب مع مطالبها في الاصلاح السياسي.

الاوضاع في مملكة البحرين افضل كثيرا منها في جارتها السعودية، ففي الاولى برلمان منتخب، وتعددية سياسية تتمثل في تكتلات واحزاب وجمعيات مختلفة التوجهات والمشارب، وتتمتع المرأة بالكثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية وتنعكس كل هذه الجوانب في صحافة تتمتع بسقف معقول من الحريات التعبيرية، ومع ذلك انفجرت الاحتجاجات الشعبية منذ اكثر من شهر ولم تتوقف حتى الآن، تطالب بدستور جديد، واطاحة حكومة يرأسها رئيس وزراء منذ اربعين عاما، ولا يتمثل فيها الشعب الا في وزارات ثانوية هامشية، وتحقيق العدالة في الوظائف، ووقف التجنيس السياسي.

في المملكة (الأم) اي السعودية، لا يوجد اساسا سقف للحريات حتى يرتفع او ينخفض، والفساد ضرب معدلات قياسية، حتى ان الحكومة السعودية تدخلت بالامس لدى الحكومة البريطانية لمنع نشر نتائج تحقيقات اجريت بشأن صفقة اسلحة اليمامة قبل ثلاثين عاما وبلغت فيها نسبة العمولات اكثر من ثلاثين في المئة ذهبت الى جيوب امراء كبار.

الشعب السعودي الذي يعاني من البطالة (٢٠٪، وضعفها في اوساط الشباب)، وانهيار الخدمات الاساسية، ولا يعرف الانتخابات او اي نوع من البرلمانات المنتخبة، ممنوع عليه الاحتجاج بفتوى رسمية صادرة عن هيئة كبار العلماء برئاسة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ الذي هو مفتي البلاد ايضا، لان المظاهرات خروج عن الشرع، ومعصية لاولي الامر.

× × ×

بالامس خرج الامير نايف، وزير الداخلية لاكثر من خمسة وثلاثين عاما، على شاشات التلفزة السعودية مهنئا العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الامير سلطان بن عبدالعزيز (بهذا الشعب السعودي الكريم.. الشعب الوطني.. هذا الشعب الذي رفض التجاوب مع دعاوى الاشرار التي تريد ان تحول المملكة الى مكان للفوضى والمسيرات الخالية من الاهداف السامية).

كرم هذا الشعب السعودي ووفاؤه عائدان الى (رفضه) مطالبات على (الفيس بوك) حثته على تنظيم مسيرات احتجاجية يوم الجمعة ٢٠١١/٣/١١ حيث اكدت وسائل الاعلام الرسمية وشبه الرسمية الهدوء التام في شوارع المدن الرئيسية وميادينها، ولكنها لم تقل ان الحكومة دفعت بعشرات الآلاف من رجال الامن لمنع مثل هذه المظاهرات بالقوة اذا تطلب الامر، مثلما حدث في مدن القطيف والهفوف الشيعية التي تحدت امر الحظر ونزل مواطنوها الى الشوارع.

وكالات الانباء الغربية وزعت تقارير اخبارية يوم ٢٠١١/٣/١٣ بتظاهر حوالي مئتي شخص امام مبنى وزارة الداخلية للمطالبة بالافراج عن المعتقلين واحتجاجا على السياسات القمعية، والمطالبة باصلاحات، الامر الذي يطرح العديد من علامات الاستفهام حول مصداقية رواية الصحافة الرسمية التي قالت ان متظاهرا واحدا تظاهر في العاصمة السعودية يوم الجمعة.

نريد ان نوجه سؤالا الى الامير نايف: اذا كان الشعب السعودي على هذه الدرجة من الكرم والوفاء، وملتفا فعلا حول الاسرة الحاكمة، الا يستحق هذا الشعب ان يتلقى تقديرا خاصا، او مكافأة لسلوكه هذا في احباط (مؤامرات) الاشرار في نشر (الفوضى) في البلاد، وتنظيم مسيرات خالية من الاهداف السامية؟


عبد الباري عطوان

القيادة السعودية لا تستطيع ان تنكر عدم معرفتها بمطالب الشعب السعودي، فقد تقدمت نخبهم الليبرالية والدينية بعرائض عدة تضمنت مطالبها كاملة، ابتداء من انتخاب مجلس شورى بصلاحيات رقابية وتشريعية كاملة، ومرورا بالتوزيع العادل للثروة، وانتهاء بمحاربة الفساد وتحويل البلاد الى ملكية دستورية.

هيئة كبار العلماء التي انحازت الى الحاكم، ووظفت فتاواها لمصلحته، وبناء على طلبه، بتحريم التظاهر، لم تنتقد مطلقا، اقدام السلطات على اعتقال كل الذين وقفوا خلف هذه العرائض، وابقتهم خلف القضبان لسنوات دون محاكمات عادلة، وعندما جرى الافراج عنهم وتم وضعهم على اللوائح السوداء ومنعوا من السفر، وما زالوا حتى هذه اللحظة، ومن بين هؤلاء متروك الفالح، وعلي الدميني، وعبدالله الحامد، والشيخ سعيد بن زعير والقائمة تطول.

المسؤولون السعوديون يقولون في مجالسهم الخاصة انهم لن يتجاوبوا مطلقا، ولن يقدموا على اصلاحات سياسية تحت ضغط الاحتجاجات، او التهديد بها، وهذه المكابرة نعتقد انها ستؤدي لاحتجاجات اكبر في المستقبل، فلا يعيب الحاكم ان يتنازل لمطالب شعبه المشروعة وبالسرعة المطلوبة، خاصة انه يفعل ذلك لمصلحته بالاساس قبل ان يكون لمصلحة مواطنيه. فالسلطان قابوس

بن سعيد سلطان عمان حل مجلس الوزراء، وطرد اثنين من اقرب مستشاريه في ذروة اشتعال شرارة الاحتجاجات في مختلف ارجاء السلطنة.

× × ×

تخطئ القيادة السعودية اذا اعتقدت انها محصنة من الاحتجاجات، وانها تستطيع ان تشتري صمت الشعب السعودي على الكثير من التجاوزات والازمات الداخلية بتخصيص ٣٧ مليار دولار تعتبر نقطة في بحر، لان ما يطالب به السعوديون هو ما طالب ويطالب به المصريون والتونسيون واليمنيون والبحرانيون، اي الكرامة، ووقف كل اشكال اذلال المواطن، وحرمانه من حقوقه.

الخبراء الامريكان قالوا ان حكم الرئيس حسني مبارك مستقر، واكد نظراؤهم الفرنسيون ان حكم الرئيس التونسي لا يواجه اي اخطار، الآن يكررون الشيء نفسه بالنسبة الى السعودية.

استقرار المملكة مرهون بالاصلاحات السياسية وبأسرع وقت ممكن، وعليهم ان يتذكروا ان الانتفاضتين في مدينة سيدي بوزيد التونسية وميدان التحرير في القاهرة بدأتا بالعشرات وتطورتا الى مشاركة الملايين.

الشعوب العربية تحررت من عقدة الخوف وثقافته، واصبحت قوات الامن هي التي تخاف المواطن، وليس المواطن الذي يخشى قوات الامن مثلما كان عليه الحال في السابق، وما كان مقبولا قبل ثلاثين او اربعين عاما لم يعد مقبولا الآن. فالصحوة عدوى حميدة، وطالما وصلت الى مصر فانها ستصل حتما الى عواصم عربية اخرى اعتقدت خطأ انها في مأمن.

السد الوحيد الذي يمكن ان يقف في وجه الثورات هو الاصلاح السياسي الحقيقي، اما الفتاوى بتحريم المظاهرات، او اعتقال المدونين، او حتى منع الفيس بوك والتغول في حجب مواقع الانترنت، فقد تعطي نتائج عكسية تماما، ولم تزدد الثورتان التونسية والمصرية اشتعالا وتدخلان مرحلة المليونية الا بعد اقدام الحكومتين في البلدين على اتخاذ هذه الاجراءات.

هل تستوعب السلطات السعودية هذا الدرس؟ لا نعتقد بذلك، فلا توجد اي مؤشرات توحي بعكس ذلك مطلقا.

عن القدس العربي، ٢٠١١/٣/١٤

السعودية: سياسة التهديد والوعيد

د. مضاوي الرشيد

في تصريح صحافي لوزير الخارجية سعود الفيصل عن الاضطرابات المحتملة في السعودية نتيجة التغييرات السياسية والحالة الثورية التي تعم ارجاء الوطن العربي هدد الامير وتوعد بقطع الاصابع وخاصة اولئك المتهمين بالتلاعب بأمن البلاد من الخارج. وقبل ذلك بفترة قصيرة هدد عالم من علماء السعودية وتوعد وطالب بتهشيم جماجم كل من تسول له نفسه بالتظاهر السلمي للمطالبة بحقوق سياسية لا يعتبرها العلامة سعد البريك حقوقا مشروعة.

لا بد لنا من وقفة تأمل في هذا الخطاب الذي اصبح معتادا في المجال السياسي السعودي والذي تدعمه الممارسات السياسية والمواجهات بين المتظاهرين ورجال الامن الذين يأتمرون بخطاب العنف الدموي. وان لم نتفاجأ بمنظومة تهشيم الجماجم المعهودة والمتوقعة من رموز التيار الديني الرسمي السعودي.. الا ان قطع الاصابع تعتبر بادرة ان دلت على شيء فهي تدل على حالة ذعر وتخبط قد ضربت رمزا من رموز الدبلوماسية الخارجية السعودية وحالة انحطاط واضحة وصريحة.

لقد انهارت فرص الامل عندما نستمع الى خطابات الاصابع المبتورة التي تختم دعوات وهمية للحوار خاصة بعد ان افرغ النظام السعودي الساحة السياسية من مفهوم الحوار وزج بالمصلحين والناشطين في السجون وان اخرج بعضهم فيجبرهم على التوقيع على تعهدات تلجمهم وتخرسهم تحت سوط الرقيب. يوما بعد يوم تبدو القيادة السعودية بشقيها المزعومين الرجعي والتقدمي كمنظومة منتهية الصلاحية ليس لها من شرعية الى شرعية الاجهزة البوليسية والامنية والاستخباراتية هذا بالاضافة الى خطاب تهشيم الجماجم المعهود. فلا مشاريع تربوية ولا حوارات وطنية ولا امبراطورية اعلامية ولا تنمية وهمية استطاعت ان تمتص الغضب والتململ من نظام اصبح عبئا على المجتمع في الجزيرة العربية.. اثقل كاهله واخرجه من مسيرة التاريخ وزج به في دوامة وازدواجية رهيبة فصمت شخصيته الى شطرين، وشتتت جهوده في اتجاهات مختلفة وبذرت ثروته الى الابد وقمعت طموحه وقتلت فيه روح المواجهة، ولكنه اليوم بدأ باعادة صياغة شخصيته ولم شمله الفكري وتكثيف جهده ليخرج من دوامة الفرقة والتشرذم تحت شعارات مختلفة ومتباينة لكن لها وحدة واحدة وهي الاتفاق على التغيير السياسي الآن وليس غدا.

عنف النظام سيؤدي اولا الى بداية مشروع تقسيم السعودية الى كانتونات طائفية وقبلية ومناطقية تتناحر وتتقاتل وتدار معاركها من غرفة عمليات سعودية خاصة ونرجو من جهاز الامن وعناصره ان لا يكونوا جند التقسيم عندما يطلقون النار على المتظاهرين والمعتصمين بشكل سلمي صرف. لتصرخ نساؤنا في وجوههم (وطني لا تقسموه) وليسمع هؤلاء الخطاب الآخر الذي ينادي بالوحدة الوطنية والدينية في مواجهة اكثر الانظمة تعسفا ودموية تختبئ تحت قفازات حريرية.

ثانيا: العنف السعودي سيؤدي الى فتح الباب على مصراعيه امام تدخل خارجي شئنا ام ابينا اما بشكل حظر جوي او مصادرة او تأمين المرافق النفطية فالسعودية حسب المصادر الغربية هي بنك العالم النفطي الذي يضخ النفط حسب الطلب وبسرعة فائقة لتعويض السوق عن اي تناقص في الموارد النفطية. فما هو موقف النظام عندما تمارس عليه عمليات الحظر الجوي فوق المنطقة الشرقية او فوق مكة والمدينة ان استفاق اهلها ونقضوا عنهم حاجز الخوف والتريث. وما هو موقف العالم الاسلامي عندما يعم الارهاب السعودي مناطق مقدسة؟ لهذا يجب على نظام القمع ان يفكر اكثر من مرة عندما يطلق العنان لغرائزه الدموية ويتصدى لشباب مسالم يطالب بأبسط الحقوق المدنية والسياسية ويكف عن لغة البتر والقطع والتهشيم.

العنف السعودي بشقيه السياسي الذي يوعد المجتمع بقطع الاصابع والآخر الديني الذي يبشر بتهشيم الجماجم وجهان لعملة واحدة فقدت قيمتها في سوق الانظمة وان كان الشعب قد اعتاد على الشق الديني والسياسي الا انه اثبت قدرته على التصدي والمقاومة في وجه اكبر آلة عسكرية مهمتها الاولى والاخيرة مواجهة الشعب وليس العدوان الخارجي، ان فشل المقاومة السلمية في التغيير السياسي سيطلق العنان لتكهنات خطيرة يكون النظام السعودي اول ضحيتها لذلك يجب ان يقف النظام وقفة تأمل وتفكير قبل ان تنطلق الشرارة التي ستجر الجزيرة العربية الى دوامة عنف وتدخل خارجي وتقسيم مخيف وسيكون هذا النظام وليس الاصوات المنادية بالاصلاح من يحرك دوامة العنف ويجر البلاد الى مستقبل غامض وخطير. لن يحل عنف وزير الخارجية او دموية الخطاب الديني معضلة الاصلاح والتغيير الحقيقي.

عن القدس العربي، ٢٠١١/٣/١٤

وجوه حجازية

(١)
عباس بن صديق
(١٢٤١هـ - ١٣٢٠هـ)

عباس بن جعفر بن عباس بن محمد بن صديق الحنفي المكي. مفسر فقيه. ولد بمكة المكرمة، وحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون، وعرضها على عمه يحي بن عباس وعلى الده. وأخذ عن الشيخ خليل طيبة النحو، ولازم السيد أحمد دحلان فقرأ عليه في النحو والمعاني والبيان والمنطق والفرائض والتفسير والحديث، وسمع منه الكتب الستة وأتمّها، وتفقّه على غيره. أذن له مشايخه في التدريس، فجلس للتدريس بالمسجد الحرام، ووليَ إفتاء الأحناف من قبل عون الرفيق، بعد عبدالرحمن بن صديق، فقام بواجب الإفتاء خير قيام. توفي رحمه الله بمكة المكرمة. له: ثبت (النبراس)(١).

(٢)
حسين الحبشي
(١٢٥٨هـ - ١٣٣٠هـ)

حسين بن محمد بن حسين بن أحمد الحبشي الشافعي. أحد أكابر علماء مكة المكرمة العاملين. ولد بسيئون (حضرموت) ونشأ بها وأخذ عن جماعة كثيرين، ولازم والده، وأخذ عنه وعن السيد عيدروس بن عمر الحبشي وأجازه بسائر مروياته، ثم رحل الى اليمن لتلقي العلوم؛ فأخذ عن السيد محمد بن عبدالباري الأهدل وغيره، ثم قدم مكة المكرمة ولازم السيد أحمد زيني دحلان، فقرأ عليه كتباً عديدة في فنون كثيرة وبه تفقه وعليه تخرج وأجازه بجميع مروياته، وأخذ أيضاً عن الشريف محمد بن ناصر، وعن السيد عمر بن عبدالله الجفري، واشتهر بعلم الحديث، وتصدّر للتدريس بالمسجد الحرام، وأخذ عنه خلق كثير، ثم ترك التدريس بالمسجد الحرام وصار يدرس بمنزله، وتولى الإفتاء بمكة للشافعية بعد السيد أحمد زيني دحلان. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

(٣)
ابن عكاس
(١٣٤٠هـ - ١٣٨٣هـ)

عبدالعزيز بن عمر بن عكاس. ولد في الأحساء، حيث نشأ نشأة حسنة وحفظ القرآن الكريم وجوّده، وطلب العلم فقرأ على عمه عيسى بن عبدالله بن عكاس، وعلى الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا، فقيه الأحناف بالأحساء، كما قرأ على قاضيها الشيخ عبدالله البشاوري، ورحل الى الزبير، فقرأ على علمائه ومنهم: صالح بن حمد المبيض، ومحمد بن عوجان. رحل الى مكة المكرمة وجاور فيها للتزود والإستفادة من العلم، ولازم علماء المسجد الحرام، فأخذ عن الشيخ أسعد دهان، وعبدالرحمن دهان، وعمر حمدان، وأجازوه بسند متصل. وقرأ بنجد على علماء كثيرين. تعيّن قاضياً بالجبيل، وهو أول من أسس القضاء بها. ثم تعيّن رئيساً لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالأحساء وملحقاتها. له أرجوزة في أصول الفقه الحنفي. توفي رحمه الله بالأحساء(٣).

(١) عبدالله مرداد ابو الخير، مصدر سابق، ص ٢٢٨. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ١٨٥. وعبدالحي الكتاني، مصدر سابق، جـ٢، ص ٦٨٦. وعمر عبدالجبار، مصدر سابق، ص ١٧٣.

(٢) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ١٧٧. وعمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ٩٩، وفيه حسين بن عيدروس الحبشي. وعبدالحي الكتاني، فهرس الفهارس، جـ١، ص ٣٢٠. وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج٢، ص ٢٨٣

(٣) عمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ١٨٨. ومحمد بن عثمان بن صالح القاضي، روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين، ج١، ص ٣١٩، وفيه ولادته سنة ١٣٠٤هـ.







(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت الى إبتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).



(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد.


من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).



أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة). وبحسب الصحيفة فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

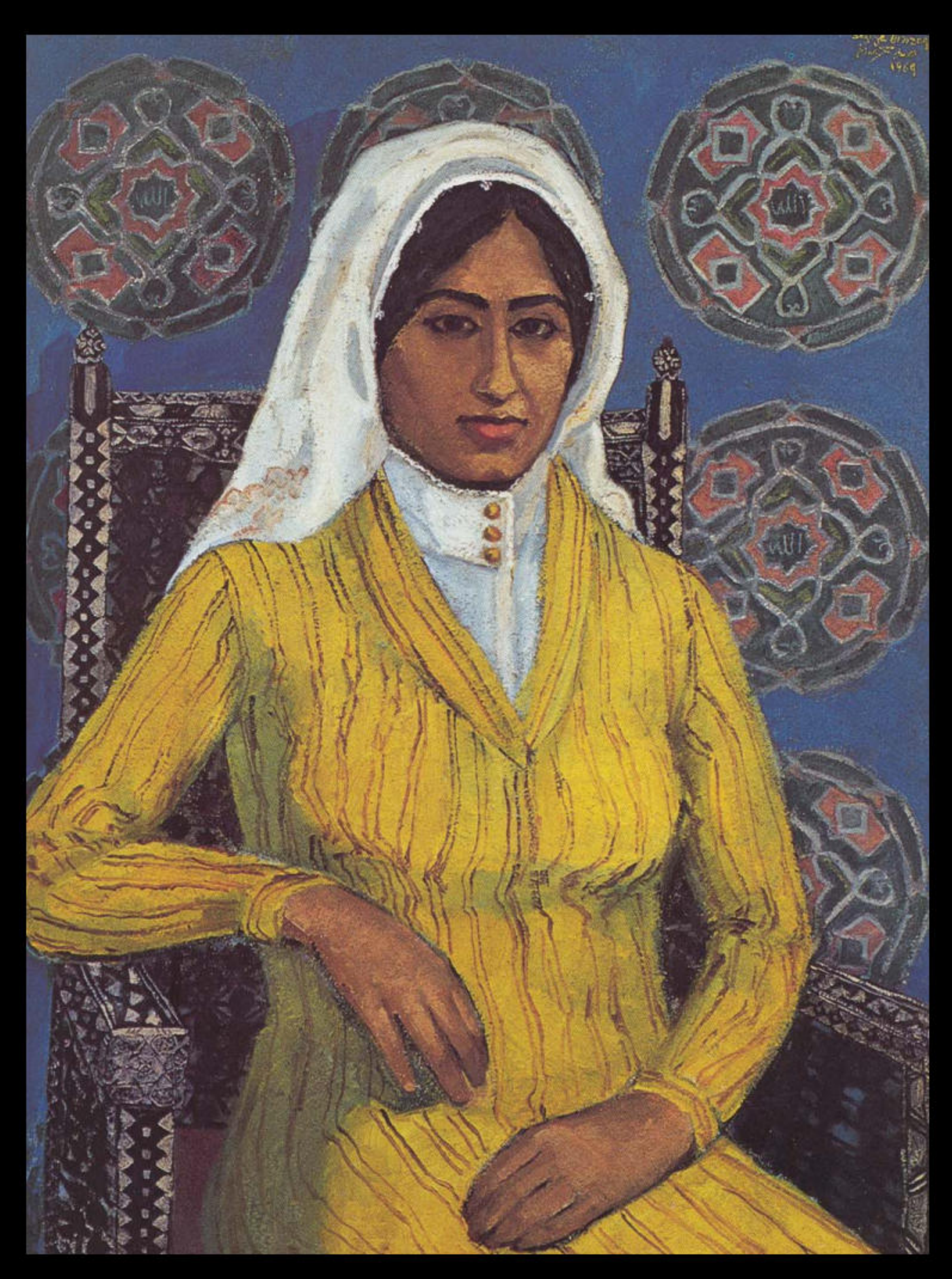
خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى



لوحة للفنانة صفيّة بن زقر